كليـــــة الأداب
بنهـــــا
قســم الاجتمـــاع

سوسيولوجيا المجتمع المصرى

(بحوث ودراسات)

دكتـــورة

عـزة أحمـد صيـام

أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الأداب – بنها

بسم الله الرحمن الرحيم

" إن الله على كل شئ قدير "

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى رمز من رموز العطاء المتجدد دائماً .

إلى زوجي: الأستاذ الدكتور/ محمد سيد حافظ..

الفصل الأول

البيئة : رؤية عامة.

أولاً:مقدمة.

ثانياً:تطور الاهتمام بالبيئة.

ثالثاً: الإنسان والبيئة

الفصل الأول

البيئـــة : رؤية عامـــة

أولا : مقدمـة

تعد قضية البيئة ،من القضايا الحيوية الهامة والتي حظيت باهتمام كبير على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والقطرية ، منذ ستينيات القرن العشرين حينما بدأ القادة وصانعي القرار في معظم بلدان العالم في إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا البيئية ذات الأهتمام العالمي وخاصا في الدول النامية ، التي حرصت الكثير منها علي أن تـــمتلك برامج وخطط تنموية طموحه، تعتمد علي ما توافر للبشرية من إنجازات عملية ، أو فنون إنتاجية.

والواقع أن قضية البيئـــة في العالم تتضافر مع قضايا أخري كثيرة ومعاصرة ، وكلها تتعلق بقضايا التنمية والإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك لمستهدفيها ، فضلا عن علاقتها المختلفة بقضايا التكنولوجيا ، والموارد البشرية والطبيعية، و الممارسات الحياتية التي تتعلق بمدى إشباع الحاجات المتنوعة للأفراد في مختلف الدول ، والتي تؤدى إما إلى مزيد من الإفقار للبيئة ، أو إلي مزيد من النماء والنهوض بـــها.

وفي ضوء هذه الأهمية صارت البيئة مجالا للاهتمام العلمي والبحثي تساهم فيه وتنطلق منة العديد من العلوم الطبيعية (كعلوم الأحياء ، و الطبيعة ،و الكيمياء ، و الطب، والهندسة) والعلوم الاجتماعية (كعلم الاجتماع ، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، وعلم الديموجرافيا، والجغرافيا) . وتساهم كل هذه العلوم مجتمعة في فهم

البيئة وقضاياها المتشابكة ومحاولة إخضاعها لتلبية احتياجات البشرية وتيسير تكيف الإنسان معها .

يتأسس علي ذلك ، كون البيئة قضية مركبة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وثقافية، وتمثل مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وأثرها في البيئة ، واستنزاف المكونات الأساسية فيها كبرى المشكلات التي يواجهها عالمنا المعاصر اليوم، والتي حدت بالعديد من المهتمين بالشئون البيئية ، على رصد أبعاد هذه المشكلة وتقييم أبعادها وتحليل انعكاساتها على إمكانات النمو المتصل المتوازن في ضوء ارتباط البيئة البشرية بالسياسات التي تعتمدها الدول لحماية مواردها ، وترشيد استخداماتها ، ومعالجة التدهور الذي يهدد قدرتها علي التجدد والبقاء.

وغير خاف أن هذا الاهتمام لا ينبع فقط من الاستنزاف المستمر والمنظم للموارد الطبيعية فحسب ، بل في تأثير ذلك المناخ وارتباطه بمنظومة من الاعتبارات الإنسانية للفرد الذي يعيش في عالمنا المعاصر والذي يتولد لدية إحساس دائم بالانقطاع عن الطبيعة الأم وترقبه دائما للأخطار التي تكمن داخلها ، وما تحمله له الطبيعة من بعض مظاهر عدم الاستقرار والعزل إلي جانب بعض المخاوف المستقبلية من علاقته بالبيئة الطبيعية من حوله .

ومما لا شك فيه أن الإنسان أحرز إنجازات عظيمة في نواحي شتي من الحياة ، بدا أثرها في رقية الاجتماعي والحضاري ، إلا أنة في خضم زهوه بهذا الانتصار الحضاري وجد نفسه في أزمة مع بيئته حيث أصبحت مشكلات البيئة وتدهورها علي قمة المشاكل الرئيسية لإنسان اليوم، إذ تبين أنة يدخل في صراع حول إمكانية الأخذ بأسباب العلم و التكنولوجيا لزيادة رخائه ورفاهيته ، وبين مواجهته لمضاعفات هذا الرخاء وتدهور البيئة وفسادها بما يهدد التوازن البيئي .

وليس ثمة شك في أن ارتقاء المجتمع الإنساني وتقدمه يرتبطان – في أحد جوانبها علي الأقل – بالقدرة علي السيطرة علي الطبيعة ، وتسخير البيئة واستغلال مكوناتها لصالح الإنسان ، وكذلك القدرة علي السيطرة علي التحكم في هذه البيئة وتطويع مواردها لخير الإنسان وإشباع احتياجاته ومتطلباته. وبقول آخر فإن تقدم الإنسان والمجتمع يمكن أن يقاس ليس فقط بمدى تحرر الإنسان من سلطة البيئة وسيطرتها ، بل وأيضا في قدرته علي إخضاعها لرغبته والتحكم في مكوناتها[1].

والواقع أن التقدم التكنولوجي الرائع الذي أحرزه الناس خلال جميع مراحل تاريخ التطور البشري، والذي وصل إلي ذروته في القرن الحالي، قد ساعد علي تصور الطبيعة علي أنها شئ يمكن غزوة والتحكم فيه وتطويعه واستخدامه لإشباع احتياجات الجنس البشري التي كانت ولا تزال تتزايد باستمرار واطراد .ولقد ترتب علي ذلك كله أن بدأت النظرة إلي الطبيعة وإلي البيئة تختلف ، كما بدأت اتجاهات الإنسان ومواقفه المتصلة بالبيئة والطبيعة يطرأ عليها كثير من التغيير نتيجة لهذا الإدراك ، أعني إدراك الإنسان لقدرته علي توجيه الطبيعة ، بل وضرورة التحكم فيها. فلقد أصبح الإنسان يشعر أنة فوق الطبيعة ، أو علي الأقل أنه يسير مع الطبيعة علي قدم المساواة ، بعد أن كان عبدا لها ولثرواتها ونزواتها وعنفوانها وجبروتها[2] .

كل هذا معناه في آخر الأمر أنه من الخطأ ننظر إلي مشكلة البيئة علي أنها مشكلة فيزيقية بحته، بحيث نغفل أبعادها الاجتماعية والإنسانية ، وذلك لأن الإنسان هو بالضرورة أحد العوامل أو العناصر الأساسية في البيئة ، باعتباره علي الأقل عامل

---

(١) أحمد أبو زيد ، دراسات في الإنسان والمجتمع والثقافة، الجزء الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٤٦

(٢) المرجع السابق ، نفس المكان

التغيير فيها وموضوع التأثر بها والتأثير فيها ، سواء كان ذلك التأثير يتخذ شكل المحافظة ، أو الإبادة وإحداث الضرر ، كما أن حياته هو هي التي سوف تتأثر بشكل مباشر في آخر الأمر بما يطرأ علي البيئة من تغيرات نتيجه لسلوكه وتصرفاته وموقفة منها . ولو أننا سلمنا بذلك واعتبرنا الإنسان هو أحد مكونات البيئة الأساسية فإن أية دراسة للبيئة لابد أن تكون بالضرورة دراسة تكاملية شاملة[1].

والحقيقة أن الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض وهو يواجه مشكلة البقاء محاولا فهم البيئة المحيطة به من خلال بحثه الدائم عن المأوى والغذاء وصيد الحيوانات ، ولذلك لجأ الإنسان في رحلة حياته إلي البيئة يأخذ منها كل ما يعينه علي البقاء ويضمن له البقاء في الوجود، ولقد شعر الإنسان .أن حاجاته متعددة وأن ما تشمله البيئة من موارد وثروات لإشباع هذه الاحتياجات محدودة نسبيا ولذلك عمل علي استغلال مواردها الطبيعية لبناء الحضارة الإنسانية . إلا أن وتيرة استغلاله لهذه الموارد قد ازدادت بصورة مذهلة في الآونة الأخيرة فأفسدت قدرة البيئة علي التجدد التلقائي ، مما أخل بالتوازن الطبيعي للحياة.

فمنذ بدء الخليقة و الإنسان في تفاعل مع البيئة ، يؤثر فيها ويتأثر بها ، فقد كانت ولا تزال علاقة الإنسان بالبيئة وموقفه منها قضية تثير جدلا كثيرا لأنها ليست علاقة ثابتة ولكنها متحركة تستجيب لكل ما يلحق من تغيرات بطرفي العلاقة ، فالبيئة أصبحت قضية الساعة وتتصدر غيرها من القضايا لا على مستوى محلي أو قومي فحسب بل على مستوى الكون في جملته[2].

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص٥٤٧

(٢) محمد الجوهري وآخرون ، البيئة و المجتمع : دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية ميدانية لقضايا البيئة و المجتمع ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، ١٩٩٥ ، ص١٨ .

بدأ الإنسان تاريخه علي الأرض وكان كل همه حماية نفسه من غوائل وشرور العوامل البيئية ، وخاصة ما يحيط به حيوانات ضارية، وكائنات دقيقة تفتك به، وتغيرات في درجات الحرارة وظروف طبيعية قاسية من سيول وزلازل وبراكين وغيرها . ودار الزمان دورته فأصبح همنا الآن هو حماية البيئة الطبيعية من غوائل أثر الإنسان عليها وتدخله السريع لتغيرها. فمنذ الأزل جد الإنسان واجتهد لتسخير الطبيعة لإشباع حاجاته المختلفة وزيادة رفاهيته، فاستحدث الآلات والأدوات و استخدم العلم والتكنولوجيا للاستفادة بمواردها الطبيعية ، والانتفاع بخيراتها الكثيرة التي أودعها الخالق في هذا الكوكب ، ولهذا سطر الإنسان قصة كفاحه الدائب و نضاله المستمر مع البيئة ، سعيا لفهمها والتعرف على أسرارها ، واستهدافا للسيطرة عليها و تسخيرها لخدمته ورفاهيته. وما التاريخ البشرى إلا سجل حافل بمنجزات الإنسان في هذا المضمار ، كما أن مراحله المتعاقبة بدءا بالعصر الحجري القديم ، و انتهاء بعصر الفضاء – ليست إلا قفزات واسعة استطاع الإنسان قطعها على طريق التوافق مع البيئة من حوله أو السيطرة عليها . ومع أن نجاح الإنسان في توافقه مع البيئة من حوله يرجع في بعض جوانبه إلي ما فطر عليه الإنسان من قدرات طبيعية شأنه في ذلك شأن غيرة من الكائنات الحية الأخرى ، ومع أن قدرا كبيرا من منجزاته كان تجسيدا لحقيقة أن الحاجة أم الاختراع ، وانعكاسا لما انفرد به من قدرة علي الاستنتاج والتفكير ، إلا أن الجانب الأكبر من هذا النجاح وتلك المنجزات كان نتاجا لما طوره من معرفة عملية قاعدتها البحث وقمتها الفهم الواعي للقوانين وسلسلة الأسباب

والمسببات . فكان العلم و المعرفة العلمية أعظم إنجازا حققه على مر هذا التاريخ الطويل [1].

لقد شاءت حكمة الله سبحانه وتعالي أن يجعل من الأرض محور الحياة الإنسانية في هذا النسق الكوني العظيم ، فأمدها بجميع ما يحتاج إلية الإنسان من نبات وحيوان، وأدار المياه على سطح الكرة الأرضية في تناسق وتوازن نكاد لا نجد لهما شبيها في هذا الكون ، فتجسدت المعجزة الإلهية الكبرى في تجدد الحياة في دورات متتابعة متكاملة مكنت الإنسان من الإفادة من الثروات الطبيعية الهائلة والتمتع بما في الأرض من مياه وغابات ومعادن وغيرها، ومن حضارات متقدمة أثرت على الحياة البشرية، أتاحت لها فرصة الارتقاء بالجهد الإنساني لتحقيق التنمية والرفاهية للملايين من سكان هذا العالم.

وتبين الدراسات التي قام بها علماء الطبيعة أن الأرض في وضعها الحالي قد تكونت خلال ما يقارب مليوني سنة. ولكن الإنسان لم يظهر على وجهها إلا منذ آلاف السنين . ورغم هذا فإن الحضارة البشرية الحالية ، تعتبر في مرحلة الطفولة من عمر الزمان . ويتضح لنا حداثتها إذا علمنا أن أقدم الحضارات المعروفة لدينا لا تتجاوز في عمرها سبعة آلاف سنة.

وقد عمل الإنسان منذ و جودة على الأرض على استغلال مواردها الطبيعية لبناء الحضارة الإنسانية الحالية. إلا أن وتيرة استغلاله لهذه الموارد قد ازدادت بصورة مذهلة خلال القرون الأخيرة حتى بلغت ذروتها في القرن

---

(١) السيد عبد العاطي وآخرون ، دراسات بيئية وأسرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص٥.

العشرين ، فأفسدت قدرتها على التجدد التلقائي، وأخلت بالتوازن الطبيعي للمياه ، وركزت على الأنشطة الإنمائية التي لم تضع الاعتبارات البيئية في حسابها[1]. إن إنسان هذا القرن يعيش في أزمة مع البيئة التي يعيش فيها، ويمارس نشاط الاجتماعي الثقافي والإنتاجي، ويستفيد بمواردها وثرواتها المتجددة لتحقيق رخائه وتقدمه ورفع مستوى رفاهيته.

فمنذ الأزل اجتهد الإنسان للسيطرة على كوكبه ، وتسخير موارده الطبيعية ، واستخدم في ذلك قواه البدنية والعقلية ، وما استخدمه من آلات و ما ابتكره من مخترعات وما وصل إليه من علم وتكنولوجيا ، وفى خلال كفاحه المستمر ، ورحلته الطويلة تمكن الإنسان من تحقيق إنجازات عظيمة باهرة . وقد تمكن الإنسان من استخدام الأرض للزراعة لسد حاجاته من الغذاء والكساء ، واستخرج من باطنها المعادن و شق الترع والمصارف وشيد القرى والمدن ، وبناء الكباري والسدود ، أقام الطرق والمطارات وأنشأ المصانع واستحدث مصادر جديدة للطاقة واخترع وسائل النقل والاتصال من سيارات وقطارات وسفن وطائرات وصواريخ ومركبات فضاء. ومع ذلك فقد اكتشف الإنسان مؤخرا" إنه أسرف في استخدام بيئته ، وتعسف في استغلال مواردها واستعمال ثرواتها، وأسهم في تدهورها وفسادها.

لقد حسب الإنسان انه سخر الطبيعة وسيطر عليها ، ولكنه للأسف بدأ يكتشف أنه أصبح في أحيان كثيرة ضحية ابتكاراته وأسير اختراعاته . لقد اعتقد أن سعيه الدائم وكفاحه المستمر يحمي مستقبله ويؤمنه، فإذا به يهدده ويكاد يودي به[2]. وهكذا

---

(١) سوزان أبو ريه ، الإنسان و البيئة والمجتمع ،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ،١٩٩٩ ص ١٨

(٢) محمد على سيد إمبابى ،الاقتصاد والبيئة (مدخل بيئي) ،الطبعة الأولى ،المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ، ١٩٩٨ ص٥٣

يمكن القول بأنه إذا كانت هناك علاقات تربط الكائنات الحية بعضها ببعض ، وإن هناك علاقات تربط بين هذه الكائنات والعوامل الطبيعية التي تحيط بها فإن ذلك يمكننا القول بأن أي خلل في هذه العلاقات سيؤدى بشكل أو بأخر إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي. كما أن هناك أساليب مختلفة للحفاظ على التوازن بين الأفراد والمجموعات في أي نظام بيئي. وعلى الرغم من وجود تغيرات مستمرة في مكونات بيئة ما ، فإنه توجد عوامل تساعد على حفظ هذا التوازن واستمراره وبقاءه.

إن قضايا البيئة بهذا المعنى ذات وجهين:-

الأول :- إنها خزانة الموارد الطبيعية ، **والثاني**: إنها المسكن والمأوى، إن صلحت حاله صلحت حياة الإنسان وأن فسدت بالتلوث والضرر تهددت حياة الإنسان . فالبيئة هي موائل الحياة وإطارها، في الحيز المحدود في الحجرة وعنبر المصنع، وفى الحيز الأوسع : الشارع والمدينة، وفى حيز الوطن والإقليم والقارة، وفى حيز الكرة الأرضية جميعها وهو المستقر المشترك للبشر جميعا. لذلك تكون عالمية في أوسع الحدود. وربما يدفعنا إلى التساؤل :

هل من الممكن أن يصبح العالم كيانا" واحدا" كما تشير الجملة الأولى من تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ومع بدء إعلان زعماء الدول (إن وطننا هو الكوكب) وأن النظم السياسية تسمو فوق الأطر القومية ، فإن المنظور العالمي يدخل جدول أعمال الجنس البشرى. إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان هذا التغيير سيؤدى إلى عالم "أكثر توازنا" ، أم إلى عالم مفعم بالمخاطر البيئية ، وهل ستقوده حركه إنسانية واعية وجماعية بأهمية هذا الإطار الحيوي الذي نعيش فيه كبشر نتفاعل معه نأخذ منه ونعطى له في توازن طبيعي و انسجام تفرضه طبيعة هذا التفاعل.

إن التحليل المتعمق لمعظم – بل لكل – قضايا ومشكلات البيئة في مستواها العالمي والقومي والمحلى يكشف عن أنها تجسيد لنتاجات مختلفة الصور ومتعددة الأبعاد والنتائج لاحتياجات الإنسان ومتطلباته الأساسية وطرق فكره وآليات سلوكه بصدد إشباعها، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن البيئة هي المستودع الذي ينهل الإنسان من مخزنه كل وسائل إشباع هذه الاحتياجات وتلك المتطلبات .

وفى تصوري المتواضع، ستظل العلاقة الجدلية بين الإنسان والبيئة المجال الواسع الذي تنطلق في إطاره كل الجهود العلمية والعملية الرامية إلى فهم قضايا البيئة ومشكلاتها لمواجهتها وحلها[1]. ولذلك تمخضت الحركة البيئية المعاصرة – منذ عام ١٩٦٠ وحتى الوقت الراهن – عن ضرورة الحاجة إلى حماية الأرض و الحفاظ على مواردها . حيث يعزى السبب الرئيسي لكثير من المشكلات البيئية إلى التركيب الايكولوجي للكرة الأرضية، التي تتكون من شبكات مترابطة معقدة من العلاقات بين الكائنات الحية والبيئة الفيزيائية والكيميائية.وتشير القوانين الأساسية لإحدى المنظومات الايكولوجية إلى أن التغيرات في أحد مكونات المنظومة تسبب تغيرات في مكوناتها الأخرى، حيث تتواءم المنظومة مع الظروف الجديدة التي نشأت من التغير الابتدائي. وببساطة فإننا لا نفهم علاقات كثير من المكونات مع غيرها ، غير أن القانون الايكولوجي يؤكد أنها قائمة بصرف النظر عما إذا كان الإنسان قد اكتشفها أو فهمها[2].

(١) السيد عبد العاطي وآخرون ، دراسات بيئية وأسرية ، مصدر سابق ، ص ١١

(٢) ترافس واجنر ، البيئة من حولنا دليل لفهم التلوث وآثاره ،ترجمة محمد صابر،الجمعية المصرية، لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ، الطبعة الأولي ، ١٩٩٧ ، ص١١

ثانيا: تطور الاهتمام بالبيئة

لقد بات من الضروري أن تفرض قضية البيئة نفسها على ساحة الاهتمام العالمي ، وتصبح موضوعاً "رئيسيا" جديدا يستقطب نظر الاهتمامات البحثية ، وتلك ولا شك نتيجة حتمية تترتب على إدراك الكثير للصلة الوثيقة بين مواجهة التحدي البيئي ومستقبل كوكب الأرض . ولذلك أصبح من الأمور الهامة بالنسبة إلى صانعي القرار ى أن يأخذوا في الاعتبار تأثير سياساتهم على البيئة ليس فقط في بلدانهم ولكن أيضاً في العالم أجمع. ولذلك تعد قضية البيئة من القضايا ذات الأبعاد المتشابكة والمتنامية للتأثر والتأثير بكل مفردات هذا الكون سواء البشرية أو الطبيعية تأخذ منها وتمنح لها ولذلك لابد من النظر إلى قضية البيئة على أنها أحد القضايا العالمية ذات المردود العام على الإنسان والطبيعة والمجتمع.

لقد تأمل الإنسان في البيئة والحياة من حوله، وهداه تأمله وتفكيره المستمر إلى تطوير الكثير من الأفكار التي رأى فيها إجابة لتساؤلاته وإشباعاً لرغبته في فهم الكون من حوله.وبطبيعة الحال عكست تلك الأفكار طابع المرحلة الفكرية التي بلغها في كل مرة. فكانت أفكارا متواترة حينا، غيبية حينا آخر، فلسفية وميتا فيزيقية في معظم الأحيان، ولكنها مع ذلك أقنعته آنذاك كمحاولة للفهم والتفسير. وفى نهاية المطاف، ومن خلال تراكم هذه الأفكار وتعديلها المستمر، طور الإنسان نسقا من المعرفة ومنهجا للبحث توخى فيهما الارتقاء بقدرته على التحليل والتفسير والتنبؤ. ومن ثم تتابع ظهور العلوم المختلفة كأنساق معرفية تستهدف الكشف عن القوانين التي تحكم سير الظواهر

من حوله وتربط سلسلة الأسباب بالمسببات، لتفسير ما هو كائن والتنبؤ بما سوف يكون أو التخطيط له.

والمتتبع لتاريخ نشأة العلوم وتطورها، يدرك على الفور أن أسبق هذه العلوم نشأة كانت تلك التي تتخذ من البيئة موضوعا لها. فقد كانت العلوم كالفلك والفيزياء والكيمياء [illegible]ولوجيا وما ارتبط بها أو تفرع عنها، أول ما استطاع الإنسان أن يطوره من معارف علمية دقيقة. كما أن المتعمق لطبيعة هذه العلوم يدرك وعلى الفور أيضا أنها كانت قد استهدفت فهم الحياة والبيئة من حول الإنسان ، كل في نطاق خاص مما استوعبه هذا الكون الفسيح. لقد كانت السمة الغالبة على كل ما طوره الإنسان من انساق معرفية وعملية ، أنها ذات طابع تحليلي انقسامي، بمعنى أن كل منها كان ولا يزال يركز على جانب واحد بعينه من جوانب هذا الكون الفسيح. ومن ثم تعددت العلوم وتنوعت بتعدد جوانب هذا العالم التي تصدت لدراستها. ورغم ما قد يقوم بينهما من استخدام متبادل لنتائجها ومعطياتها . ومع ذلك ، ورغم هذا التنوع والاستقلال الذي بدت علية العلوم تحت ما يشار إليه بالتخصص، كانت هناك حقيقة واحدة وكامنة هي أنها جميعا تدور في نفس الفلك الواحد وتسعى لتحقيق نفس الهدف، الا وهو فهم العالم من حولنا والوقوف على أسراره[1].

لقد ظلت ساحة البحث العلمية ، ولفترات طويلة خالية من أي محاولة منظمة للتركيب بين نتائج المعالجات المتخصصة لجوانب هذا العالم ، كما خلت أيضا من أي محاولة لتوضيح العلاقة بين المحاور الرئيسية لهذا الكون ألا وهى الحياة والبيئة والكائن الحي...

---

(١)السيد عبد العاطي وآخرون،دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص٦

لقد كانت كتابات داروين وبخاصة كتابه في (أصل الأنواع) أول محاولة علمية مهدت الطريق لفهم جوانب العلاقة بين هذا الثالوث المحوري. ومنذ هذا الوقت، بات كل تفكير في الحياة بعيدا عن البيئة أمرا مستحيلا وبخاصة فيما يتعلق بالحياة الإنسانية. لم ينظر داروين إلى الحياة على أنها تتوافق فحسب لعدد متنوع من البيئات ، بل على إنها تعبير عن البيئة وعن اتجاهاتها الفطرية أو الغريزية. ومن ثم بشر داروين بظهور علم جديد يناط به مهمة إيضاح وتفسير هذه الروابط الوثيقة بين البيئة والحياة كضرورة حتمية لتحقيق الفهم الشمولي والمتكامل لأسرار الكون والطبيعة من حولنا. ولقد بات ما توقعه داروين واقعا ، فكان تنوع أشكال الحياة وقوانينه وأسبابه موضوعا لعلم الوراثة ، كما اصبح البحث في ارتباط أشكال الحياة المتنوعة ببيئاتها يشكل محور الاهتمام فيما عرف بعد ذلك باسم ((الدراسات الإيكولوجية)). وبالطبع كانت تجمعات الكائنات الحية التي تنتظم على أساس حيوي وطبيعي بحت ، كعالم الفطريات والنبات والحيوان ، من اسبق المجالات التي شهدت تطبيق وجهة النظر الايكولوجية . ومن ثم كانت ايكولوجيا الحيوان بمثابة أول محاولة منظمة لدراسة علاقة الكائن الحي والبيئة . بدأت على يد (ارنست هيكل) والتي يشير بها إلى الدراسة التي تعنى بتحليل بناءات الكائنات الحية وسلوكها في علاقاتها وتأثرها بالعيش مع كائنات أخرى من أنواعها أو أنواع أخر وتأثرها أيضا بخصائص مواطنها التي تعيش فيها. كذلك كان من الطبيعي أيضا أن تمتد وجهة النظر الايكولوجية لتستوعب دراسة الإنسان لمحاولة فهم وتحليل شبكة الحياة وعملياتها وموجهاتها في المجتمع الإنساني . ونظرا لما يختص به الإنسان من موقف خاص ينفرد به في المملكة الحية ، وما يتميز به عن غيره من قدرات وخصائص ، بدأت الساحة العلمية تشهد بزوغ مدخل جديد لدراسة الإنسان و المجتمع الإنساني يتابع نفس الهدف ولكن بأسلوب وطريقة مختلفة . فكانت الايكولوجيا البشرية محاولة لتطبيق

مبادئ الايكولوجية العامة على الإنسان مع بعض التعديلات التي تتلاءم والطابع النوعي والمتميز للنوع الإنساني[1] .

ثالثا الإنسان والبيئة

"البيئة" هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه علي مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوي ويمارس فيها علاقته مع الجماعات والأفراد المتنوعة ، وفي ضوء هذا المعنى تصبح البيئة هي المحتوي الطبيعي والاجتماعي والإنساني للفرد يتفاعل معها ويتأثر بها.

إن الإدراك الواسع لأهمية حماية البيئة جاء متأخرا ، بعد أن تعرضت لتخريب هائل لكل عناصرها. وقصة العلاقة بين الإنسان والبيئة معروفة ، فهي قضية صراع قديم اختلفت طبيعته بين مرحلتين، ففي مرحلة طويلة شغلت معظم فصول التاريخ ، كان الإنسان هو الطرف الأضعف الخاضع للبيئة الطبيعية ، قبل أن يصبح – حديثا – الطرف الأقوى الذي يقوم بإخضاع البيئة من خلال ما يطوره من قدرات ، وعندئذ أصبحت البيئة موضع استغلال قاس يتسم بالشراهة والحمق، قبل أن يدرك مخاطر ذلك ، فقد قام باستنزاف موارد البيئة بكل أنواعها.

تدرجت حدة الصراع بين الإنسان والبيئة الطبيعية بمرور الأجيال حيث كان في بداية نشأته يستخدم الأدوات البسيطة في تعامله مع الطبيعة. وفى ظل التقدم الحضاري ونمو القدرات البشرية الخلاقة والتطور التدريجي على مر العصور ظهرت الآثار المدمرة على البيئة من جانب، والإنسان نفسه من جانب آخر، حيث أن الصراع الجديد من اجل الحياة ثم من اجل تحقيق الرفاهية والرخاء في المعيشة اصبح يلهيه عن

---

(١)المرجع السابق مباشرة، ص ص ٧و ٨

الأخطار المحيطة به والتي تهدد أمنه وبقاءه وتهدد البيئة من حوله ، وهذا ما أدركته الكثير من دول العالم في علاقة المواجهة بين التحدي البيئي ومستقبل كوكب الأرض.

يعيش الإنسان في البيئة ويتعامل مع مكوناتها ، يؤثر فيها ويتأثر بها محاولا توفير حاجاته الضرورية لبقائه واستمراره ، وفي الماضي كان هناك وفاق بين الإنسان وبيئته بحيث كانت تكفيه مكوناتها ومواردها وثرواتها . إلا أن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان والتي انعكست على البيئة في ظهور العديد من المشكلات مثل استنزاف وإهدار الموارد والثروات الطبيعية وانحسار التربة الزراعية وتدنى خصوبتها وبالتالي نقص الغذاء وزيادة حجم الفضلات والمخلفات والنفايات كل هذا أدى إلى تلوث البيئة[1].

وفي إطار اهتمام الإنسان بالبيئة لفتت الدول المتقدمة الانتباه إلى قضايا البيئة في الدول النامية ، وخاصة فيما يتعلق بتأثير التلوث البيئي على نوعية الحياة فيها ، وكذلك أهمية قضايا البيئة بالنسبة للاقتصاد الكلى...حيث أن هناك علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية فعلم الاقتصاد يبحث في علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة ، وكيف يتعامل الإنسان مع البيئة المحيطة به حتى يصل إلى مجتمع افضل.. أو محيط أفضل متوازن.

هذا فضلا عن أن المنظمات الدولية المهتمة بالنواحي البيئية تنظر إلي البيئة على إنها ثروة عالمية ، ويأتي الحفاظ على تلك الثروة من خلال العلاقات والحسابات الاقتصادية التي تنظم العلاقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به.. وذلك حتى يمكن للدول النامية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بأقل أضرار ممكنة للبيئة الطبيعية ، وحتى تتمكن الدول النامية من تحسين أدائها في عملية التنمية فإن المنظمات الدولية تساهم

---

(١) ممدوح حامد عطية، (مراجعة محمد عبد الفتاح القصاص) ، انهم يقتلون البيئة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، صفحة ١٥

بالتركيز على وضع إجراءات ستؤدى إلى تخفيف إن لم يكن إزالة الآثار السلبية للمشروعات والبرامج الإنمائية على البيئة .

وقد جاء تصريح رئيس البنك الدولي في مانيلا في أوائل عام ١٩٨٩. معبرا عما حظيت به قضايا البيئة والتنمية من اهتمام المنظمات الدولية من جهة، وموضحا العلاقة المتداخلة بين الاقتصاد والبيئة من جهة أخرى..وقد جاء في ذلك التصريح إن أهداف تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، وتخفيف حدة الفقر، وحماية البيئة ، يعزز ويكمل كل منهما الآخر[١].

وإذا كانت كلمة البيئة تدل على جميع الأشياء أو العوامل المنظورة وغير المنظورة التي تحيط بالكائنات الحية في هذا العالم ، وحيث إن هذه العوامل من الكثرة بمكان ، فقد بات من المسلم به أنة لا يمكن وضع حصر شامل لها ودقيق، ونظرا لأهمية هذه العوامل وتأثيراتها المختلفة على الأحياء جميعا" ، وفى مقدمتها الإنسان ، فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى دراستها ، أو بعبارة أدق دراسة تلك العوامل الرئيسية منها ، والتي تقع تحت حس الإنسان ومشاهدته ، والتي يرجع إليها النصيب الأكبر في إحداث تلك التأثيرات ،كالضوء والحرارة والرطوبة .ومن هنا نشأ لذلك ما يعرف بعلم البيئة Ecology ، ويعد هذا العلم أحد أقسام العلوم الإحيائية الرئيسية، حيث يختص بدارسة العلاقات والتفاعلات المشتركة التي تحدث بين الكائنات الحية بعضها ببعض ، وبينها وبين مختلف ظروف البيئة المحيطة بها[٢].

---

(١) منى قاسم ، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٠ ، ص٥٥

(٢) عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي ، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ ، ص١٧

وبناءا على هذا يهدف علم البيئة إلى إظهار الخصائص الأساسية للعوامل الحياتية بين مجموعة الكائنات الحية وعلاقتها بالعوامل غير الحية . فالكرة الأرضية برمتها نظام بيئي ضخم. غير أن فكرة النظام البيئي تبقى مفيدة داخل علم البيئة الذي هو فرع من فروع علم الحياة. لذلك فالهدف من علم البيئة: هو دراسة الأنظمة البيئية بالتفصيل ليس لمعرفة فعل كل فرد في النظام البيئي الذي ينتمي إليه فحسب بل لمعرفة تأثير هذا النظام أيضا" في الأفراد الذين يتألف منهم .

ويتميز العقد الحالي بالتراجع عن الاهتمامات الاجتماعية ، ولكن هناك مشاكل عاجلة ولكنها معقدة . تتعلق ببقائها ذاته، وزيادة درجة حرارة الكرة الأرضية ، والخطر الذي يهدد طبقة الأوزون المحيطة بالأرض ،.والصحارى التي تلتهم الأراضي الزراعية. إن تردي البيئة كان في بادئ الأمر مشكلة تخص الأمم الغنية بصورة أساسية نتيجة للثورة الصناعية. أصبح الآن الوضع مسألة حياة أو موت بالنسبة للأمم النامية . فهذا التردي جزء من التدهور البيئي والاقتصادي المتصل الذي وقعت في شراكه الشعوب الأكثر فقرا. لقد ساعدت قضية البيئة وربما أكثر من أي قضية أخرى على بلورة الشعور بأن الإنسانية مستقبلا مشتركا"، ولقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة مستخدما ومقبولا الآن بشكل واسع باعتباره إطارا بشكل واسع ، باعتباره إطارا يجب على كل البلدان الغنية والفقيرة أن تعمل فيه. وما يهمنا هنا، فهي الآثار المترتبة على إدارة الشئون العالمية البيئية.

لقد تمت خطوات كبيرة وسريعة تجاه إنشاء نظام لإدارة الشئون البيئية لعالمنا الإنساني من أجل تحقيق التنمية المستديمة على الصعيد العالمي من خلال إدارة المنازعات البيئية عبر الحدود، وحماية المشاعات العالمية ، والآن تحكم المعاهدات:

الغلاف الجوي، والمحيطات، والأنواع المهددة بالانقراض ، ومنطقة القطب الجنوبي، والاتجار في النفايات السامة[1].

لقد أصبحت مراقبة حالة البيئة والتغيرات التي تطرأ عليها من الأمور التي يجتمع الرأي على أنها ذات أهمية للجنس البشرى ، ويظهر هذا الوعي بأوضح صوره في التقارير العديدة التي تنشر عن تآكل طبقة الأوزون ، وتأثير الدفيئة واحتمالات ارتفاع الحرارة حول الكرة الأرضية ، وعن التلوث بالنيترات ، وعن إزالة الغابات في المناطق المدارية .وعن غير ذلك من الموضوعات المتصلة بالبيئة. وتركز هذه التقارير في مجموعها على التنبؤ ببعض الكوارث القادمة والتي ستترك بلا شك تأثيراتها المباشرة على البشرية في المحل الأول، ولذلك بدء السياسيون خلال الآونة الأخيرة يأخذون موضوع البيئة مأخذ الجد ، وهو ما يشير إلية تزايد عدد الهيئات القومية التي تتولى شئون البيئة، وهذا يدل على أن البيئة أصبحت الآن موضع دعم سياسي واهتمام عالمي وتستحق الإنفاق عليها نظرا لتداخل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والتي تتفاعل جميعها بطرق متشابكة مما يستوجب النظر في شئون البيئة كقضية عالمية تمس وجود الإنسان بشكل أساسي[2]. لذلك كان هناك دعوة عاجلة من الجمعية العامة للأمم المتحدة لصياغة اقتراحات محددة تتعلق بوضع استراتيجيات للبيئة بعيدة المدى للوصول إلى تنمية مستديمة في عام ٢٠٠٠ وما بعدها ، وإلى اقتراح بتعاون أكبر بين البلدان المتقدمة في مجال البيئة ، واقتراح بالتعامل مع المشاكل بطريقة أكثر فاعلية ، أصبحت قضـ البيئة تمثل موقعا متقدما في جدول أعمال واهتمامات

(١) سوزان أبو ريه ، الإنسان والبيئة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٣٩.

(٢) دافيد ريند ، نظم المعلومات الجغرافية والمشكلات البيئية ، ترجمة محمد جلال عباس، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،

المخططين وصناع السياسات ، في الكثير من دول العالم في السنوات الأخيرة ،كما ظيت هذه القضية وما زالت باهتمام متزايد على النطاق العالمي. وهكذا نجد أن منظمات الدولية المهتمة بالنواحي البيئية تنظر إلى البيئة على أنها ثروة عالمية ، تأتي الحفاظ على تلك الثروة من خلال العلاقات والحسابات الاقتصادية التي تنظم العلاقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به، وذلك حتى يمكن للدول النامية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بأقل أضرار ممكنة للبيئة الطبيعية. وتساهم المنظمات الدولية بالتركيز على وضع إجراءات ستؤدي إلى تخفيف الآثار للمشروعات والبرامج الإنمائية على البيئة[1].

و الآن وجد الإنسان نفسه في مواجهة مباشرة مع متطلبات حياته العصرية فاستبد القلق به حول مستقبل حياته في البيئة ، فبدء يراجع نفسه في طريقة تعامله مع عناصرها ومكوناتها وأتجه نحو التخطيط لمواجهة مشكلاتها في الوقت الحاضر، والإعداد لتلافيها في المستقبل . ولذلك شهدت الأونة الأخيرة زيادة كبيرة في اهتمامات العلماء بقضايا البيئة كما تزامن ذلك مع الدعوة إلى اعتدال الإنسان في تعامله مع عناصرها إلى جانب زيادة الوعي بالمخاطر الصحية المترتبة على التلوث البيئي . وهنا تصدت الكثير من العلوم لموضوع البيئة بكل مجالاتها ومنها علوم الطب والبيولوجيا والزراعة والجغرافيا والهندسة والاجتماع والانثربولوجيا و علم النفس . وكان هذا إيذانا ببدء ما يعرف بالحركة البيئية المعاصرة.

مرت الحركة البيئية المعاصرة – منذ عام ١٩٦٠ وحتى وقتنا الراهن – بتحولات كبرى ، من حركة شعبية في الستينات، إلى سن القوانين في السبعينيات،

(١) سوزان أبو رية ، الإنسان والبيئة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤١

ومنها إلى مرحلة إعادة التأكيد إبان الثمانينيات وحتى التسعينيات ، عقد التقييم. ففي باكورة الستينات كان المجتمع في حالة مخاض لثورة اجتماعية شاملة بتغيير الوضع الراهن ، وكان القلق من سوء التعامل مع البيئة إحدى القضايا الرئيسية. وفى غضون تلك الحقبة العصيبة، ولدت الحركة الشعبية البيئية. وقد اكتسبت الحركة تأييد الجمهور لها من خلال وسائل الإعلام وبوساطة الشبكات العاملة والأخبار المحلية. وزاد الوقت المخصص للقضايا البيئية بشكل ملحوظ.وفى يوم الأرض الأول عام ١٩٧٠(الذي يصادف عام تأسيس وكالة حماية لبيئة في الولايات المتحدة)أصبحت الحركة الشعبية مؤهلة للاختبار باعتبارها قضية اجتماعية-النشاط السياسي. وهكذا بدأ عقد النشاط السياسي أو التشريعي في مجال البيئة في غضون السبعينيات. وأصبح الكونجرس على دراية كاملة، من خلال نتائج الانتخابات، بتعاظم الاتجاه القومي الذي يدعم حماية البيئة. واستجابة لذلك تميز عقد السبعينيات بتدفق التشريعات البيئية.وبدأ بتوقيع (قانون السياسة البيئية القومية) في يناير ١٩٧٠، وشهد التصديق على عدد من التشريعات مثل:

- قانون الهواء النظيف
- قانون حماية البحار
- قانون المياه النظيفة

وقد أكد عقد الثمانينيات أن الحركة البيئية ليست بدعة وان علي الحكومات أن تواجه ردود الفعل العنيفة للتحلل من تنفيذ البرامج البيئية. وهكذا ندخل التسعينيات، عقد التقييم. وفى التسعينيات كانت المطالبة بالتغيير، وفي السبعينيات ترسخت التغيرات، وفى الثمانينيات توطدت هذه التغيرات[1].

---

(١) ترافس واجنر ، البيئة من حولنا ، دليل لفهم التلوث وآثاره ،مرجع سابق ، ص ص ١٧و١٨

وقد جاء تصريح رئيس البنك الدولي في مانيلا في أوائل عام ١٩٨٩. معبرا عما حظيت به قضايا البيئة والتنمية من اهتمام المنظمات الدولية من جهة، وموضحا العلاقة المتداخلة بين الاقتصاد والبيئة من جهة أخرى..وقد جاء في ذلك التصريح (إن أهداف تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، وتخفيف حدة الفقر، وحماية البيئة، يعزز ويكمل كل منهما الآخر).

فقد قام البنك الدولي بوصفة أحد المنظمات الدولية المهتمة بالبيئة خلال السنة المالية ١٩٨٩بتعزيز جهوده في عدة مجالات أساسية باستخدام الموارد والأدوات الإضافية التي قدمتها الدول الأعضاء المساهمة في العام المالي ١٩٨٩. وقد أحرز البنك الدولي تقدما كبيرا خلال العام المالي ١٩٨٩ في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياسته العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة الآن في عمليات البنك، وفى أنشطة تقييم البحوث والسياسات، وفى التدريب والأنشطة الإعلامية، وكذلك في أنشطة العلاقات الخارجية، وذلك من خلال زيادة توفر المعلومات البيئية عن مشروعات البنك وبرامجه. وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك في مجال البيئة إدخال اعتبارات أكثر وضوحا للقضايا البيئية في الحوار الخاص بالبرامج المحلية والسياسات الاقتصادية، عن طريق إعداد تقارير عن قضايا البيئة(في كل دولة عضو من الدول التي تقترض من البنك)، وذلك بهدف العمل على زيادة الاهتمام بالبيئة داخل البنك وتحديد المسئولية بوضوح عن كيفية معالجتها في كل دولة والعمل على التوصل إلى منهج موحد في هذا المجال، وذلك لتكون تلك التقارير مرجعاً داخلياً عن مشاكل البيئة لتقييمها في إطار إعداد الاستراتيجيات العامة لكل دولة. وتضم تلك التقارير الموضوعات ذات الأولويات التي حددتها لكل القضايا الرئيسية في مجال البيئة مثل تلوث الماء،

الصرف الصحي، التخلص من النفايات في المدن، الصحة البدنية،...وغيرها من القضايا البيئية...وبالإضافة إلى هذه التقارير هناك عدد من الدراسات التي تجري بشأن القضايا البيئية في دول معينة..ويهدف البنك الدولي إلي إعداد ٣٠ دراسة من هذا النوع في نهاية السنة المالية ١٩٩٢، وإذا ما أخذنا في الاعتبارات أن الهدف الأساسي يتمثل في إدراج هذه الأنشطة ضمن العمليات العادية للبنك وقد ظهرت فيما يلي :

- الدراسات البيئية لكل دولة.
- المعالجة الصريحة والضمنية للبيئة في عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط العمل البيئية،والتي تحدد الاحتياجات الملحة للدول في مجال البيئة ومساعده المسؤولين على تحديد الأولويات وتخصيص الموارد المحدودة[1].

وهكذا تبلورت مفاهيم عدة جديدة، وجرى العمل في عدد من البرامج الطموح متابعة الأحوال البيئية على المستوى العالمي، ولسعى متواصل لفهم أفضل للأخطار البيئية: طبيعتها ومصادر وطرق درئها، وتلاحمت الاعتبارات البيئية مع هموم العالم الثالث التنموية في رباعية مشهورة هي ((الناس – البيئة – الموارد – التنمية))، وخلال سنوات معدودة عقد مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر، وتزامن عقده مع مأساة الجفاف في منطقة الساحل بغرب أفريقيا. وتأكدت من واقع الممارسة الفعلية صحة أخذ العوامل الاجتماعية في الاعتبار، وصدق مقولة إن الفقر مدمر للبيئة.وبرزت أيضا

---

(١) منى قاسم ، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ،ص ٥٦

مشكلة الخلل البيئي الذي نجم عن بناء السد العالي في جنوب مصر دون اتخاذ بقية الإجراءات الكفيلة بمواجهته في الوقت المناسب، وبالأسلوب الأمثل. وغدا واضحا أن أكثر الآثار البيئية للأنشطة التنموية لا يتضح مباشرة بكل أبعاده ، وأننا لا نتقن بعد أساليب تحديد هذه الآثار، وأنه عندما تكتمل الصورة في شانها، يكون الضرر قد وقع فعلا ، وتكون فرص تداركه قد تضاءلت كثيرا، بينما تكون تكلفة درئه – لو كان هذا ممكنا – باهظة.

ومازلنا حتى الآن نسعى إلى بلورة منهجيات موثوق بها لتقييم وقع الأنشطة التنموية، والتكنولوجيات المستحدثة بالذات على البيئة ، وبمعايير اقتصادية – اجتماعية متفق عليها بحد أدنى من إجماع الآراء. وبدأنا نتحدث عن ((الحدود القصوى)) لقدرة البيئة على استيعاب الملوثات والنفايات وتدويرها في عجلة التحولات الطبيعية لنعيد استخدامها لغرض أو لآخر. وعن البديل الآخر، ألا وهو عزل تلك المواد التي لا سبيل للبيئة إلى استيعابها بطرق مأمونه، كما يجري في حالات التخلص من النفايات النووية أو الكيماويات السامة(1).

هناك إذن مجموعة من العلاقات التبادلية بين الإنسان والبيئة حيث يرتبط المجتمع الإنساني ارتباطا" وثيقا"بعناصر البيئة من خلال عملية تبادلية للمواد الإنتاجية أو الاستهلاكية. حيث تتميز العلاقة التبادلية الاستهلاكية بأنها تركز على جانبين هما :

أ- الجانب الأول، يظهر الإنسان ككائن اجتماعي بيولوجي يرتبط بعناصر البيئة الطبيعية وتمده البيئة الطبيعية بسائر العناصر والظروف الملائمة

---

(1) أسامة الخولى ، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية ، عالم المعرفة ، العدد ٢٨٥، سبتمبر ٢٠٠٢ ،ص ص ١٢ و ١٣

لاستمراره، ويحصل الإنسان على هذه المستلزمات عن طريق استخدام أعضاء جسمه بدون وسيط خارجي.

ب- الجانب الثاني، يظهر الإنسان ككائن اجتماعي داخل جماعة معينة هدفها تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجاته عن طريق العملية الإنتاجية . فالمجتمع الإنساني يقوم بتحديد أهدافه عن فترة زمنية معينة، ثم يحدد العناصر التقنية التي سوف يستخدمها للحصول على احتياجاته من المواد والقوى الطبيعية اللازمة للقيام بإنتاج السلع والخدمات التي تلزمه للإشباع المباشر لاحتياجاته.فنري أن المجتمع الإنساني يستخدم عناصر البيئة الاصطناعية، ليستخلص المواد الأولية ومواد الطاقة ويقوم بتصنيعها وتشكيلها إلى سلع وخدمات تجد طريقها إلى الاستهلاك،وفى كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك تنبعث مخلفات يتم إرجاعها إلى البيئة الطبيعية. ونجد على سبيل المثال استخراج الموارد المعدنية وموارد الطاقة واستخدام الهواء والماء لأغراض الاستهلاك والإنتاج واستغلال الكائنات الحية لإنتاج احتياجات الإنسان.

كما أن قاعدة الموارد المتاحة للمجتمع تتحدد وتتغير من فترة زمنية لأخرى، وتقسم الموارد غالبا" إلى موارد متجددة وموارد غير متجددة(أي أن المخزون منها قابل للنفاذ ومعلوم الكمية). كما يقوم الإنسان من خلال علاقته التبادلية (من الناحية الإنتاجية) مع البيئة باستخدام قدراته الطبيعية دون فصلها عن البيئة الطبيعية في بعض الأحيان، ومن أمثلة قدرات الطبيعة واستفادة الإنسان منها القدرة الانباتية للتربة،وهي التربة والغلاف الهوائي المحيط بها على تخليق مواد عضوية عن طريق التمثيل الضوئي، وتكرار تلك العملية دون تدخل الإنسان .

كذلك تتمثل العلاقة التبادلية بين الإنسان والبيئة في مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية، وذلك بإلقاء النفايات الصناعية والبشرية في البيئة على أمل أن تقوم الأنظمة الطبيعية من خلال تدويرها للمواد بالقضاء على هذه المخلفات ومنع أضرارها.

ومما لا شك فيه أن يدخل ضمن العلاقات التبادلية بين الإنسان والبيئة تلك الجهود المبذولة لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من أخطار التلوث، كما أن الحفاظ على البيئة الطبيعية من التدهور يرجع إلى المنظومة الاجتماعية بالدرجة الأولى، حيث إن الحفاظ على المنظومة هي التي تحدد أهداف وقيم المجتمع، مما ينعكس أثره على أدائه مع البيئة الطبيعية[1].

من هذا يتضح أن العلاقة بين البيئة والإنسان علاقة أزلية وذات أبعاد وظيفية ، حتى غدا التعامل بين الطرفين ضربا من رتابة الحياة اليومية في عالمنا. يبدأ الإنسان فيه يومه فيجد عالم البيئة يحيط به آنيا : في الطعام الذي يتناوله والكساء الذي يلبسه والوسط الذي يعمل فيه . ولكي يتيسر إعداد أمثال هذه المتطلبات وغيرها تنتظم في المجتمعات مؤسسات اقتصادية إنتاجية وخدميه ، لتعمل وفق أنماط معينة وأنظمة محددة تنسجم مع معطيات البيئة الطبيعية والاجتماعية ولتكون جزءا من علاقاتها المكانية.

ولما كانت هذه المعطيات البيئية متباينة من مكان لأخر على سطح الأرض ومختلفة من زمن لآخر، فإن علاقة الإنسان بالبيئة لابد أن تكون مختلفة أيضا . كما لا بد أن تكون محصلة الإنسان من هذه الموارد البيئية في غاية من التباين تبعا لذلك.

---

(١) محمد السيد أرناؤوط ، التلوث البيئي وأثرة على صحة الإنسان ، الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٧ و ٣٨

ومما لا شك فيه أن الإنسان ظل يقلد ويغير في البيئة خلال مراحل تطوره ومعيشته لمدة لا تقل عن مليوني عام ، إلا أنه خلال هذه الفترة كان التأثير الإنساني في البيئة يتخذ طابعا محليا من حيث المجال ومحدود من حيث الحجم . ولم يحدث سوي خلال نصف القرن الماضي أن بدأ الإنسان في تطوير القدرة على تغيير البيئة على المستوى العالمي ، وليس فقط من حيث التأثيرات المحلية كتلك التي تنجم عن التلوث.

وكل هذا خليق بأن يبين لنا في آخر الأمر أن الأضرار التي يلحقها الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها إنما تنجم عن افتقار الناس أو معظمهم علي الأقل إلي وجود نسق متماسك من القيم المتعلقة بطريقة معاملة الإنسان للبيئة والاهتمام بها ، والحد من المغالاة في الإقبال على التكنولوجيا الحديثة التي قد تسهل حياة الإنسان وتقدم له كثيرا من الخدمات وتوفر عليه كثير من الجهد والوقت ، ولكنها تلحق في الوقت ذاته أشد الضرر والأذى بالبيئة كما هو الحال مثلاً في تلوث الهواء والماء نتيجة لانتشار الصناعة وما يتخلف عنها من نفايات وبقايا وأبخرة ودخان ورماد وغير ذلك .

الفصل الثاني

البيئة : المفاهيم والأطر المعرفية

البيئة : المفاهيم والأطر المعرفية.

أولاً:مقدمة.

ثانياً: مفهوم البيئة.

ثالثاً: علم البيئة.

رابعاً:تعريف البيئة.

خامساً: علم البيئة وعلاقته بالعلوم الأخرى.

سادساً: البيئة ومشتملاتها.

سابعاً: خاتمة.

الفصل الثاني

البيئة : المفاهيم والأطر المعرفية

أولا : مقدمة

تعبر البيئة عن مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية و المناخية المحيطة بالإنسان والمحيطة بالمساحة التي يقطنها والتي تحدد نشاطه واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته . ولا شك أن البيئة تعنى حالة الاستقرار والتوازن اللازمين لحياة بنى البشر. وتدل كلمة البيئة على جميع الأشياء أو العوامل المنظورة وغير المنظورة التي تحيط بالكائنات الحية في هذا العالم ، وحيث أن هذه العوامل من الكثرة بمكان ، فقد بات من المسلم به أنة لا يمكن وضع حصر شامل ودقيق لها، ونظراً لأهمية هذه العوامل وتأثيراتها المختلفة على الإحياء جميعاً ، وفى مقدمتها الإنسان، فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى دراستها ، أو بعبارة أدق دراسة تلك العوامل الرئيسية منها ، والتي تقع تحت حس الإنسان ومشاهداته ، والتي يرجع إليها النصيب الأكبر في إحداث تلك التأثيرات كالضوء و الحرارة والرطوبة. ومن هنا نشأ ما يعرف بعلم البيئة Ecology ، ويعد هذا العلم أحد أقسام العلوم الإحيائية الرئيسية ، حيث يختص بدراسة العلاقات والتفاعلات المشتركة التي تحدث بين الكائنات الحية بعضها ببعض وبين مختلف ظروف البيئة المحيطة بها.

وقد ظهر اصطلاح علم المجتمع البيئي Community في نهاية القرن التاسع عشر إشارة إلي تفاعل الكائنات الحية . ويعتبر العالم Coulter وتلميذه Cowles من رواد دراسة المجتمعات النباتية وظاهرة التعاقب البيئي للنبات. وقد برز في أوائل القرن

العشرين العالم Clements بالولايات المتحدة الأمريكية في دراسته علي ظاهرة التعاقب في المجتمعات النباتية في حين اهتم العلماء الأوروبيين ومنهم Blanque بدراسة المكونات والتركيب والتوزيع للمجتمعات النباتية.

وقد توجه الاهتمام بدراسة المجتمعات المائية في الربع الأول من القرن الحالي حيث نشر العالم الأوروبي Thienemann دراسته حول مفهوم المستويات الغذائية من خلال الإشارة إلي الكائنات الحية المنتجة Producer والمستهلكة Consumer . وقد ظهرت مجموعة من البحوث التي قام بها علماء البيئة في النواحي السكانية والجماعية ، كما قام العالم Alle وآخرون عام ١٩٤٩ بنشر كتاب (مبادئ البيئة الحيوانية) ثم تلاه العالم Dice عام ١٩٥٢ بنشر كتاب(المجتمعات الطبيعية).

والآن تعددت دراسات علوم البيئة بفروعها المختلفة وتفاقمت المشاكل البيئية وأقيمت العديد من المؤتمرات البيئية العالمية كما أنشئت العديد من المنظمات والجمعيات المحلية والعالمية المعنية بشئون البيئة لوقف التدهور والتلوث البيئي والحفاظ علي النظم البيئية من الدمار. ويمكن أن نطلق علي العصر الذي نعيشه بعصر البيئة The Ecology Era ،وقد زادت المعارف البيئية وسهل الحصول عليها مع التقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال ، وما علينا إلا أن نخطو للأمام حفاظا علي بيئتنا من الدمار[1].

---

(١) زيدان هندي عبدالحميد وآخرون، الملوثات الكيميائية واللبيئة ،الدار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة،١٩٩٦،ص ص ٢٧و٢٨

ثانيا : مفهوم البيئة

الواقع إن البيئة مصطلح أو لفظ شائع الاستخدام في الأوساط العلمية كما انه شائع الاستخدام عند عامة الناس ، وفي ضوء ذلك نري أن البيئة كمفهوم تعددت حوله الآراء وتباينت فيه الأطر النظرية ، هذا فضلا عن تنوع المعاني والتفسيرات التي تناولت هذا المفهوم. ولاشك أن البيئة تعني في مجموعها حالة الاستقرار والتوازن، ثم توسع اللغويين في معناها فأصبحت تدل علي المكان المنزل فيه أو المستقر فيه.

وتدل الكلمة بأصل بنيانها علي الهيئة التي يتكون عليها الشيء.ولا يجب الخلط بين كلمة البيئة وكلمة الطبيعة، فالبيئة تضيف إلي فكرة الطبيعة مظاهر جديدة وغريبة[١].

وتشتق لفظة البيئة في اللغة العربية من الفعل الثلاثي "بوأ" أو "تبوأ" ، أي اتخذ مكانا وجعله مستقراً له ، فالبيئة هي الوسط المحيط الذي يحيا فيه الإنسان مع كل ما يلزم من مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته مع غيره من بني البشر[٢].

وقد نشأ هذا العلم – كغيره من العلوم– نشأة متواضعة ، تمثلت في تلك الملاحظات الدقيقة التي تمكن رواد التاريخ الطبيعي من التوصل إليها بالنسبة لسلوك الحيوان وتصرفاته تجاه عوامل البيئة التي يقطنها. وقد تطور هذا العلم في ضوء سلسلة من التغيرات والتطورات، لم تقتصر فقط علي أسسه ومبادئه ، بل تعدت ذلك إلي أسمه الاصطلاحي .

(١) عصام نور سرية ، الإنسان والبيئة في عالم متغير ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،٢٠٠٣ ، ص ٢١

(٢) سوزان أبو ريه ، الإنسان والبيئة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٢٧

وفي المقام الأول يمكننا أن نوضح أن علم التبيؤ نعني به ذلك الفرع من علم الحياة (البيولوجي) والذي يختص بدراسة العلاقة بين الكائنات الحية من جانب والعلاقة بينها من جانب آخر .

وبصفة عامة وقبل الدخول في تعريفات البيئة المختلفة ، يمكننا القول أن البيئة مصطلح أو لفظ شائع الاستخدام في الأوساط العلمية في الوقت الراهن ، كما يشيع استخدامه أيضا عند عامة الناس. وفي ضوء تلك العمومية نجد تعريفات عدة للبيئة تختلف باختلاف علاقة الإنسان بالبيئة ، فالمدرسة بيئة والجامعة بيئة والمصنع بيئة والمجتمع بيئة والكرة الأرضية بيئة والعالم كله بيئة ، ولذلك ينظر للبيئة بصفة عامة علي أنها الأحوال الفيزيائية والكيميائية والاجتماعية والإحيائية والبشرية للإقليم الذي يعيش فيه الكائن الحي. وتعتبر الكرة الأرضية كلها بمثابة البيئة لبني البشر تتكون من الهواء والمياه والتربة وكافة الكائنات الحية الأخرى.

ولقد كانت النظرة الأولى للبيئة فيما مضي علي أنها تضم الجوانب الفيزيائية والبيولوجية فقط ولكن أصبح ينظر إليها الآن من جوانبها الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والثقافية بجانب جوانبها الفيزيائية والبيولوجية، فإذا كانت الجوانب البيولوجية والفيزيائية تشكل الأساس الطبيعي للبيئة البشرية، فإن جوانبها الاجتماعية والثقافية هي التي تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجهات ووسائل فكرية وتكنولوجية لفهم الموارد الطبيعية واستخدامها .

ويتعين علينا قبل استعرضنا لمفهوم البيئة أن نعرض لما نعنيه بعلم البيئة:

ثالثا : عــلم ا لبيئة :

يعتبر علم البيئة من أحدث العلوم ويمكن تحديده بأنه علم إنقاذ البيئة من الأخطار التي تهددها. وقد بدأ الإنسان معظم علاقته بالطبيعة بشكل واضح في عام ١٩٣٣ حيث تم تنظيم معرض صناعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي مدينه شيكاغو تحديدا" ، تحت عنوان ((عصر التطور)) كان الهدف منه أن يضع الإنسان التقدم الصناعي في خدمة البيئة لا أن يقع أسير العلم والتطور التكنولوجي ، ولذلك تفاقمت المخاطر البيئية التي صنفها الإنسان تحت مسميات براقة كالتنمية والتقدم وغيرها.

يعتبر علم البيئة Ecology أحد الفروع الهامة في علوم الأحياء ويختص هذا العلم بدراسة الكائنات الحية ومواطنها البيئية و يعرف هذا العلم بأنة يبحث في علاقة المكونات والعوامل الحية (من حيوانات ونباتات وكائنات حية دقيقة) مع بعضها البعض وفضلاً عن العوامل والمكونات غير الحية المحيطة بها. ومصطلح علم البيئة Ecology مشتق من كلمة Okologie التي اقترحها عالم الحيوان الألماني Ernst Haeckel (١٨٦٩) لتعني العلاقة بين الحيوان والمكونات العضوية وغير العضوية في البيئة. وأصل هذه الكلمة مشتق من المقطع اليوناني Oikes (بمعني منزل أو مسكن) و logas (بمعني علم).

ويبحث علم البيئة في دراسة الأنظمة البيئية والمجتمعات والجماعات والأفراد. ويعرف النظام البيئي Ecosystem بأنة تفاعل المجتمع مع العوامل غير الحية التي تحيط به في منطقته البيئية. كما يعرف المجتمع Community بأنة تفاعل مجموعات الجماعات التي تعيش في منطقة بيئية محددة مع بعضها البعض . وتمتاز المجتمعات

بطبيعتها الفيزيائية وظاهرة التنوع[1] والسيادة والأدوار الوظيفية التي تقوم بها الجماعات المختلفة من خلاله.وتعرف الجماعة population بأنها مجموعة من الأفراد تنتمي لنفس النوع Species ولها القدرة علي التكاثر فيها وتعيش في منطقة بيئية محدودة. وتمتاز الجماعات بالكثافة السكانية وبالتركيب العمري ومعدل النمو الديناميكية (نسبة المواليد والهجرة الداخلية مقارنة بنسبة الوفيات والهجرة الخارجية). ويسمي اكبر نظام بيولوجي علي وجه الأرض بالكرة الحية الموجودة في الأرض والهواء والماء[2].

يعرف البعض علم البيئة علي أنه ((دراسة التفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وتقصي علاقات التأثر المتبادل بين الكائن ومجموعة العوامل المؤثرة في الحيز المكاني، وتتناول هذه الدراسة مجموعتين من عوامل الفعل والتأثير:

المجموعة الأولى : هي الكائنات الحية التي يزخر بها الوسط والتي تتضمن النباتات علي اختلاف أصنافها ورتبها والحيوانات علي مختلف أشكالها وأنواعها.

المجموعة الثانية : فهي عوامل الفعل والتأثر المتصلة بالهواء والأرض .وهناك رأي آخر يعرف علم البيئة Ecology بأنة(العلم الذي يبحث في مدي التأثر المتبادل بين البيئة وهي مساحة من الأرض تتشابه في أحوالها الطبيعية أو مجموعات النباتات أو الحيوان التي تعيش فيها – كما ذهب إلي ذلك التون Elton – وبين الكائنات الحية الموجودة في هذه البيئة[3]).

---

(١)زيدان هندي عبد الحميد، الملوثات الكيميائية والبيئية، مرجع سابق ، ص ص ٢٨و ٢٩

(٢) المرجع السابق مباشرة ،ص٢٩

(٣) محمد علي سيد إمبابي،الاقتصاد والبيئة،مرجع سابق،ص٥٤

وبصفة عامة يندرج تحت علم البيئة فرعان رئيسيان هما :

أ- علم البيئة الفردية Autecology : ويهتم بدراسة نوع واحد أو يتعدى ذلك لدراسة مجموعة مترابطة من الأنواع في بيئة محدودة تعيش مع بعضها وتتأثر ببعضها وذلك من خلال معطيات البيئة المحيطة وهو اتجاه حديث في الدراسات البيئية، ويمكن عن طريقه الحصول علي معلومات دقيقة عن المجتمع والنظام البيئي الذي تنتمي إلية الأنواع المدروسة كما يرتبط هذا العلم بالمناخ المحدود أو الدقيق Microclimate .

ب- علم البيئة الجماعي Synecology : ويهتم بدراسة جميع العوامل الحية (جميع أنواع الكائنات الحية) والعوامل غير الحية في منطقة بيئية محددة.وينقسم هذا العلم إلي علم البيئة البرية Terresterial ecology وعلم البيئة المائية Aquatic ecology وعلم البيئة البحرية Marine ecology وعلم بيئة المياه العذبة Freshwater ecology .

وهناك بعض علماء البيئة يميلون إلي تقسيم آخر لعلم البيئة إلي علم البيئة الحيوانية Animal ecology وعلم البيئة النباتية Plant ecology وعلم البيئة الفيسيولوجية Physiological ecology وعلم بيئة المحيطات Acenanagraohy ecology وعلم التقنية البيئية Ecological technology وعلم تلوث البيئة pollution ecology.[1]

(١)زيدان هندي عبدالحميد ،وآخرون ، مرجع سابق ،ص ص ٢٩ و ٣٠

هذا وقد أمكن إجراء بعض التقسيمات المبدئية لعلم البيئة طبقا لدرجة التحليل والتفسير والتي يمكن حصرها فيما يلي:

(أ) علم البيئة الوصفي Descriptive Ecology :

هو العلم الذي يعتمد علي حصيلة المعارف التي أمكن التوصل إليها عن الكائنات الحية ، من حيث عاداتها السلوكية، وكذلك أنسب الظروف الموطنيه والمعيشية التي تلائمها.

(ب) علم البيئة التحليلي Analytical Ecology:

هو العلم الذي يختص بدراسة تحليل عوامل البيئة والعلاقات المختلفة لكل منها ، بغرض تحديد تأثيرها منفردة أو مجتمعة علي الفرد أو علي المجموع، عن طريق معرفة كيفية تأثيرها علي النظام البيئي وما يسوده من علاقات وتفاعلات.

(ج) علم البيئة التطوري Evolution Ecology:

وهو العلم الذي يهتم بأبحاثه بدراسة نظريات التاريخ الطبيعي التي تعني بتوضيح الظواهر الطبيعية، كالتطور والردة الغذائية وغيرها من الظواهر، مع اقتراح التفاسير المعقولة والمقبولة لصور ونماذج الحياة.

ونحن إذ نري أن هذه التعاريف تكون في مجموعات الأقسام والأفرع الرئيسية لعلم البيئة، أو إن شئت قل: إنــها تــمثل الجانب الأكبر منها ، من حيث الدراسات النظرية والعلمية التي تعتبر الركيزة الأساسية لعلم البيئة التطبيقي

Applied Ecology ،كما نري أن في ذكرها إعطاء صورة معرفية سريعة بهذا العلم، تتناسب مع حجم ما يكتب في هذا الموضوع[1].

ويتوقف مدي نجاح الإنسان في الحياة علي مدي تأقلمه وتعايشه مع البيئة وما فيها من مقومات، وكذلك علي مقدرته علي استحداث ما يناسبه من تغيرات يرى أنها ضرورية وهامة لمسيرة حياته ورحلته علي الأرض من أجل مزيد من نموه ورفاهيته الاجتماعية والاقتصادية.

رابعـــا : تعريفات البيئــــة

إن المفهوم العلمي الدقيق للبيئة علي جانب من التعقيد،فحتى فترة وجيزة كانت تعرف بأنها مصطلح عام يقصد به كافة الأشياء والقوي والظروف التي تؤثر علي الفرد.

إلا إنه قد تزايد الاهتمام بالبيئة منذ الستينيات -كما سبق أن أوضحنا – حيث جرت محاولات لتحديد هذا المفهوم بشكل أدق وكان من أهم هذه المحاولات ما أثير في المؤتمر الدولي للتعليم العام التي نظمته هيئة اليونسكو عام ١٩٦٨ ، حيث تم تعريف البيئة بأنها " كل ما هو خارج ذات الإنسان ، ويحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر ، وجميع النشاطات والمؤثرات التي يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة المتوافرة لدية ويشمل ذلك تراث الماضي من عادات وتقاليد وأعراف ومكتشفات الحاضر".

وثمة تعريف آخر لمفهوم البيئة في البحث العلمي هو " التعامل الحكيم مع البيئة بما يستهدف المحافظة علي مواردها وصيانتها مما قد يواجهها من مشكلات أو يهددها من

---

(١)عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي ، البيئة في الفكر الإنساني ، مرجع سابق ، ص١٨

أخطار سواء في شكل تلوث أو ضوضاء أو استنزاف للموارد[1].

هذا وقد تم تعريف البيئة في ((مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية))، والذي انعقد في "استوكهولم" في عام "١٩٧٢" بأنــها ((رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته)) .

كما عرفها بعض آخرين من الخبراء بأنــها : ((هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ، ويحصل منه علي مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوي ، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من البشر[2])).

ولقد اختلفت مفهوم البيئة تبعا لوجهه نظر الباحثين ، فقد خلط البعض بين فهمهم للبيئة وبين بعض الممارسات التي يقومون بها مما أدي إلي ظهور ما يعرف " بالتربية البيئية " وهي التي ينظر إليها علي أنها عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم، وتقديم العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيقي، وتوضح حتمية المحافظة علي البيئة ، وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان حفاظا علي حياته ، ورفع مستويات معيشته.

كما يعرف البعض الآخر التربية البيئية بأنها:

((أسلوب ونمط الفردية والسلوك اللازمين لفهم العلاقات المتداخلة بين البشر ، ومدي ما يتمتعون به من ثقافة ، وما تمثله البيئة التي تحيط بهم ، ويتضمن التعليم البيئي أسلوب التدريب على اتخاذ القرارات وكيفية استنباط وتشكيل أساليب السلوك في كل المجالات التي تتعلق بالقيم البيئية[3])) .

---

(١) سوزان أبو ريه ، الإنسان والبيئة والمجتمع ، مرجع سابق ص٢٦

(٢) حسن أحمد شحاته، البيئة والمشكلة السكانية ، الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠١ ، ص ٢٩

(٣)محمد علي سيد إمبابي،الاقتصاد والبيئة ، مرجع سابق،ص٥٥

كما تعرفها مجموعة أخرى بأنها :

((اتجاه وفكر وفلسفة ، تهدف إلى تسليح الإنسان بشتى أنحاء العالم بخلق بيئي أو ضمير بيئي يحدد سلوكه وهو يتعامل مع البيئة)) .

هذا في الوقت الذي ينظر إليها علماء آخرون علي أنها :

((عملية تهدف إلى توعية سكان العالم بالبيئة الكلية ، وزيادة اهتمامهم بها وبالمشكلات المتصلة بها ، وتزويدهم بالمعلومات والاتجاهات والدوافع والمهارات التي تساعدهم فرادي وجماعات للعمل على حل المشكلات البيئية ، ومنع ظهور مشكلات جديدة)).

كما أن هناك من يعرف التربية البيئية بأنها :

((عملية الإعداد الإنساني للتفاعل الناجح مع بيئته بما يشمله من موارد مختلفة، ويتطلب هذا الإعداد إكسابه المعارف البيئية التي تساعد علي فهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وعناصر بيئته من جهة ، وبين هذه العناصر – بعضها البعض – من جهة أخري ، كما يتطلب تنمية مهارات الإنسان التي تمكنه من المساهمة في تطوير ظروف هذه البيئة على نحو أفضل، وتستلزم التربية البيئية أيضا تنمية الاتجاهات والقيم التي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته ، إثارة ميوله واهتماماته نحو هذه البيئة وإكسابه أوجه التقدير لأهمية العمل علي صيانتها والمحافظة عليها وتنمية مواردها)).

كما تعرف بعض المنظمات الدولية التربية البيئية بأنها ((عملية توجيه وربط للمهارات والخبرات التربوية المختلفة ، مما يساعد علي الإدراك الشامل للمشكلات البيئية وحلها ، وتحسين وتنمية مواردها[1])).

---

(١)المرجع السابق مباشرة ،ص ٥٦

ويري الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص خبير الأمم المتحدة في شئون البيئة : أن البيئة تشمل مجموعة الظروف والأحوال السائدة في الحيز الذي يعمره الإنسان وصحته وتفاعلاته وحالته المزاجية والنفسية أو بمعني آخر هي عبارة عن مجموعة الظروف والمواد والتفاعلات التي تجتمع في الحيز الذي توجد فيه الحياة[١].

وتكاد تعتبر((البيئة مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيطة بالمساحة التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته)).

بمعني إنها جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر في الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أية فترة من تاريخ حياته. والكائنات الحيوية هي الكائنات الحية (المرئية وغير المرئية) الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة. أما العوامل غير الحيوية فهي الماء والهواء ، والتربة ، والشمس ،والحرارة.

وفي مفهوم آخر هي المجال الذي يحيط بالبشر بما يكفل لهم الحياة وطيب العيش ، بما يحويه من الموارد المائية والثروات المعدنية والبترولية، ومواد البناء والمصايد والشواطئ والذي يكون في جملته للأفراد مسرح حياتهم أو الوطن الذي يضمهم، فهي إذن تعتبر ذلك الوعاء الطبيعي الذي يتربى فيه ويستنشق هواءه ويتغذى من خيراته ، فمتي اختل هذا الوعاء فإن أثاره تنعكس سلبياً علي معيشة الإنسان وحياته[٢] .

ويمكننا القول إجمالاً بأن البيئة تعني للإنسان الأرض بما فيها من مختلف الأبعاد، والتي قدر لها أن تعيش فيها مع غيرة من كائنات ودواب وجماد ، الأرض بما

---

(١) الفت حسن أغا الإعلام العربي وقضايا البيئة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ١٤٩

(٢)ممدوح حامد عطية ،إنهم يقتلون البيئة ،مرجع سابق ،ص ١٧

فيها من يابس وماء ، ويعلوها هواء جوي يتأثر طقسه ومناخه بالموقع الجغرافي لهذه البيئة المحلية – وهي ما نطلق علية البيئة البيوفيزيقية Biophysical Environment وتعد الأساس الذي يتأثر به ويتجاوب معه الإنسان في شتي أوجه نشاطه، وبقدر مدي استغلاله الراشد لما به من مكونات وإمكانات ، يكون مصيرة ونجاحه في معترك الحياة.

ويقصد بذلك أنها مجموعة المكونات الطبيعية التي وهبها الله لمكان ما وهي الأرض والماء والرمال والبحر والسماء والوديان وأشعة الشمس والهواء والرياح والطيور ، وتنعكس تلك المكونات في الأثر الصحي والنفسي والمعنوي.

وبهذا المعني فإن البيئة هي ((الإطار الذي يحيا فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية بما يضمه من مكونات فيزيائية وكيميائية وبيولوجية واجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وأثر ذلك علي مقومات حياته)).

ويشمل هذا المفهوم ثلاثة جوانب هي :

(أ) **البيئة الطبيعية** : التي يشترك فيها الإنسان مع سائر الكائنات الحية.

(ب) **البيئة الاجتماعية** : التي يشترك فيها الإنسان مع أقرانه من البشر.

(ج) **البيئة التكنولوجية** : التي صنعها الإنسان بعلمه وتقدمه[1].

ويشير عاطف غيث إلي أن البيئة هي كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ، ويؤثر فيه . وقد أدخل علماء النفس في تعريفهم للبيئة المصادر الداخلية للمثيرات ، أما علماء الاجتماع بوجه عام فيؤكدون علي دراسة الظروف أو الحوادث الخارجة عن الكائن العضوي سواء كانت فيزيقية أو اجتماعية ، أو ثقافية.

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ص ١٨ و١٩

ويميز غيث بين "البيئة الجغرافية" Geographic Environment و" البيئة الاجتماعية " Social Environment.الأولى تشمل جميع مظاهر البيئة التي لا تكون من خلق الإنسان، أو نتيجة للنشاط الإنساني وتتضمن الأرض ، والمناخ ، والتضاريس ، وتأثير العوامل الكونية ، والتوزيع الطبيعي للحياة النباتية والحيوانية. ويشار أحيانا" إلي البيئة الجغرافية باعتبارها بيئة طبيعية أو فيزيقية. أما الثانية (البيئة الاجتماعية) فهي جانب من البيئة الكلية يتألف من أشخاص وجماعات متفاعلة، وينطوي علي التوقعات الاجتماعية، ونماذج التنظيم الاجتماعي ، وجميع المظاهر الأخرى للمجتمع.كما يشمل علي التوقعات الاجتماعية ذات الطبيعة الفردية الذاتية ،الأمر الذي يجعل لكل عضو في المجتمع بيئته الاجتماعية الخاصة[1].

وفي ضوء هذا المعني فإن البيئة ليست مجرد عناصر طبيعية ((كالماء والهواء والتربة والمعادن والنباتات والحيوانات ومصادر الطاقة)) وإنما هي أيضا رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته .

وهكذا فإن البيئة يمكن النظر إليها من زاويتين محددتين الزاوية الطبيعية أو الفيزيقية Physical Environment والزاوية الاجتماعية Social Environment ، علاوة علي طبيعة التفاعل فيما بينهما [2].

ويشتمل النظام البيئي علي مجموعة من العناصر الأساسية التي ترتبط فيما بينها بمجموعة من أواصر التفاعلات البيئية ، لعل أهمها ما يلي:

---

(١) عاطف غيث ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، د ت ، ص ١٦٠

(٢) للمزيد حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلي المصدر التالي:
سوزان أبو ريه ،الإنسان والبيئة والمجتمع ،مرجع سابق.ص١٦

<u>المجموعة الأولى</u>: وتشمل :

المحتوي البيئي للأشياء التي تنفع الإنسان ويصطلح عادة على تسميتها باسم الموارد الطبيعية Natural Resources وتضم هذه المجموعة: الكائنات الحية النباتية والحيوانية، بعضها ذات أجسام ضخمة وبعضها دقيق، وينتظم بينها تقسيم للعمل ، مجموعات الماء وعناصر التربة وما فيها من مواد غذائية ،ثم مجموعات القوي وهي في أغلبها عناصر كونية، وأخيراً مجموعات من التفاعلات الفيزيقية والكيميائية الحيوية التي تربط بين مكونات المجموعات الثلاث في أواصر معتمدة علي التوازن .

<u>أما المجموعة الثانية</u>: وتشمل:

الإنسان نفسه بما يمثله من طلب للأشياء وما يقوم به من جهد عضلي (أو فكري) في سبيل الحصول علي هذه الأشياء والاستفادة منها. ويصطلح علي تسمية ذلك بالموارد البشرية Human Resources ، وتعتبر هذه المجموعة الثانية من صنع الإنسان ونتاج تطوره الحضاري علي مدي القرون السابقة و اللاحقة من تاريخه البشري فهي تجمع المؤسسات السياسية والثقافية والاقتصادية .

ويتم التفاعل بين هذه العناصر في إطار من التوازن الطبيعي بما يضمن نوع من الاستقرار البيئي .وغني عن البيان بأن أيا" من هذين الجانبين لن تكون له أهمية إلا بتوفر الجانب الآخر منهما ، فلا أهمية للجوانب الطبيعية إن لم يتوفر الإنسان القادر علي معرفتها والاستفادة منها[1].

---

(١) حسن طه نجم ، الموارد في عالم متغير ، وجهة نظر جغرافية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت ، العدد ٣٠ ، يونيو ١٩٨١ ، ص ٩

وفي إطار النظرة الدولية للبيئة تم تعريف البيئة في اجتماع بغداد للتربية البيئية بأنها العلاقة الأساسية القائمة بين العالم الطبيعي والعالم الاجتماعي السياسي الذي هو من صنع الإنسان. ويلاحظ أن هذا التعريف أيضا عام مع تركيزه علي الجانب الفيزيقي والاجتماعي[1] . وأيضا في إطار تعريف البيئة دوليا ما أثير في المؤتمر الدولي للتعليم الذي نظمه اليونسكو عام ١٩٦٨ والذي عرف البيئة بأنها كل ما هو خارج ذات الإنسان ويحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر ، وجميع النشاطات والمؤثرات التي يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة المتوافرة لدية[2].

يلاحظ أن هذه التعاريف السابقة للبيئة أنها تتضمن العناصر الآتية:

١. الإطار الفيزيقي :الذي يمثل الأساس الطبيعي لكافة الكائنات بما فيها الإنسان.
٢. الإطار الاجتماعي: الذي يمثل الأفراد والجماعات والمجتمعات وبما اخترعوه من نظم اجتماعية وتكنولوجية للتكيف مع الإطار الفيزيقي .
٣. هناك تفاعل وتأثير متبادل بين الإطار الفيزيقي والاجتماعي ينعكس علي الإنسان في مختلف الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والصحية ، وبالتالي فهي تثير سلوك الفرد والجماعة والمجتمع كمحاولة للتكيف معها .

إن البيئة والإنسان في تفاعل جدلي يؤثر كل منهما في الآخر يأخذ منه ويعطيه ، ولقد بذلت جهود مكثفة لفهم هذه العلاقة المعقدة والمتطورة دائما لصالح طرفي العلاقة ، ولقد تنوعت الأطر والمداخل النظرية لفهم العلاقة التبادلية بين الإنسان والبيئة ، ويبدو أن نظرية النسق الايكولوجي قد أفلحت في تقديم رؤية شاملة لهذه العلاقة ، وهذه

---

(١) محمد الجوهري(إشراف)،البيئة والمجتمع،مرجع سابق، ص٤٠

(٢) المرجع السابق مباشرة ، نفس المكان .

النظرية بدورها تقوم علي أساس مشترك من نظرية الأنساق والايكولوجيا البشرية ، التي تعنى بالتفاعلات المتبادلة بين العوامل الفيزيقية المحيطة والكائنات الحية ، وهكذا تنظر الايكولوجيا البشرية إلي إطار الكون الشامل الذي يكون البشر جزءا أساسيا منه ، ويعتبر النسق الايكولوجي هو النسق الوظيفي الناتج عن التفاعل بين الكائنات الحية والعوامل المحيطة ، ولذلك فالنسق الايكولوجي هو النسق الوظيفي الناتج عن التفاعل بين الكائنات الحية والعوامل المحيطة[1].

كذلك كان من الطبيعي أن تمتد وجهة النظر الايكولوجية لتستوعب دراسة الإنسان لمحاولة فهم وتحليل شبكة الحياة عملياتها وموجهاتها في المجتمع الإنساني. ونظرا لما يختص به الإنسان من موقف خاص ينفرد به في المملكة الحية ، وما يتميز به عن غيرة من قدرات وخصائص، بدأت الساحة تشهد بزوغ مدخل جديد لدراسة الإنسان والمجتمع الإنساني يتابع نفس الهدف ولكن بأسلوب وطريقة مختلفة.فكانت الايكولوجيا البشرية محاولة لتطبيق المبادئ الايكولوجية العامة علي دراسة الإنسان مع بعض التعديلات والطابع النوعي و المتميز للنوع الإنساني.

ولقد دفع الاهتمام الايكولوجي بدراسة الإنسان في علاقته بالبيئة إلي مصارعة العلوم الإنسانية والسلوكية لتبني المدخل الايكولوجي لمعالجة ما يختص به كل منها من جوانب هذه العلاقة .

---

(١)المرجع السابق،ص١٩

خامسا : علم البيئة وعلاقته بالعلوم الأخرى:

حاول *علماء الجغرافيا* البشرية تفسير العلاقة بين البيئة والنشاط الإنساني، من خلال تفسير العلاقة بين التوزيع المكاني للموارد والنشاط الإنساني، في محاولة لدراسة مظاهر ونتائج الفعل الإنساني في مجال تعديل البيئة وغير ذلك من الموضوعات استهدفت دراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة . ولقد دارت المشكلة المحورية التي عنيت بها الجغرافيا المعاصرة حول كيف ولماذا تعمل العوامل والعمليات المكانية علي الإبقاء علي البيئة أو علي تغيرها ؟ ، وكيف يؤثر البناء المكاني في السلوك البشري ؟ ، وفي هذا الصدد لم تدرس البيئة من منظور استاتيكى ثابت لشكلها المكاني وتمايزها المساحي في ضوء خصائص المكان والموقع والإقليم ، بل درست من منظور التفاعل الوظيفي لكائنات حية مع بيئة فيزيقية وبيولوجية وثقافية. وامتد الاهتمام الجغرافي المعاصر في تناوله للبيئة إلي محاولة فهم كيف يسهم السلوك المكاني في تحديد عمليات الاستخدام الممكن والمحتمل للمكان ، أو إسهامه في تحديد تشكيل المكان (التي تؤدي إلي إحداث تغييرات تدريجية)، أو في عمليات تحويل المكان التي تؤدي إلي إحداث تغييرات جذرية في البيئة[1].

ويهتم *علم الاجتماع* بالبيئة كمجموعة من العناصر الطبيعة والاجتماعية التي تؤثر علي سلوك الإنسان ، وتفاعله مع الآخرين وتوجه نشاطه الاجتماعي وجهة معينة ، كما تحدد له في الغالب طبيعة النشاط الاقتصادي كالرعي والصيد والزراعة والتجارة..الخ. ومن ناحية أخري فإن علم الاجتماع يهتم بدراسة النظريات التي تقوم بين الوحدات التي ينقسم إليها المجتمع.وتوزيع السكان داخل كل وحدة ،وتأثير العوامل

---

(١)السيد عبد العاطي وآخرون،دراسات بيئية وأسرية،مرجع سابق، ص ص ٨و٩

الجغرافية الفيزيقية علي النظم الاجتماعية وبالتالي علي البناء الاجتماعي. ويلقي علم الاجتماع الضوء علي عملية التكيف الاجتماعي مع البيئة، سواء اكتفي المجتمع باستغلال ما تقدمه البيئة من ثروة أو سيطرة علي تلك البيئة ، واكتشف مصادرها ومواردها الدفينة، وتحكم فيها وشكلها بطريقته الخاصة حسب احتياجاته التكيفيه كما هو الحال في المجتمعات الصناعية[1].

ويهتم ***علم الانثروبولوجيا*** بالبيئة اهتماما خاصا حيث نشأ هذا العلم في القرن التاسع عشر ليبحث في الطرف "الآخر" ويتناول بالدراسة الشطر الناقص في ثنائيات تقسم العالم إلي متحتضر / بدائي ، نحن / هم ، وتاريخ / لا تاريخ، ريفي / حضري، كما كان يعني بتوسيع مجال الفروض الخاصة بالعلم راميا في كل ذلك إلي تفسير الطبيعة الإنسانية في كافة المجتمعات ، ولذلك يمكن القول أن دراسة علم الانثروبولوجيا كانت تعني في المقام الأول بدراسة الماضي الإنساني بأكمله في فترة زمنية تمتد لآلاف السينين وأن الدافع الرئيسي وراء أبحاث هذا العلم يتعلق بالتفاعل الذي يجري بين المجتمعات البشرية والبيئة الطبيعية.

وقد طور علماء الانثروبولوجيا خريطة للعالم تظهر عليها كافة الحضارات الإنسانية، ثم حاولوا التوصل إلي التعميم عن طريق التحليل القائم علي الثقافات المتداخلة وعلاقتها ببعض التفاعلات البيئية التي توجد في نفس الأطر المكانية. وكان هذا إيذانا بدراسة ما يعرف بالنماذج الاجتماعية الصغيرة في الأطر العالمية والتي تحدد إلي حد كبير المشكلات الناجمة عن التغير البيئي[2].

---

(١) سوزان أبو رية، الإنسان والبيئة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٣٤

(٢) لورد أرزب ، المكعب العالمي ، ترجمة سلامة محمود البابلي،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق العدد ١٣٠،ص١٠

أما عن اهتمام *علم النفس* كمجال متميز في الدراسات الإنسانية فإنه يمكن القول أن اهتمام الدراسات والبحوث السيكولوجية المعاصرة بالبيئة بمثابة ثورة منهجية تمثلت في العمل خارج المعمل السيكولوجي بتجاربه الموجهة أي الانتقال العمل المعملي إلي مجال الملاحظة المباشرة للسلوك الإنساني في ظروف طبيعية غير موجهة أو مشروطة. وأدي بالتالي إلي تطوير ما يعرف باسم علم النفس البيئوي أو علم النفس الايكولوجي. ولعل أهم ما يميز المدخل المعاصر في علم النفس هو تركيزه(علي تنوعات السلوك الفردي الذي يحدث علي نحو طبيعي وعلي السياقات التي تحيط بهذا السلوك إحاطة طبيعية ، أو بعبارة تحليل مجري السلوك الطبيعي متعدد المتغيرات كما يحدث في البيئة علي نحو طبيعي غير معملي) ومن ثم شاع في علم النفس المعاصر استخدام مفهوم البيئة الايكولوجية للسلوك حيث يقصد بها المجموعة الكلية والمتكاملة من العوامل التي تثير السلوك وتنشطه ، كمدخل لتحديد ما لتأثير المتغيرات البيئية من دور في تنوع أنماط السلوك[1].

ويشارك *علم السياسة* بقدر لا يستهان بالاهتمام بالبيئة،فقد عني الكثير من علماء السياسة المعاصرين بتطوير وبلورة عدد من الأفكار والتصورات فيما عرف "بإدارة البيئة" التي تتضمن تشكيل البيئة الإنسانية عن طريق الإنسان نفسه،إلي جانب ضبط السلوك والفعل الإنساني في علاقته بالبيئة.وتتمثل القضية الأساسية التي يثيرها هذا المفهوم أو يطرحها في أن مخططات وبرامج السياسة البيئية تتكاثف مع زيادة احتياجات الإنسان وتزايد اعتماده علي البيئة،الأمر الذي يؤدي إلي إيجاد نوعين من الظروف التي تحتم ضرورة وضع إدارة معينة للبيئة:أول هذه الظروف هي زيادة

---

(١) السيد عبد العاطي وآخرون ،دراسات بيئية وأسرية ، مرجع سابق ،ص ٩

الصراع الاجتماعي إلي الحد الذي يصبح فيه تدخل الدولة لتنظيم استخدام البيئة أمرا حتميا ومفروضا،أما ثاني هذه الظروف فتتمثل في تزايد الضغط المتراكم علي البيئة بالدرجة التي تحتم التدخل العام لحماية إمكانات سبل العيش والحياة من الدمار والتلف(١).

من هذا العرض السابق يتبين لنا أن البيئة تتأثر في تفاعلها مع الكائن الحي بما يؤدي إلي مجموعة من العلاقات المعقدة والمتشابكة والتي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيقي ، بما يضمن حتمية المحافظة علي البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان حفاظا علي حياته ورفع مستوي معيشته. ولهذا اخترقت البيئة تحليلات سائر العلوم الإنسانية كما قدمت هذه العلوم من الناحية الأخرى مجموعة من الأطر المنهجية والمعرفية لحسن استغلال البيئة وكيفية التعامل معها بما يضمن حمايتها وصونها والارتقاء بها.

وغني عن البيان أن البيئة بكل مشتملاتها الفيزيقية والحيوية مازالت مجالا غامضا ومعقدا للبحث وخاصة في مجال العلوم الإنسانية. فلقد تنوعت مجالات البيئة وأنماطها ونظمها وأقسامها بما يشكل مجالا للبحث في هذا الإطار. ولعل هذا ما سنحاول توضيحه في السطور القادمة.

سادسا : البيئة ومشتملاتها

يمكن أن تقسم البيئة إلي قسمين أساسين ، وهما :

القسم الأول : البيئة الطبيعة

وهي التي تتكون من الماء والهواء والتربة والمعادن ومصادر الطاقة والأحياء بصورها وأنواعها كافة. أي الموارد الأولية كما في الطبيعة علي حالتها، بالإضافة إلي

---

(١)الرجع السابق مباشرة ،ص ١٠

جميع أنواع الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات. وهي في الحقيقة تمثل الموارد التي أتاحها الله – سبحانه وتعالي – للإنسان ليحصل منها علي مقومات حياته.

القسم الثاني : البيئة المستحدثة

وهي التي تتكون من البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان ، والمؤسسات التي أقامها، وكذلك المناطق السكنية والصناعية والمراكز، والمدارس، والطرق والموانئ...وما شابه ذلك.

وهكذا ، يمكن القول بأن البيئة إنما تشمل كوكب الأرض الذي نعيش علية ومكونات الكون الفسيح كافة التي تحيط بذلك الكوكب من غلاف جوي وهواء وكواكب ونجوم ومجرات ، طالما أن كل منها يتأثر بالآخر ويؤثر فيه.

كذلك ، يمكن أن نطلق اسم البيئة علي المحيط الذي يعيش فيه نوع أو أكثر من الكائنات الحية – حيوانية أم نباتية – مقرونا بمكونات ذلك المحيط وظروف الحياة[1].

وفي تقسيم مغاير تم النظر إلي البيئة من منظور مختلف علي أنها تضم الأقسام الآتية:

(١)البيئة الهوائية

(٢)البيئة المائية

(٣)التربة أو الأرض

(١)البيئة الهوائية :

يمثل جو الأرض ديناميكيا ، فهو يمتص بانتظام الجوامد والسوائل والغازات الآتية

---

(١) حسن أحمد شحاتة ، البيئة والمشكلة السكانية ، مرجع سابق ص ٣

من مصادر طبيعية أو من صنع الإنسان ويمكن لهذه المواد أن تنتقل في الهواء وتنتشر فيه وتتفاعل ببعضها مع البعض أو مع مواد أخرى فيزيقيا أو كيميائيا وفى النهاية تجد طريقا إلى مصرف تستغرق فيه (المحيط) أو مستقبل كالإنسان أو تدخل جو مثل ثاني أكسيد الكربون وبذلك يتراكم في الهواء.

(٢) البيئة المائية :

كتلة الماء مثل الهواء تمثل نظاما ديناميكيا يمتص باستمرار مجموعة من المواد الصلبة و السائلة و الغازات سواء الطبيعية أو التي من صنع الإنسان علاوة على ذلك تدخل المياه الطبيعية في تكوين الكائنات الحية التي يمكنها أن تؤثر على أي نظام مائي معين كما يمكن لكل هذه المواد الحية وغير الحية أن تكتسب في طريقها من المصدر على المستقبل مجموعة من الأشكال المختلفة الكيمائية أو الفيزيائية[١] .

(٣) التربة أو الأرض

الأرض بيابسها معمل كيميائي حيث تجرى في جوفها وفى طبقتها السطحية تحولات وتفاعلات كيميائية كثيرة ، لتخرج لنا العديد من المعادن و الأملاح و الغاز الطبيعي وزيت البترول. كما أن التفاعلات الكيميائية تمثل دعامة من أهم الدعامات اللازمة لاستمرار الحياة. ويعرفها بعض من العلماء العلميين((إنها النظرة الشمولية التي تتكامل في إطارها المجموعة الحية ومجموعة العناصر غير الحية أي النظر إلى نظام بيئي تترابط عناصره)). وتعرف أيضا بأنها ((الوسط الذي يعيش فيه الإنسان وتتأثر به حالته الصحية و النفسية وتستجيب له مشاعره ومزاجه)).

وتقسم البيئة أو الوسط الحيوي ، والأنظمة البيئية علي النحو التالي إلي:

---

(١) محمد علي سيد إمبابي ، الاقتصاد والبيئة ،مدخل بيئي ،مرجع سابق ص ٥٦

(أ) البيئة و الوسط الحيوي: Biosphere

هي البيئة أو الوسط المحيط الذي تتجلى في الحياة على أي من صورها وتشمل الطبقات السفلي من الهواء Atmosphere والطبقات العليا من الماء Hydrosphere و الطبقات السطحية من الأرض اليابسة Lithospheres . وحدودها هذا الوسط أو المحيط هي الحدود التي توجد فيها الحياة على أي من صورها أنماطها.

(ب) الأنظمة البيئية: , Ecosystems

((هو بمثابة نظام وظيفي يشمل جماعة من الكائنات الحية و الوسط الذي يعيش فيه ، أي بمثابة إطار تتكامل في نظامه مجموعة من الكائنات وجملة العناصر غير الحية . ولبيان ذلك نقول إن النباتات الخضراء تعد مصدراً لغذاء الإنسان و الكائنات الحية بالتفتيت و التحليل حتى ترد مواردها العضوية المعقدة إلي عناصرها البسيطة من المواد المعدنية و الماء وثاني أكسيد الكربون، وهي جميعها جاهزة للامتصاص إلى جذور النبات الأخضر مرة أخرى فتجرى الدورة من جديد[1])).

أنواع النظم البيئية Types of Ecosystems

١. نظام بيئي(متكامل):ويشار له أحيانا بالنظام البيئي المفتوح Open Ecosystem وهو الذي يحتوي علي جميع المكونات الحية وغير الحية مثل الغابة والبحيرة والنهر والمستنقع.

٢. نظام بيئي غير متكامل:ويشار له أحيانا بالنظام المغلق Closed Ecosystem وهو العنصر الذي يقتصر علي واحد أو أكثر من المكونات الأساسية مثل

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٥٧

الكهوف المغلقة والأعماق البعيدة للبحر والتي لا تحتوي علي الكائنات المنتجة لعدم توفر الطاقة الشمسية[1].

إتزان النظام البيئي Ecosystem homeostasis

من الضروري لاستمرار الحياة أن يكون هناك اتزان للأنظمة البيئية الموجودة في الغلاف الحيوي Biosphere بمعني أن هناك اتزان في الدورات الغذائية الأساسية والمسالك المتداخلة للطاقة داخل هذه النظم البيئية فإذا أخذنا مفهوم الاتزان علي مستوي النظام البيئي فإننا نبحث في مدخلات بيئية Inputs تأتي من الوسط المحيط كالطاقة الشمسية وثاني أكسيد الكربون والأكسجين والماء والعناصر الغذائية والطاقة الحرارية المفقودة من عملية التنفس. وحتى يتم الاتزان يجب أن يكون هناك تعادل بين مستوي المدخلات والمخرجات، ويتحقق الاتزان في عمليات التنظيم داخل المجتمعات سواء الحيوانية أو النباتية عن طريق ميكانيكية التغذية الرجعية Feedback mechanism والتنظيم الذاتي Self-regulation.

ويستطيع النظام البيئي الاستجابة للتغيرات عن طريق العوامل الحية التي تشكل النظام البيئي من خلال تعديل سلوك هذه الكائنات بما يوائم النظام أو التغير الجديد. وتستطيع الأنظمة البيئية أن تستجيب للتغيرات التي تحدث في الوسط المحيط عن طريق الجماعات Populations وبالأخص عن طريق الأفراد Individuals المكونة لهذه الجماعات ويعني ذلك أن أتزان النظام البيئي يبدأ من قدرة .الأفراد السلوكية علي التعامل مع هذه المتغيرات وتختلف في معدل استجابتها للظروف البيئية. فهناك بعض الجماعات التي تستجيب بشكل سريع مع الظروف البيئية الإيجابية مثل وفرة الغذاء

---

(١)زيدان هندي عبد الحميد وآخرون ، الملوثات الكيميائية والبيئية ،مرجع سابق ص ٣٠خ

وتتأثر بشدة للظروف البيئية المعاكسة مثل الجفاف وانتشار الآفات الحشرية . وهناك جماعات أقل استجابة لهذه التغيرات حيث لا تتأثر معدلات الولادة أو الموت أو الهجرة بشكل واضح[1].

وللنظام البيئي القدرة علي البقاء تحت ضغط التغيرات البيئية المحيطة. وهناك قد يمارس النظام البيئي دورة لتحقيق الاتزان عن طريق :-

١- المرونة البيئة : Ecological Resilience

وتعني المقدرة علي امتصاص التغير ومن ثم البقاء والعودة إلي الوضع الطبيعي مع تحسين الظروف. ويمتاز النظام أنه سريع المرونة والقدرة علي التزاوج والتناسل بكثرة بحيث يتم زيادة حجم المجموع في فترة زمنية مقيدة لتعويض النقص في انهيار المجموع نتيجة للظروف المغايرة.

٢- المقاومة البيئية :Ecological Resistance

وهي قدرة النظام البيئي علي مقاومة التغير بأقل ضرر ممكن. ويمتاز النظام البيئي المقاوم بقدرة حيوية عالية وبطاقة مخزنة تساعد علي البقاء. حيث يستطيع نظام الغابات مقاومة درجات الحرارة المرتفعة أو المنخفضة والجفاف والانتشار الموسمي للآفات الحشرية.

ومن الجدير بالذكر أن معظم الأنظمة البيئية تتصف أما بالمرونة أو المقاومة ونادرا ما تتصف بهما معا. وعادة ما يكون النظام البيئي قليل المقاومة، كما أن النظام البيئي المقاوم قليل المرونة. كما أن النظم البيئية لها قدرة معينة في التنظيم الذاتي إذا جاوزت حدودها لن تتمكن من أداء وظيفتها.

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٣٠د

وتختلف قدرة الكائنات الحية علي التكيف، والكائنات ذات القدرة العالية علي التكيف تتمكن من إنتاج حجم عشيرة كبيرة مقاومة وهو ما يعرف باللياقة Fitness ويكون التغير في النظام البيئي بازدياد أو نقص اللياقة عند الأفراد وهذا التفاوت يعرف بالانتخاب الطبيعي Natural selection وعن زيادة ظاهرة التكيف مع مرور الزمن يظهر التطور في النظام البيئي[1] Evolution.

هذا ويمكننا النظر إلي البيئة من وجهة نظر إداريـــة علي أنها المنظمة التي تؤدي أدوارا في محيط من البيئة وتلتزم بنطاقها وتتقيد بحدودها ، وتنقسم البيئة في هذا الإطار إلي نوعين رئيسين :

أ _ بيئة داخلية

ب - بيئة خارجية

أ- البيئة الداخلية وتشمل:

١. الناحية الفنية : Technology ويقصد بالناحية الفنية جانبان: طرق العمل والآلات المستخدمة في أدائه.

٢. التنظيم الرسمي : Formal Organization وهو مجموعة القواعد واللوائح والقوانين والتعليمات التي تسنها إدارة المنظمة لتحكم بها علاقات العاملين وتعين بها حدود الإدارات والأقسام، وتخصص الأدوار.

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٣٠ذ

٣. التنظيم غير الرسمي : Informal Organization ويقصد بها شبكة من العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تنشأ وتنمو بين العاملين نتيجة لإجماعهم في مكان العمل.

ويجوز التنبيه إلي أن التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي ليسا تنظيميين منفصلين وإنما جانبان – أو صورتان – لتنظيم واحد.

ب- البيئة الخارجية:

وتنقسم البيئة الخارجية إلي عدة أنواع ، أولها البيئة السياسية والاقتصادية فلكل مجتمع أو دولة نظاما سياسيا يحكمها ويحدد هذا النظام السياسي نوع النظام الاقتصادي الذي يحكم ثروات المجتمع ويوجهها ويستثمرها وينميها فإذا كانت الرأسمالية هي النظام السياسي، فهناك الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهناك المنافسة الحرة بين المنظمات، وهناك أيضا الفردية التي توجه مصالح أصحاب عناصر الإنتاج وإذا كان النظام السياسي اشتراكيا فهناك الملكية العامة وهناك الحدود أو القوانين التي تحكم المنافسة بين المنظمات وتوجهها لخدمة الصالح العام للناس وزيادة رفاهيتهم.

ويدخل ضمن البيئة الخارجية أيضا البيئة الطبيعية أو المادية. وهي الخصائص الجغرافية والمساحة الجغرافية والمساحية للبلاد أو لبلد معين، كالتربة والجبال والأنهار والسدود وما في هذا البلد من ثروات كالذهب والفحم والبترول وغيرها. وما فيه أيضا من عوائق أو كوارث كالفيضانات والزلازل والبراكين والتلوث. وهناك البيئة الفنية Technological وهي ما يتوافر في مجتمع معين من رصيد علمي فني، وما يتوافر فيه من خبرات يحوزها الفنيون والطبيعيون والمهندسون ومختلف المتخصصين

أما البيئة الطبيعية فتتكون من المدارس والمعاهد والجامعات والمراكز التدريبية والمهنية التي توجد في مجتمع، لتعليم أفراده ونشر بينهم شتي المهارات. فهناك المدارس التي تعلم الناس كيف يقرءون ويكتبون ويحسبون وتغير سلوكهم.

والبيئة النفسية تنحصر في أفكار الناس ووجهات نظرهم آمالهم وطموحهم وعواطفهم وشتي انفعالاتهم. وهي كذلك تتصل بالناحية الروحية عندهم ، كإيمانهم بدين معين، أو اعتقادهم في قوة من نوع أو آخر ، ومختلف عبادتهم.

أما البيئة الاجتماعية فهي تتعلق بثقافة مجتمع أو شعب معين. أي لغة الشعب وعاداته وتقاليده وأنماط السلوك لدي أفراده وقواعدها هذا السلوك. وتختلف المجتمعات في ثقافتها[1].

سابعاً : خاتمــــة

استعرضنا فيما سبق علي نحو موجز أهم القضايا المتعلقة بالبيئة من حيث المفاهيم والأطر المعرفية المتصلة بها ، لقد تم تحديد مفهوم البيئة في الأوساط العلمية موضحين السياق الاجتماعي والتاريخي للبيئة وما تعنيه لكل من الإنسان والطبيعة وأيضا النشأة التاريخية للمفهوم . كما قمنا بتحديد علم البيئة ومراحل تطوره والآراء المختلفة التي تناولته ، كما عرضنا في التقسيمات المختلفة لعلم البيئة طبقا لدرجة التحليل والتفسير ، وكذلك قمنا باستعراض الأفرع الرئيسية لعلم البيئة واهتماماتها المختلفة.

أما البيئة كمفهوم فقد قمنا بتحديده علميا مع توضيح أوجه التباين والتشابه من وجهة نظر الباحثين علي اختلاف تخصصاتهم العلمية والأكاديمية كما أوضحنا أهم

(١)محمد علي سيد إمبابي ، مرجع سابق ، ص ٥٨ : ص ٦٠

التطورات التي لحقت بهذا المفهوم في إطار دراسة التفاعل بين البيئة كمتغير هام وبين مجموعة التخصصات الأخرى المشتركة معه في نفس الرؤية .

ولقد استعرضنا العلاقة الوطيدة بين البيئة كمفهوم وبين مدخل النسق الايكولوجي كمدخل ملائم لفهم وتفسير كثير من الحقائق البيئية والعلاقات البشرية .

كما تم بإيجاز سريع توضيح العلاقة بين البيئة كمحيط فيزيقي واجتماعي وبين بعض العلوم الإنسانية التي تهتم في المحل الأول برصد أبعاد العلاقة بين البيئة كأحد العلوم الإنسانية مثل علوم الجغرافيا، والانثروبولوجيا، والاجتماع، وعلم النفس . والسياسة ....الخ.

كما خصصنا جزءا هاما لما تحتوي علية البيئة من مشتملات بعضها يتعلق بتحليل النظام البيئي ، تقسيم البيئة ، أنواعها ، مكونات البيئة الأساسية ، عوامل التوازن الطبيعي للبيئة وأخيرا عناصر البيئة ودورة الحياة الأساسية.

الفصل الثالث

تاريخ علم الاجتماع التربوى
ومداخله النظرية

الفصل الثالث

تاريخ علم الاجتماع التربوى ومداخله النظرية

يمكن للمرء ان يتتبع بوضوح فكرة ترابط المجتمع والتربية فى أعمال مفكرى اليونان القديمة. فقد طرح الاغريقيون أفكارا هامة حول ارتباط نظام التربية وتبعيته لطابع بناء الدولة ، وحول دور التربية واهميتها فى استقرار البناء الاجتماعى والمحافظة عليه، وحول ضرورة تربية وحدة المصالح الفردية والجماعية بين جميع المواطنين.(١)

وفى العصور الوسيطة اصبح التعليم العقلى، احتكارا وامتيازا خاصا لرجال الدين والقساوسة، واكتسب التعليم ذاته بشكل أساسى، طابعا دينيا. لقد كان هدف التربية الرئيسى ، تكوين مشاعر الخضوع والطاعة العمياء لسلطة رجال الدين وكان هذا أمرا طبيعيا فى ظل انظمة الحكم التى سادت أوروبا فى القرون الوسطى. ولقد تركت سلطة الكنيسة التى استمرت عشرة قرون ، آثارها. وحتى بعد ان استطاعت نظرية التربية التخلص من عبء افكار القرون الوسطى الكنسية، فان تأثير الدير بقى لفتره طويلة فى كافة الممارسات التربويه.

---

(١) للتعرف على مزيد من التفاصيل حول اعمال مفكرى اليونان القديمة ، انظر :

- سيد ابراهيم الجيار، دراساته فى تاريخ الفكر التربوى، وكالة المطبوعات، الكويت ، ١٩٧٤، ص ص ٥١/٨٢.
- ريناتونوروفا ، مقدمة فى علم الاجتماع التربوى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق ، ١٩٨٤، ص ص ١٠/١٢.

وما ان حل عصر النهضة، برزت بشكل قوى الأفكار التقدمية في اعمال ومؤلفات الانسانيين العظام لهذا العصر، فترددت بحماسة قوية فكرة ضرورة النمو المنسجم والشامل. فمتطلبات الانسان وحاجاته الطبيعية، وطبيعته الانسانية تلك هي البواعث والمسببات الأساسية للتربية، وهي بالذات مايجب دراسته من أجل وضع نظام تربوى حقيقي. ان فكرة استخلاص أهداف التربية من طبيعة الطفل وهى الفكرة التى اصبحت فيما بعد فكرة رجعية، كانت تقدمية في عصر النهضة، لأنها حلت محل افكار التربية الدينية الوسيطة الأكثر رجعية.(1)

ان عصر النهضة قد اهدى البشرية الطوباويين الاشتراكيين الاوائل. وقد دافع توماس مور Thomas More (١٤٧٧_١٥٣٥) وتوماس كامبانيلا Thomas Campanella (١٥٦٨_١٦٣٩) في مؤلفاتهما عن فكرة الحق المتكافئ لجميع الأطفال، بصرف النظر عن الجنس والانتماء الاجتماعي، في الحصول على التعليم، ووسعا مفهوم تربية الفرد الشامله، مدخلين فيها التربية العلمية والاعداد للحياة الاجتماعية. وقد لعب توماس هوبز Thomas Hobbes (١٥٨٨_١٦٧٩) دورا خاصا في توجيه الاهتمام نحو فكرة الطبيعة الاجتماعية للتربية ودورها الاجتماعي، بيد ان نظرية هوبز المادية الحسية حول طبيعة النفس هي الشئ الهام بالنسبة لنا. فليس ثمة شئ في الوعي لم يكن في الاحاسيس اولا. واذا كان وعي الطفل خاليا مما لم يكن موجودا في احاسيسه، فمن الطبيعي ان الوسط المحيط

---

(1) المصدر السابق مباشرة، ص ١٤.

بالطفل والتربية يحددان وعيه كاملا .[1] اما جون لوك J. Locke (١٦٣٢ـ١٧٠٤) فلم يبحث المسائل العامة لتطور المجتمع والتربيــة بيد انه كان من اوائل من اشاروا الى أن تأثير الوسط الاجتماعـــــــى الصغير (المحيط) على تكون شخصية الطفل ، كثيرا ما يكون اقـــوى من تأثير البيئة .

وكان القرن الثامن عشر مثمرا على نحو خاص فى تطوير الافكار حول ترابط المجتمع والتربية فى فرنسا ، وكان الفلاسفه الماديـــــــون الفرنسيون ، اكثر الدعاة ثباتا وتقدمية . فقد أكدوا أنه ليس ثمة من شئ سوى الانسان والطبيعة . وان الدولة هى ثمرة العقد الاجتماعـــى، وأن المثل الأعلى للانسان يجب استخلاصه لامن الدين ولا من الفلسفة ، بل من طبيعة الانسان ومن حاجاته ومتطلباته الطبيعية .

ان الافكار الديمقراطية فى مجال التعليم ، التى غرســـــــــا الاشتراكيون الاوائل ، تطورت تطورا مطردا وغدت أكثر بروزا فى مؤلفـــات الماديين الفرنسيين الذين اعتبروا ان على المدرسة أن تكون حكوميـــــة ، مفتوحة للجميع ، منفصله عن الكنيسة والدين وان على الدولة ان تفرض تعليم الاطفال الالزامى . وتعزز هذا الغرض بالشروط الأولية الماديــة (التعليم والاطعام المجانى للأطفال) وان هدف التربية الرئيسى هـــو

---

(١) حول اهم الاسهامات فى نظرية هوبز ، نحيل القارئ الــــى مطالعة المصدر التالى :
فؤاد كامل وآخرون (مترجمون) ، الموسوعة الفلسفية المختصــرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ ، ص ص ٣٨٨/٣٩١ انظــر كذلك ــ ريناتا غوروغا ، مقدمة فى علم الاجتماع التربوى مصــدر [illegible]

تكوين المصالح العامه التي تقترن بالطبع بمصالح الفرد. ويقول هيلفيتيوس Helvetius ليس الانسان الفاضل ذلك الذى يضحى بعاداته واشواقه ومشاعره القوية في سبيل المصلحة العامة — ان مثل هذا الانسان في حكم المستحيل — بل هو ذلك الذى تتفق مشاعره القوية مع المصالح العامه لدرجة انه يضطر دائما تقريبا لان يكون فاضلا. (١)

اما جان جاك روسو J.J. Rousseau (١٧١٢—١٧٧٨) فقد ركز اهتمامه على جوانب اخرى تنحصر في تبرير النزعة الفردية التي لايمكن ان تقترن، حسب رأيه بروح المواطنه. فتربية الانسان يجب ان تكون من أجل نفسه لا من أجل الآخرين، وان من الأفضل ان تبعد الطفل عن المجتمع ونربيه، بحيث لايطلب اى شيء من اى كان ، ولايعتبر نفسه ملزما تجاه أى شيء او اى مكان .

لقد تميز الماديون الفرنسيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر بالثقة والايمان بجبروت التربيه، وان الطفل ليس خاطئا منذ الولادة كما تؤكد الكنيسة، وليس كاملا ايضا كما يعتقد روسو ان الطفل سبورة نظيفة" وكل ما سيكتب عليه يتعلق كلية بالظروف المحيطة به والتربية.

ان نظرية هيلفيتيوس حول تكافوء القدرات والمهارات كانت موجهة ضد الامتيازات الطبقية، وضد احتكار الارستقراطية للتعليم والثقافة . وفي الوقت نفسه فقد اتاحت هذه النظرية الفرص لتقييم

---

(١) ريناتاغوروف ، مصدر سابق، ص ١٧.

بالاصلاحات الاجتماعية بواسطة التربية ، فبتربيتنا لأناس جدد، يمكننا خلق مجتمع جديد. وبما ان الآراء تحكم العالم فيكفى تبديل هـــذه الآراء بواسطة التربية الجديدة، حتى يتغير ايضا طابع العلاقـــــات الاجتماعية من جذوره. وليس صدفة ان يعتقد لوبيليتبى ـ احد واضعى مشروع التعليم الشعبى العام فى مرحلة الثورة الفرنسية (١٧٨٣ ـ ١٧٩٣) الذى تأثر بلا شك بالماديين الفرنسيين، ان التربية الجديدة لجميع الاطفال فى دور التربية الوطنيه، ستؤدى الى صورة وديعـــــة وسلميه لاتمس الملكية.

لقد اثرت آراء الماديين الفرنسيين فى التربية تأثيرا كبيرا لا على آراء رجالات الثقافة فى الثورة الفرنسية فحسب ، بل وعلى الاشتراكيين الطوباويين فى القرن التاسع عشر سان سيمون وفورييه، وروبرت اوين.

فمن سان سيمون St. Simon (١٧٦٠ـ١٩٢٥) الذى كان يرى ضرورة البحث عن نمط تعليمى مناسب للتقدم المعرفـــــى والاجتماعى للمجتمع الصناعى الحديث، الى هربرت سبنسر (١٨٢٠ـ١٩٠٣) ذى النزعة الفردية التى كانت تنظر الى التربيـــة كأداة لتطبيع الفرد فكريا واخلاقيا ومدنيا، الى فرانسوافورييـــــــــه F. Fourier (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧) الذى طالب بتربية مهنيـة مبنيه على علم الاخلاق على اعتبار ان المجتمع فى حاجة ماسة الـــى اطار قيمى اخلاقى مشترك. عبر هؤلاء ظل هاجس التوجه الاصلاحـــى المعيارى هو المهيمن على الاسهام النظرى التربوى لهؤلاء الرواد. (١)

---

(١) مصطفى محسن، اتجاهات نظرية فى سوسيولوجيا التربيــــــة (مقاربه تحليليه نقدية)، دراسات عربية، العدد (٦)، ابريـــل ١٩٨٨، ص ٤٧.

فقد ناشد سان سيمون العلماء على اختلاف ضروبهم ، ان يتحدوا حول استشراف شامل لحقل الشئون البشرية لخلق علم تصبح تسميته علم البشريــــــة
وان يسخروا فيمهم لتعزيز الرفاهية الانسانية وتطوير مذهبي أخلاقـــي وضعي لتحقيق التماسك العضوى في المجتمع وصيانته. (١) وفي تصوره ان المجتمع في حاجة الى اساس مشترك من القيم حتى يقوم بوظائفـــه بصورة سليمة، ومهمة علم الاخلاق هى ان يصوغ هذا الاساس فـــي مجموعه من القواعد التربوية والسلوك الاجتماعي. (٢) كما نوه كذلـــك بالأهمية الفريدة لمختلف أشكال الملكية والطبقات التى تجسد هـــذه الاشكال .

اما فوربيه Fourier فقد رغب في ان يتبع الأطفـــال ميولهم الطبيعية، وان يتعلموا مجموعة متباينه من الصناعات بملازمتهـم الراشدين من ذويهم، ملازمة اختيارية فى نوع من التمرـــــــــــــن Apprenticeship المتعدد الشعب، لقد ذهب الـــى أن العمل هو خير وسيله الى التعلم، والى ان ترغيب الأطفال فـــي التعليم انما يتم بمنحهم فرصة العمل . واضاف قائلا انهم متى منحـــوا حرية الاختيار، قمينون بان ينتقوا في سهولة بالغة ضروب المعرفـــة التى يجدون فى انفسهم ميلا طبيعيا اليها . لقد نص على ان للأطفال ميلا طبيعيا الى صنع الاشياء، والـى تقليد ما يأتيه الراشدون فـــي بيئتهم من أعمال ، وهذه الميول تزودنا بالاساس الطبيعي لتثقيـــف

---

(١) انظر : محمود عوده، علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية ١٩٧٦، ص ٤٤ .

(٢) السيد حنفى عوض، علم الاجتماع التربوى : مدخل للاتجاهات والمجالات، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٣ .

صحيح فى فنون الحياة، وينتقد فورييه كل الطرق التربوية القائمة على الاكراه والالزام، ويحترم بشدة التربية القائمة على التلقائية والميول الفطرية وفى استمتاع بالعمل وفقا لما تفرضه رغباتهم الخاصة ومصلحة المجموع فى وقت واحد. (١)

وعنى روبرت اوين R. Owen بشكل خاص بتكوين الخلق Character فى المجتمع او فى مجموع من الافراد — وهذا يستلزم طبعا، تأثيرا فى خلق الفرد — وقد كشف كتابه " مقالات فى تكوين الخلق Essays on the Formation of Character الذى رسم فيما بعد بعنوان" استشراف جديد للمجتمع (١٨١٣) A New View of Society كشف عن أهمية الجانب الاخلاقى لكل مجتمع ناجح ، كما اكد على الاهمية البالغة التى بها التربية كأداة لإنماء المجتمع البشرى وأداة تنميه للخلق والشخصية. وبوصفها وسيله الى منح الطلاب اساسا صحيحا من الافكار الاخلاقية والاجتماعية والسلوك الاخلاقى والاجتماعى. (٢)

كما حاول عمليا وبالممارسة، التحقق من بعض الفرضيات المتصلة بتربية النشئ، فقام بتجربة اجتماعية تربوية فى نيولينارك New Lanark هى الاولى من نوعها فى التاريخ. فانطلاقا من مبدأ ان " الطبع يغرس

---

(١) انظر : ج. هـ. كول، رواد الفكر الاشتراكى(١٧٨٩—١٨٥٠) مكتبة النهضة ، بيروت، ١٩٧١، ص ص ١٠٤/١١٥— ابراهيم عامر واخرون موسوعة الهلال الاشتراكية، دار الهلال — القاهرة د.ت. ، ص ص ٣٦٩/٣٧١.

(٢) ج.هـ.كول، المصدر السابق مباشرة ، ص ١٤٠.

فى الانسان من الخارج " دون استثناءات " بدل اوين الوسط الاجتماعى الضيق وتوصل الى أن اصبحت "... معاقرة الكحول ، والشرطه ، والمحاكم القضائية والوصاية على الفقراء ، والحاجة الى الاحسان ظواهرغير معروفه فى نيولينارك" ، وقد توصل الى هذا كله بأن وضع الناس ضمن شروط اكثر لياقه بالكرامه الانسانيه. وقد كتب اوين نفسه عن هذه التجربه فقال ".. ان ماتم عمله حتى الآن للسكان فى نيولينارك يتلخص بشكل خاص فى استبعاد بعض الظروف المحيطة القادرة منذ الصغر على تشكيل العادات المعيقة للنمو الطبيعى. (١)

والواقع ان فهم اوين وتصوراته السابقة حول الشخصية والاخلاق يضع ايدينا منذ البداية على اهمية التربية الرسمية وفاعلية عمليات التنشئة الاجتماعية بالنسبة للأبناء فى أى مجتمع.

ان اتجاه التربية الاساسى ، سواء لدى الماديين او الاشتراكيين الطوباويين الفرنسيين ، هو الجمع بين المصالح الشخصية ومصالح المجتمع ويجب تكوين الانسان على نحو يسعى معه الى تحقيق السعادة والفرحة للآخرين ، ويدرك معه فى نهاية الأمر ان تحقيق هذه المهمة خليق بتحقيق سعادته الشخصية ايضا . وعن هذا الامر كتب سان سيمون ، ودافع فورييه ، لقد أثبت فورييه لاول مرة ، البديهية العظيمة للفلسفة الاجتماعية ، فحيث ان كل فرد يتميز بنوع معين من الميل ، لعمل محدد ، فان جملة هذه الميول الفردية يجب ان تشكل كل تلك القوة القادرة على تأمين تلبية متطلبات المجتمع ككل .. وانه على افتراض وجود الأنظمه الاجتماعية السديدة ، حيث يتبع كل فرد ميوله الخاصة ، يمكن للعمل أن يصبح لذة.. ان حداثة وطرافة هذه النظرية كانت تكمن فى

---

(١) ريناتاغوروفا : مصدر سابق ، ص ٢٠.

ان الاشتراكيين الطوباويين قد رأوا فى البناء الاجتماعى ذاته فرصة وامكانية موضوعية، لمثل هذا الجمع بين المصالح.

وعلى نفس الخطى، حاول علماء الاجتماع الموسوعيين الاوائل، ابتداء من اوجست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) ومن سار على نهجه من علماء الاجتماع والفلاسفة الاجتماعيين، ان يحددوا للتربية سجلا شاملا للتاريخ الانسانى فى مجموعه، وان القواعد التى سار وفقا لها هذا التاريخ كانت تحدد - من بين ما تحدد - مسار العملية التربوية نفسها. كما كانت كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى تضع اسس العملية التربوية من حيث اهدافها ومضمونها ومنهجها..الخ كما كانت تضع موجهات العمل التربوى نفسه، وكانت دراسة هذه الأمور وتحليلها يجعل من علم الاجتماع التربوى " الدراسة المعيارية للتربية". (١)

ونستطيع ان نتتبع اتجاهات النظرة المعيارية الاخلاقية فى علم الاجتماع التربوى بالعوده الى آراء بعض الدارسين الذين تأثروا بفكرة التقدم عند هربرت سبنسر. يؤكد انصار هذا الاتجاه من علماء الاجتماع ان وظيفة علم الاجتماع تتمثل فى تصوير الخط الذى انتهجه التطور الاجتماعى حتى الآن، ورسم معالم التطور فى المستقبل الذى يجب ان تلتزمه التربية، وتعمل على التعجيل به وتحقيقه. وان مهمة علماء الاجتماع فى هذا المجال هى استخلاص الاتجاهات والقيم التى يجب على التربية ان تعمل على تحقيقها. (٢)

---

(١) محمد الجوهرى ، المدخل الى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٩٥.
(٢) المصدر السابق ، ص ٣٩٧.

ومع ان الاهتمام بدراسة التربية قديم قدم الفكر الاجتماعى ذاته، الا ان الدراسة السوسيولوجية العلمية الجادة لها، كانت احد النتائج الهامه المرتبطه باعمال اميل دوركايم(١٨٥٨ — ١٩١٧) وماكس فيبر (١٨٦٤ — ١٩٢٠)· ويبدو ان ظهور فرع متخصص لمعالجتها له موضوعه ومنهجه ومداخله النظرية، يعد محاولة حديثة نسبيا، بدأت ارهاصاتها الفكرية فى عام ١٩٢٤ على يد احد رواد علم الاجتماع الاوائل فى الولايات المتحدة الامريكية وهو ليسترف· وارد Lester F. Ward (١٨٤١—١٩١٢)·

لقد كانت بداية القرن التاسع عشر، خاصة، نقطة انطلاق اهتمام هؤلاء العلماء بضرورة الكشف عن الابعاد الاجتماعية للظاهرة التربوية وربطها بالاطار الاجتماعى العام الذى تندرج فيه· وقد نتج ذلك الاهتمام عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية الكبرى التى عرفتها المجتمعات الغربية خلال هذه الفترة، وما استوجبته من اهتمام بالظاهرة التربوية وتتبع تطوراتها ونتائجها الاجتماعية· لقد اكد علماء الاجتماع التربوى على تطبيق مبادىء علم الاجتماع للمساعدة فى حل المشكلات التربوية، اعتقادا منهم بأن مهمة علم الاجتماع التربوى، تزويدنا ايضا باهداف النظام التربوى واغراضه· (١)

وقد اتسع نطاق هذه الكتابات وتعاظمت منذ أن نشر جون ديوى (١٨٥٩ — ١٩٥٢) كتابه الهام " المدرسة والمجتمع" عام ١٨٩٩ وقد وصفت هذه الكتابات نفسها منذ ذلك الحين بمصطلح

---

(١) عبد الله زاهى رشدان، علم الاجتماع التربوى، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤، ص ١٦·

غير هذهالكتابات، رغم سعة انتشارها ، قد تناولت الجوانب الاجتماعيـــة للتربية بطريقة معيارية نظرية، فكانت اقرب الى الفلسفة البرجماتيـــة (او لنقل الديوية) منها الى علم الاجتماع بمفاهيمه وطرقه٠

ولم تصبح الكتابات الاجتماعية فى التربية فى تلك الفترة اكثـــر تنظيما واكثر-تطبيقا لعلم الاجتماع، الا بتأثير كتابات دوركايـــــــم ولعل ذلك يعود الى ان منهج دوركايم ــ فيما يذهب تيماشيــــف ــ يوصف بانه نزعه سوسيولوجية واقعية٠ بمعنى انه منح الجماعة واقعـــا اجتماعيا مطبقا بدلا من الفرد ٠٠٠ ويرجع ذلك الى ان دوركايم يقرر ان الظواهر الاجتماعية لايمكن ارجاعها الى ظواهر فردية٠

لقد وجد دوركايم ان ثمة ظواهر معينه فى الحياة الاجتماعيـــة يتعذر تفسيرها فى ضوء التحليل السيكولوجى او الطبيعى، فهنـــــاك انماط من السلوك وضروب من التفكير والشعور تتميز بخصائص ومحددات اجتماعية معينة لايمكن تفسيرها عند المستوى الحيوى او النفســـــى، فهى خارجية تتجاوز فى وجودها اى كائن فردى بيولوجى معين ، وهى مستمرة عبر الزمن ، بمعنى ان وجودها مستقل عن وجود الكائنـــــات الفردية المشاركة فيها كما انها تتمتع بقوة قهرية تفرض بها نفسها علـــى الافراد بصرف النظر عن موقف هوءلاء الافراد منها ، ومن امثلة هـــذه الظواهر قواعد الاخلاق ، الاسرة ، الممارسات الدينية ، قواعد السلـــوك المهنى الخ٠ كما انها ــ اى هذه الظواهر ــ تشكل الميدان الحقيقـــى للدراسات السوسيولوجية التى يجب على المشتغلين بدراسة المجتمـــع الاهتمام بها٠ ولما كان المجتمع خارجا عنا ، وقائما فى المستوى اعلـــى منا ، فانه يأمرنا بفعل هذا او ترك ذاك، ولكننا من ناحية اخرى قد تشبعنا بهذا المجتمع فأجبناه وتطلعنا اليه وتمسكنا به٠

وقد اعتمد دوركايم على نظريته فى الأخلاق فى تحديد اسس التربية الاخلاقيـــة ، وذلك فـــى كتابه التربية الأخلاقيـــة الصادر بعد وفاتـــه

فى عام ١٩٤٥ ، موضحا ان التربية الأخلاقية يجب أن تعتمد بنفس القدر وبنفس الشكل على عنصرين اثنين . فيجب أن يكون هناك من ناحية نظام معين لتنظيم السلوك . وهكذا تمثل روح التنظيم العنصر الأول فى هذا النظام الأخلاقى، ومن ناحية اخرى يجب على الانسان لكى يكون كائنا اخلاقيا ان يتعلق بشئ آخر غير ذاته هو، فيشعر بالتماسك مع مجتمع معين وبالارتباط الوثيق معه . ومن ثم يتمثل العنصر الثانى لهذا النظام الاخلاقى فى الارتباط بجماعة اجتماعية معينة . وهكذا ترجع ازمة المجتمعات الاوربية الى ان النظام الجمعى فى صورته التقليدية قد فقد مكانته وسلطته، ويتجلى هذا فى تعارض الاتجاهات المختلفه على المستوى العام وما يستتبعها من اضطرابات وفوضى، فالاخلاق فى هذه المرحلة بصدد عملية اعادة البناء فهى تبحثمن نفسها وتفتش عن هويتها ومن ثم يجب الاعتماد على قوى الضمير الفعالة والخلاقة فى نفس الوقت، اما وان النظام الأخلاقى قاصر بسبب الظروف المشار اليها فلابد من موازنة ذلك الوضع من خلال القدرات المختلفة على العطاء والتضحيه ولابد ان ينفعل الأفراد وان يشاركوا مشاركة جادة فى البحث عن أهداف جماعية كبرى، ولابد أن يلتفوا حول بعض المثل العليا التى يتطلعون اليها (١) .

اما فى المرحلة الراهنه من تطور الاخلاق فاننا نستطيع أن نتبين عنصرا ثالثاذلك هو تدبر القواعد الأخلاقية والحكم عليها، فلم يعد يكتفى بعد اداء افعال معينه بشكل ثابت ومحدد، وانما يجب اختيار القواعد التى تحدد هذه الافعال اختيارا حرا، فهذا القبول الحر ، يمكن ان يكون فى الواقع الا قبولا مستنيرا لانه صادر عن

---

(١) علياء شكرى، علم الاجتماع الفرنسى المعاصر، سلسلة علم الاجتماع المعاصر (٨)، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية ١٩٧٣، ص ص ٧٥، ٧٦ .

قدرة على الحكم والتمييز. ومن هنا تستوجب التربية الأخلاقية تقديم القواعد الأخلاقية مشفوعة بالتفسير والتوضيح بحيث يفهم الانسان اسبابها وعلة وجودها ولذلك يجب ان يتعلم الطفل كيف يفهم بيئته ويفهم عصره. (١)

وترتبط قواعد التنشئة فى الجماعات الانسانية بقبول الفرد وادخاله تدريجيا فى جماعته، مع تقديراتها لابد وأن تكون متنوعة بتنوع الاوساط والفئات الاجتماعية معتمدة على مجموعة من المعارف والخبرات التى تطلبها الهيئة الاجتماعية التى ينتسب اليها الفرد ويدين لهنا بالولاء. ولعل التناسب المتضمن بين طبيعة التربية الملزمة واحساس الفرد بأنه لايعيش حياة واقعية الا فى كنف جماعة، هو الضمان للقيمة الاخلاقية الملزمة لقواعد التربية. (٢)

والتربية كظاهرة اجتماعية، لها ما للظواهر الاجتماعية الأخرى من سمات وخصائص وخصوصا ما يتصل منها بمسألة القهر. وقد افاض دوركايم فى معالجة الظواهر الاجتماعية ، وبصفة خاصة القواعد الأخلاقية بوصفها موجهات فعالة وضوابط ضرورية للسلوك ترتبط كفاءتها وفاعليتها بمقدار استدماجها فى ضمائر الافراد ووعيهم، على الرغم من تأكيده على استقلال هذه الظواهر عن الارادات الفردية من قبل الظواهر الاجتماعية، وتحوله الى نوع من الالتزام الأخلاقى بطاعة القواعد الخلقية والامتثال لها. (٣)

---

(١) المصدر السابق مباشرة، ص ٧٧.

(٢) محمد الجوهرى، المدخل الى علم الاجتماع، مصدر سابق ص ٣٩٤.

(٣) محمود عوده، مصدر سابق، ص ١٥٩.

عرض القهر اذن ، اساس التربية . وليس غريبا تعريف دوركايم للتربية بأنها " التأثير الذى تمارسه الاجيال الاكبر سنا على تلك الاجيال التى ليست موءهلة بعد للحياه الاجتماعية وهى تستهدف ان توقظ وتنمى فى الطفل تلك القدرات الفيزيقية والفعلية والاخلاقية التى يتطلبها منه مجتمعه ككل وتتطلبها منه البيئة المقرر ان يعيش فيها " ومن الضرورى ان يتم هذا العمل ــ تنشئة الاجيال الجديدة ــ على نحو مايوءكد " تيماشيف" فى جميع المجتمعات، وان كان يتخذ صورا كبيرة متنوعة تبعا للجماعات الاجتماعية والنظم الداخلية فيه ، وتبعا لدرجة تنوعه وتعقده. (١) ودراسة التربية وممارستها ، مدينان بالكثير للتحليل الذى قدمه اميل دوركايم، لما اسماه " تأهيل جيل الشباب بما يلائم البيئة الاجتماعية" والتأهيل او التكييف هو وظيفة التربية كما يفهمها رجال التربية على اختلاف منطلقاتهم الفكرية والنظرية .

التربية اذن بالنسبة لدوركايم، ليست الا تنشئة اجتماعية منهجية للجيل الناشئ ، ويقصد دوركايم بالتنشئة الاجتماعية Socialization عملية ازاحة الجانب البيولوجى البحت من نفسية الطفل واحلال نماذج السلوك الاجتماعية محله . كما نعثر فى نظرية دوركايم كذلك على مبادئ وافكار اخرى اقتبستها النظرية البرجوازية الحديثة حول التنشئة الاجتماعية مثل : تأمين التكامل الاجتماعية للمجتمع، ادخال الفرد الى الوسط الاجتماعى وتكييفه معه الاستدخال (تشرب الفرد لسلوك ومعايير وقيم الجماعة والمجتمع) Interiorisation الرقابة الاجتماعية ، تلاوءم الفرد مع الادوار الاجتماعية التى يقوم بها . (٢)

---

(١) ن . تيماشيف، مصدر سابق ، ص ٤٠٣ .

(٢) ريناتاغوروفا ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٥/١٠٦ .

وعلى الرغم من ان بعض الفلاسفة والمفكرين والمربين بدء من تدشين عصر التنوير وحتى عهد دوركايم، قد تنبهوا الى الوظيفة الاجتماعية للتربية، الا ان ذلك لم يكن فى مستوى تصور سوسيولوجى متكامل للظاهرة التربوية، بل ظلت تصورات هؤلاء مستغرقة فى اطار توجهاتهم الفلسفية والفكرية العامه والتى شكلت فى الواقع المقدمات الفكرية للمشروع السوسيولوجى، ووعيا من دوركايم بهذا الاشكال، حاول فى مقابل ذلك، تحديد التربية كفعل اجتماعى يتم ويمارس فى مجتمع محدد، وفى لحظة تاريخية معينة، ووفق الاهداف العامة التى يضعها كل مجتمع لنفسه ويحرص على تحقيقها. وهكذا يمكن القول انه كان اول عالم اجتماع فرنسى — بل اوربى كذلك — تنبه بحس سوسيولوجى نقدى كبير، الى طبيعة تلك العلاقة النوعية الرابطة بين التربية والنظام الاجتماعى، ومن ثم وسم الظاهرة التربوية بمثل ماوصف به الظاهرة السوسيولوجية عموما، واعتبرها واقعة اجتماعية مستقلة عن وعى الافراد، وبالتالى فهى قابله للدراسة العلمية الموضوعية. بل يمكن القول ان المشروع السوسيولوجى الدوركايمى برمته هو، فى العمق مشروع تربوى، فاذا كان يطمح الى بناء اطار عقلانى للعلاقات والممارسات والافعال الاجتماعية، والى تأسيس أخلاق علمانية بعيدة عن كل تأثير ميثولوجى، يبدو انه كان مايزال عصرئذ، مهيمنا على التصورات والممارسات الأخلاقية للناس، فان دوركايم قد ادرك ان التربية هى محور هذه الاخلاق الاجتماعية. ذلك انه يفضل مايمارس على الفرد فى المجتمع من تطبيع ثقافى وتنشئة اجتماعية، يكتسب عاداته، واخلاقه، وثقافته الاجتماعية أى يصبح كائنا اجتماعيا. ان التربية الاخلاقية، اذن، تصبح فى هذا التصور دعامة روحية للبناء الاجتماعى. (١)

---

(١) مصطفى محسن، مصدر سابق، ص ص ٤٧/٤٨.

ومع انه يتبين من خلال اعمال دوركايم على انه كان يبحث بجدية عن بناء تصور سوسيولوجي علمي بديل للظاهرة التربوية ينأى بها عن التصورات الفلسفية المثالية لمن سبقه من المفكرين والمربيين فقد ظل هو نفسه، والى حد ما، مرتبط في مشروعه باطار قيمي معياري اخلاقي، حتى وان كانت الاخلاق التى نادى بها موضوفة في خطابه بالعلمانية والعقلانية وموقوفة فى نشرها وترويجها على تحقيق مدرسة علمانية لا دينية لها مبادئها التى لايبررها سوى العقل الانسانى وحده. غير ان ذلك لايسقط السبق التاريخى لدوركايم فى تحليليه للوقائع التربوية ضمن مشروعه النظرى السوسيولوجي العام. الامر الذى جعل حركة علم الاجتماع التربوى ، الناشئة، اكثر قربا الى الخط السوسيولوجي، واكثر اعمالا لطرق البحث فيه.(1)

ويمكننا تحديد اهم الخصائص والسمات التى يتم بها التيار الاصلاحى والاخلاقى عموما ، سواء عند دوركايم او عند من حذا حذوه، من مدعمى هذا التيار على النحو التالى:

١ــ غلبه الطابع الاصلاحى الذى يعود فى اصوله النظرية الى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك بعيدا عن كل تصور راديكالى يهدف الى احداث تغيير جذرى يستهدف عمق واسس البناء الاجتماعى والتربوى.

٢ــ سيادة التوكجه الانسانى Humaniste ، اذ كان المنظرون فى الحقبة المذكورة يبحثون عما من شأنه ان يحقق انسانية الانسان فى بعديها الكونى والعالمى.

---

(1) المصدر السابق مباشرة، ص ٤٨ ، وانظر كذلك ــ السيد حنفى عوض ، علم الاجتماع التربوى، مصدر سابق، ص ص ١٥ــ١٧.

٣ـ النظرة المعيارية الاخلاقية المتمثلة فى البحث عن نموذج مثالى تربوى يتجاوز حدود الزمان والمكان ويتم بصلاحية مطلقة. لم يكن الهدف على العموم هو البحث عما هو كائن، بل عما يجب أن يكون، عن النموذج والمثال.

٤ـ الابتعاد عن ادراك الممارسات التربوية فى شرطياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فباستثناء المحاولة الدوركايمية فى حدود معينة ـ ظل هذا التيار مبتعدا عن ادراك القضايا الاجتماعية التربوية فى شرطياتها الاجتماعية اى فى علاقتها النوعية والجدلية مع كل الفعاليات والمحاولات الاجتماعية الأخرى وعلى الرغم من الانتباه للدور الاجتماعى للتربية كإرهاصات وبدايات اولى عند روسو، وسان سيمون، وسبنسر وحتى عند دوركايم فان ذلك لم يخرج هذا التيار فى سماته الكبرى عن مساره الاخلاقى الاصلاحى المعيارى. (١)

وكان يجب انتظار إطلالة القرن العشرين لتأتى من امريكا ومن اوربا ايضا، اعمال رائدة تتجاوز التيار الآنف، امثال اعمال وليام هاولس سميث W.H. Smith وروبنز Robbins وشارل جيد Ch. Judd وجورج كاوئنتز G. Cauntes وفى حوالى الخمسينيات ظهرت اعمال كل من كارل مانهايم K. Mannheim وابرسول L. Ebersole ووليام بروكوفر W. Brokover ثم مؤخرا باريل بيرنشتاين B. Bernstein وصولا الى اعمال بير بورديو وباسرون Bourdieu et J.C. Passeron وايضا بودولواسطابلى Baudelot et Establet وهيفيان

(١) اعتمدنا فى رصد اهم هذه الخصائص على المصدر التالى:
مصطفى محسن، مصدر سابق، ص ص ٤٨ ـ ٤٩.

ايزابير جماتى V.I. Jamati وغيرهم ممن اغتنى باسهاماتهم حقل هذا المجال التخصصى : سوسيولوجيا التربية.(١)

وبالنسبة لدوركايم. فقد كان يعتقد، ان المؤسسة الاجتماعية الرئيسية المكونة للجيل الفتى ليست الاسرة بل هى المدرسة، التى تعبر على افضل نحو عن متطلبات المجتمع، وتكسبه منظومه القيم والقيم الروحية منها بادئ ذى بدء. فالمدرسة تحقق الانتقال من اخلاق الاسر العاطفية الى اخلاق اشد صرامة فى اخلاق المجتمع المدنى.الخ. ويرى دوركايم ان دور الوسط العائلى والتربية الاسرية اقل اهمية، لان هذه المؤسسة الصغيرة تفقد وظائفها الاجتماعية فى المجتمع المعاصر بما فيها وظائفها التربوية، وتسلمها للدولة.

ويستطيع المتتبع لنمو هذا الاتجاه المعيارى فى علم الاجتماع التربوى، ان يتبين انه قد خطى خطوات بعيدة على طريق الاصلاح التربوى Educational Reform والتى تنسحب على شكل ومحتوى الانشطة التربوية التى تتم داخل النظام التعليمى، ونمط العلاقات البنيوية – الثقافية والاجتماعية التى تتم بها ومن خلالها العملية التربوية، وما تتضمنه هذه العلاقات من آليات للانتقاء وللتطبيع الاجتماعى داخل النظام التربوى. وكذلك نمط الشخصية المرغوبة التى ينتهجها ذلك النظام خلال عملياته فى التطبيع الاجتماعى، وكذلك فى عملية الانتقاء الاجتماعى (النجاح، الرسوب، التسرب، الطرد من التعليم، نوعية تعليم اقل من خلال نظم التشعيب والامتحانات داخل النظام التعليمى) التى تعمل على اعادة انتاج التفاوت الاجتماعى

---

(١) المصدر السابق مباشرة، ص ٤٩.

فى المجتمع. (١)

وبالنظر الى متطلبات علماء الاجتماع التربوى فى البلاد الاشتراكية (خاصة الاتحاد السوفيتى، المانيا الشرقية) اليوم يتضح ان التربية وظيفة المجتمع، التى تكمن فى التنمية الشاملة للجيل الفتى، وتهيئته للحياة عن طريق نقل ما جمعته البشرية من خبرة اجتماعية ومعارف ومهارات وقدرات وقيم فكرية – سياسية وأخلاقية وجمالية، كما ان هذا النقل أعنى نقل الخبرة الاجتماعية) لايتم فقط نتيجة التوجه الهادف لنمو الفرد، بل وايضا بتأثير ما يحيط به من اشخاص ومواد وشروط وعوامل اجتماعية . ذلك ان التكوين الاجتماعى للشخصية يجرى بتأثير الطبقات والفئات الاجتماعية التى ينتمى اليها الفرد، ويتوقف الى حد كبير على درجة وحدة موقفه الخارجي والداخلى وعلى طباعه ونشاطه (٢). كما تتفق سياسات علماء الاجتماع التربوى، ومضمون العملية التربوية ووسائلها، واهدافها من ناحية والموقف الاجتماعى التاريخى ومتطلباته من ناحية اخرى. (٣)

وفى مواجهة هذا الاتجاه المعيارى لعلم الاجتماع التربوى يؤكد د. محمد الجوهرى أن ثمة اتجاه آخر هو (علم الاجتماع التربوى الوصفى) يحاول مع التربية – رغم صعوبة ذلك – ان يؤسس لـه علاقة ، وان يحدد له وضعا. فاذا كان علم الاجتماع هو دراسة صور الحياة الاجتماعية ومظاهر التغير التى تطرأ عليها واذا كانت

---

(١) انظر :

حسن البيلاوى، الاصلاح التربوى فى العالم الثالث، سلسلة قضايا تربوية (١) عالم الكتب القاهرة، ١٩٨٨ ، ص ٢٥.

(٢) رينتاغوروفا، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٣) محمد الجوهرى، مصدر سابق، ص ٣٩٨.

التربية هى احد العلوم الاساسية التى يدرس التربية كحقيقة واقعة وكرسالة – على حد تعبير فيشر – فان مثل هذه المحاولة تبدو منذ الوهلة الاولى امر صعب المنال • غير ان طرح العلاقة على هذا النحو هو طرح خاطئ – فالتربية تتم دائما فى موقف اجتماعى معين له أبعاده ونطاقاته (الزمانية والمكانية) ذات الدلالة الاجتماعية (كالأسرة والفصل الدراسى، وجماعة العمل ••) كما ان هذا الموقف أيضا يتميز ببعض العناصر البنائية ذات الطبيعة النفسية الاجتماعية• كالتعاون وتقسيم العمل ، والقيادة ، والتسلسل الرئاسى، التآزر ، والتفوق ••الخ) • اضف الى ذلك ان وسائل هذه العطيه (كالتعليم والتأديب •• الخ) • واهدافها (إعداد الفرد للحياة فى جماعة معينة وتحمل مسئولية معينة إزاء الآخرين ، والتوافق مع الجماعة ••• الخ) هذه الوسائل وتلك الاهداف لايمكن فهمها فهما صحيحا شاملا دون ان نأخذ فى اعتبارنا الجماعة الاجتماعية التى تتم فيها عملية التربية•

يدخل فى ذلك ايضا ان الجماعة الاجتماعية تتجاوز فى وجودها زيادة او نقصان – عدد أفرادها ، فهى موجودة قبلهم وستظل موجوده بعدهم، ومن هنا تحرص كل جماعة على الحفاظ على طبيعتها وعلى شخصيتها وكذلك على طبيعة انجازاتها الاجتماعية والثقافية، فتلك امور حيوية، وضرورة اساسية من ضرورات وجودها ، ولعل ذلك يفسر لنا إلزام أفراد الجماعة، واجبارهم ومحاولة تحقيق الانتماء الى الجماعة باعتبارها المدخل الى ظهور بعض التغيرات فى الجماعة، وهكذا يتضح ان التربية هى – وفقا لهذا الاتجاه – وسيلة الحفاظ على الجماعات وتطويرها فى نفس الوقت• (١)

---

(١) محمدالجوهرى ، مصدر سابق ، ص ص ٤٠٠/٤٠١•

وفى ضوء هذا الاتجاه ايضا يمكننا ان نفهم بعض الأحكام التى تتردد حول التربية " كعملية اجتماعية، تعتمد أصلا على وجود الجماعة وتنطلق من هذا الوجود" او انها (أى التربية) هى عملية "ادماج الفرد فى مجتمع قائم بالفعل او ان " العملية التربوية فى المجال الاجتماعى ليست فى مجموعها سوى احد انجازات المجتمع، مستهدفة دعم تراثه وتحديد كيانه " او ان التربية كعملية دينامية بين المعلم والمتعلم ان هى الا وظيفة اجتماعية " الى غير ذلك من احكام تستمد دلالتها ومعانيها بالنظر الى الجماعات الاجتماعية المختلفة والوسائط التربوية المتعددة فى المجتمع، وادراك تأثيراتها الفاعله على تربية الطفل او اعادة تربيته وتشكيله.(١).

---

(١) المصدر السابق ، نفس المكان .

الفصل الرابع

وظائف التربية ومضمونها الاجتماعي

الفصل الرابع

وظائف التربية ومضمونها الاجتماعي

على الرغم من اختلاف الآراء في تحديد (تعريف) مفهوم التربية فثمة اتفاق عام بأن للتربية مفهومان اساسيان يختلفان من حيث السعة والشمول ، فهي بالمعنى الواسع تتضمن كل عملية تساعد او تؤثر في تكوين الفرد وسلوكه او في تشكيل عقله وخلقه وجسمه، باستثناء ماقد يتدخل في هذا التشكيل من عمليات تكوينية او وراثية، وهي وسيلة التواصل الاجتماعي، وتعتبر من أهم وظائف المجتمعات الانسانية في نقل التراث الثقافي للشعب وتوجيه طاقاته وتكيفه الاجتماعي، وهي بهذا المعنى تعني التطبيع الاجتماعي او التنشئة الاجتماعية الفردية المتكاملة للانسان ، وهذا هو المعنى الاجتماعي للتربية. وهي بمعناها الضيق ، العملية الموجهة والمقصودة من أجل إحداث التغييرات المطلوبة ، وغرس المعلومات والمهارات المعرفية من خلال مؤسسات معينة انشئت لهذا الغرض كالمدارس مثلا ، وهي بهذا تصبح مرادفة لمفهوم التعليم، كما قد ينظر اليها (اى التربية) على أنها احد فروع المعرفة الاكاديمية، او ينظر اليها على انها عملية اقتصادية تعني استثمار الاموال في الموارد البشرية كعنصر من عناصر الانتاج الرئيسية باعتبارها تعمل على إعداد القوى البشرية المدربة التي تستطيع ان تقوم بدورها في مجال العمل والانتاج. (١)

---

(١) محمد منير مرسى ، اصول التربية الثقافية والفلسفية، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٦٠ انظر كذلك — فاروق العادلى الانثروبولجيا التربوية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨١ ، ص ص ٢١، ٢٢.

وهناك من يعرف التربية بانها" حياة " او "نمو " أو "توجيه"[١]
بينما يرى آخرون انها عملية تفتح (شبيهة بعملية تفتح الزهرة) او ترويض الملكات الذهنية.[٢] ويذهب فريق ثالث الى التأكيد على الفرد في العملية التربوية، فى مقابل تأكيد آخرين على المجتمع ، بينما تنال فكرة الانسجام بين الفرد والمجتمع اهتمام نفر من علماء التربية.[٣]

وتقوم التربية فى اعدادها للفرد، بالعديد من الوظائف والجدير بالذكر هنا ان النسق التربوى ، شأنه شأن غيره من الأنساق او النظم الاجتماعية الأخرى ، يتيح لنا من منظور وظيفى ان نميز فيه بين " الوظيفة الظاهرة Manifest Function الوظيفة الكامنة Latent Function اذ جاز لنا ان نستخدم تفرقة روبرت ميرتون R. Merton الشهيرة. يعتقد ميرتون ان توجيه الاهتمام من مستوى الوظيفة الظاهرة، الى مستوى الوظيفة الكامنة او المستترة من شأنه تحقيق اهم جانب من رسالة العلم ، وأهم ما يميز علم الاجتماع فى هذا المجال، ان البحث عن الوظائف الكامنة فى نظر ميرتون ،يؤدى الى زيادة محسوسة فى معلوماتنا الاجتماعية، بشكل لايمكن تحقيقه اذا اكتفى الباحث بدراسة الوظائف الظاهرة.

---

(١) انظر : جون ديوى ، الديمقراطية والتربية، تعريب منى عقراوى وزكريا ميخائيل.

(٢) رونيه روبير، التربية العامة، تعريب عبد الله عبد الدائم وجورج شهلا وعبد السميع جريلى، الوعى التربية ومستقبل البلاد العربية.

(٣) المصدرين السابقين مباشرة.

وهنالك على الأقل اربع وظائف للتربية فى المجتمع المعاصر :[1]

اولا : السعى لتحقيق التطبيع الاجتماعى **Socialization** للفرد بما يؤدى الى تكامل شخصيته، ونمو وعيه، الامر الذى يجعلـــه قادرا على التوافق مع ذاته ومع ما يحيط به، ويمكنه من الاسهام ايجابيا فى بناء مجتمعه، فضلا عن اكسابه للصفة الانسانية التى يتميز بها عـــن سائر المخلوقات الاخرى، فاذا كان الفرد يرث عن ابويه واجداده اساســه البيولوجى، وصفاته الجسمية، فانه يكتسب عن طريق التربية المكونـــات الاجتماعية والنفسية لشخصيته، ولهذا فان اكتساب الصفات الانسانيـــة، عملا اساسيا تقوم به التربية ومن ثم فهى (اى التربية) عملية اجتماعية ضرورية للفرد، كما هى ضرورية للمجتمع على حد سواء.

وتعتبر مرحلة التعليم الابتدائى ــ عمريا ــ أخطر مراحل عمليـــة التطبيع الاجتماعى التى يخضع لها الفرد. ونقصد بعملية التطبيـــــع الاجتماعى تلك العملية التى يتم بواسطتها اختيار ونقل جوانب معينة من التراث الثقافى (معلومات، تقاليد، اتجاهات وقيم..) الى الأطفـــال. ومن المعروف ان اهم اجزاء هذا التراث الثقافى، هو ما يطلق عليـــه فى علم الاجتماع" عموميات التراث" أو مايسميه دور كايم " القواســـم المشتركة الاساسية" والتى يمكن تعريفها على انها تلك الاجزاء من التراث التى لايمكن للفرد ان يصبح " اجتماعيا" الا اذا امتلكها وادركها.[2]

---

1) **Swift, D.F.**, The Sociology of Education: Introductory Analytical Perspective, London, Routledge & Kegan, 1970, pp. 90-93.

2) See:
Annee Dufton, The Sociology of Education in Tibbe J.W. (Ed.), An Introduction to the Study of Education: An Outline for the Student, London, Routledge & Kegan Paul, 1971, p. 48.

ويمكننا ان نفهم قضية المدارس فهماً أفضل عن طريق التعرف على الوظائف الاجتماعية التى تؤديها ، وهذه عادة فى التفكير مألوفة لـــدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية . تؤكد الدراسات المتصلة بهذه القضيـة ان المدارس شغلت وظيفة التنشئة الاجتماعية التى كانت تقوم بها سابقاً العائلات والمؤسسات الدينية ، فلما تخلت تلك المؤسسات الاجتماعيـة عن القيام بالوظيفة المشار اليها وجب انشاء تنظيمات شكلية تأخذ علـى عاتقها تنشيط تلك العملية . ولذلك تعلم المدارس الأخلاق ، وعـادات السلوك ، واحترام كبار السن ، كما تدرس القراءة .. الخ ، وهكذا تشمل وظائف التعليم المدرسى سلسلة واسعة النطاق من الأمور . وهى تتضمـن اضفاء الصبغة الشرعية على الأفكار السياسية القائمة (وهذه هى وظيفـة التنشئة السياسية) ، وخلق المهارات والمعارف التى يحتاجها المجتمـع الصناعى المتقدم (وهذه هى وظائف النمو الاقتصادى وتكوين رأس المال البشرى) . ورعاية أفواج الأولاد التعساء الذين لولا المدرسة لأزعجـوا الراشدين خلال ساعات اليقظة (وهى الوظائف المرتبطة برعاية الاولاد وضبط الضجيج) . (١)

ويسلم علم الاجتماع بأن ، معاهد التعليم ومؤسساته المختلفـة تلعب دورا مهما فى عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية فتمـارس المدرسة هذا التأثير ، عن طريق الثقافة المتضمنة فى بعض الكتـب والمقررات المدرسية ، والتى تهدف الى تعلم القيم والدلالات السياسيـة والانماط الاجتماعية والاتجاهات السياسية السائدة فى مجتمع معين ، والتى

---

(١) دافيدك ، كوهن ، يلا هـ . روزنبرغ ، ندوه حول التعليم المدرسى فى امريكا : حول فهم قضية المدارس ، فى : الفكر العربى (٢٤) ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ص ٢٨٩ / ٢٩٠ .

غالبا ما تقدم فى مقررات دراسية رسمية كالمواطنة والتاريخ. ويهدف تدريس المواطنة فى كل الدول الى تعريف المواطن بحكومة بلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، ثم غرس مشاعر الحب والولاء القوى فى نفسه، ويترتب على تعلم التاريخ القومى تعزيز الاحساس بالتفاخر والهوية القومية. (١)

والبعض مثل اليزابيث Elizabeth ترى ان المدرسة تلعب دورا كبيرا فى عملية التنشئة اكثر من دور العائلة، وترى ان نمو الارتباط بالامة او القومية تبدأ بالتعرف الى الرموز القومية كالعلم والحرية . وفى المرحلة الثانية يبدأ مفهوم الامة فى الوضوح وبعض المفهومات الأخرى كالحرية وحق التصويت. وفى المرحلة الثالثة تبدأ التعرف الى الدول الأخرى . (٢) وتمثل الكتب المدرسية والمدرسون عناصر مهمة فى عملية التعليم فى المدارس ، منذ بدء التاريخ المدون. وتدل السجلات التاريخية على ان الكتب المدرسية كانت مستخدمة منذ امد طويل ، وربما يرجع ذلك الى ايام اليونان والرومان فى العصر القديم. واليوم تشكل الكتب المدرسية اداة اساسية للتعليم الرسمى فى جميع مراحل التعليم . وتشكل الكتب المدرسية فى مراحل التعليم قبل الجامعى الدعامة الأساسية للتعليم، اذ يعتمد المدرسون على الكتب

---

(١) كمال المنوفى، التنشئة السياسية فى الفقه السياسى المعاصرة، مصر المعاصرة، السنة ٦٥ ، العدد ٣٣٥ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يناير ١٩٨٤ ص ١٩١ .

(٢) Elizabeth Y. Yarn, "Attitude Development in Childhood Education toward Foreign People", Journal of Education (Boston University), Vol. 152, No. 2 (Feb., 1970), pp. 17-35.

نقلا عن : نادية سالم، التنشئة السياسية للطفل العربى، دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية، المستقبل العربى (٥١) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ١٩٨٣ ، ص ٥٧ .

المدرسية اعتمادا كثيفا ، وتعد الكتب المدرسية وبخاصة التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، مصدرا اساسيا يستمد منه الطالب اتجاهاته وقيمـــه الاجتماعية ، وآرائه السياسية وكذلك فهى تساعده على رسم صورة عـــن مختلف البلاد، كما تزوده بمعلومات عن التاريخ والحضارات الانسانيـــة المحيطة به، وبالتالى يمكن استخدامها (أى الكتب المدرسية) كوسائـل لنقل وتكوين صور عن بلاده والبلاد الأخرى.

وتفيد الدراسات المتعلقة بالتنشئة - وخصوصا السياســـية - ان التعليم المكتسب فى المراحل الاولى من التعليم ، له تأثير دائم، بل يمكن ارجاع المواقف التى يتخذها الكبار، ازاء السلطة السياسيـــة الى التجارب التربوية الاولى. ومثلما يؤدى التعليم المقصود الى تعزيز المواقف الايجابية، وكذلك يمكن ان تنشأ مواقف سلبية نتيجة اخطـــاء الحذف او التحريف خلال عمليات التعليم. (١)

ولعل ذلك مادفع بمعظم الحكومات ان لم تكن كلها، لأن تمارس قدرا كبيرا من الرقابة على التعليم، وخصوصا فى المراحل قبل الجامعية. ويعتبر ترك هذه المهمة للمبادرات الفردية الخاصة ذا خطورة بالغـــة. وتعتمد نوعية الحياة، وكذلك معدل ومدى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جانب منها على ما يعلم فى المدارس. وتستخدم الحكومات الكتـــب والمناهج المدرسية والمدرسين فى إثارة الوعى اللازم باثارة بيئة الأطفـال فى تشكيل اتجاهاتهم الأساسية وشخصياتهم، اذ تمتد من فعل البيئـة الاولى الى فعل كتاب معين فى موضوع معين فى مرحلة معينة، والى فعل تعامل المعلم مع الأطفال فى موقف معين ، كما يشتمل ايضـــا

---

(١) نادية سالم، المصدر السابق، ص ص ٥٧/٥٨.

فعل النماذج البشرية التى يقلدها الناس فى المجتمع ، والتى هى من أهم مصادر التقاط أطفالنا لمعانى الحياة، ولالتقاطهم لطموحاتهم الفردية ولأساليب السعى وراءها .

واذا كان دوركايم يعطى للبيئة الاجتماعية (الاسرة) اهتماما كبيرا فى عملية اعداد الطفل لتحمل واجباته فى الحياة، فانه لايهمل دور المدرسة، فيضعها فى موقع سابق على الأسرة، فهى (أى المدرسة) المسئولة عن الثقافة الاخلاقية بشكل خاص، واذا كانت الاسرة تستطيع وحدها ان توقظ وتنمى العواطف العائلية اللازمة للحياة الخلقية فى اطارها الفردى البسيط. فان هذه الاسرة لاتستطيع بحكم تكوينها الاولى ان تكون اداة صالحة لإعداد الطفل لمواجهة أعباء حياته الاجتماعية وتنمية الجوانب الثقافية والاخلاقية المقبولة فى المجتمع وتنمية الجوانب الثقافية والاخلاقية المقبولة فى المجتمع ، دون مشاركة ايجابية من قبل المدرسة. (١)

على أن بعض الدارسين الاجتماعيين قد توصلوا الى نتائج مماثلة، فقد قدم " جورج كاونتز" Countes أفكارا تتفق وآراء "دور كايم" حول البعد الاجتماعى لوظيفة المدرسة، حيث ينظر "كاونتز" إليها على أساس ان فعاليتها ترتبط بما تقوم به من وظائف

---

(١) مصطفى عبد الرحمن درويش، الفكر التربوى فى النظرية الاجتماعية : دراسة تحليلية، مقال منشور بمجلة كلية الآداب، جامعة اسيوط، العدد الاول ، ١٩٧٨ ص ٤٢٥- نقلا عن السيد حنفى عوض، علم الاجتماع التربوى : مدخل للاتجاهات والمجالات ، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤ ، ص ٢٢ .

تتصل بالضبط ، وبما يتمشى مع القيم الاجتماعية ، فضلا عن انهــا (أى المدرسة) تستطيع ان تؤثر ايضا على غيرها من المؤسســـات التربوية الاخرى فى المجتمع. (١) كذلك طرح شولتز Schultz صيغة أخرى مفادها أن التربية المدرسية أداة لإعداد الأيدى العاملـة الماهرة التى تستطيع ان تقابل متطلبات التطور التكنولوجى فى ســوق العمل وان امتلاك المهارات المطلوبة فى سوق العمل ليست مسألـــة شخصية — أى تتعلق باحتياجات الفرد وحده — بل هى مسألـــة اجتماعية تتعلق باحتياجات المجتمع ككل ، التربية هنا أداة لإعـــداد القوى البشرية الضرورية لإحداث واستمرار التقدم الاقتصادى فـــــى المجتمع (٢) .

ثانيا : وللتربية ايضا وظيفة هامة تتمثل فى التوجيه والسيطـــرة الاجتماعية (الضبط الاجتماعى) . ويشير مصطلح " الضبط الاجتماعـــى" هنا ، الى مجموعة القيم والمعايير التى من خلالها — وبواسطتها — يمكن تصفية التوترات والصراعات التى تنشأ بين الافراد ، حتى يمكــن تحقيق التماسك بين الجماعات ، وتسهيل اجراءات التواصل بينها (٣)

---

(١) السيد حنفى عوض ، علم الاجتماع التربوى ، مصدر سابق ، ص٢٣ .

(٢) انظر : حسن حسين الببلاوى ، تحرير الانسان فى الفكـــر التربوى : دراسة فى نشأة الاتجاهات النقدية فى علم اجتماع التربية المعاصرة فى كليات معاهد التربية وخارجها ، فـــى : سعيد اسماعيل على (محرر) الكتاب السنوى للتربية وعلم النفس العدد ١٩٨٦،١٥ ، ص ص ١٠/١١ .

(٣) بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق محمـــد الجوهرى وآخرون ، دار قطرى بن الفجاءة ، قطر ، ١٩٨٧ ، ص ٢٩٧ .

وتشكل هذه المهمة (الضبط الاجتماعى) احد وظائف النسق التربوى فى كافة المجتمعات الانسانية مهما كانت درجة بساطتها. وفى معرض حديثه عن التربية فى فرنسا فى القرن الثامن عشر اشار هلفيتيوس Helvetius الى أن " الناس يولدون جهلاء ولكن ليسوا أغبياء والتربية هى التى تحولهم الى أغبياء" ، وان كانت هذه النظرة الى التربية نظرة رجعية، حيث تغير الطابع العام للتعليم الرسمى تغييرا عميقا بفضل العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وأضحى مسئولا عن توصل المعرفة الامبيريقية العلمية التى تتوقع التغير دائما .. الخ. من هذه الناحية يمكن ان تعتبر ان التعليم الرسمى فى المجتمعات الحديثة يقوم مستقبلا بتوصيل افكار وقيم لها دورها فى تنظيم السلوك.(١)

على أن هناك طريقة أخرى ساهمت التربية من خلالها — وبشكل مستقل — فى تنظيم السلوك، وذلك من خلال المرحلة المبكرة لتنشئة الطفل اجتماعيا. وقد ساهم المصلحون التربويون من امثال مونتيسورى Montessori وفروبل Froebel فى احداث تغييرات فى تربية الأطفال الصغار. ومن المؤكد ان هذه الاصلاحات تعكس جزئيا افكارا اخلاقية خارجة عن النسق التربوى، ولكنها لعبت هى نفسها دورا بارزا فى تغيير الافكار الاخلاقية فى المجتمع الكبير، كما ينبغى ان نلاحظ كذلك ان التغيرات التى طرأت على النسق التربوى الرسمى قد أدت بدورها الى احداث تغييرات فى عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ، مدعمة بانتشار معارف العلوم الاجتماعية. وبهذا المعنى يمكن القول بأن التعليم الرسمى للأطفال قد خلق بالفعل اشكالا جديدة لتنظيم السلوك.(٢)

---

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص ٣٥٥

(٢) بونوصور ، المصدر السابق، ص ص ٣٥٦/٣٥٧.

يتأسس على المعنى السابق ان الضبط الاجتماعى يتضمن توجيها مقصودا معينا ، يرتكز على عمليات بحث واستقصاء ودراسة موضوعية وتحليلية للأمور والظروف والملابسات التى لها مساس مباشر بالوضع القائم، او بالنواحى المعينة التى تنطبق عليها عملية الضبط، كما تتضمن فكرة العمل ووضع التصميم الاجتماعى اللازم، لتكييف جوانب من النظام متى حدثت فى بعض أجزائه تطورات او تغيرات غير مألوفة، كالانقلابات أو المظاهرات الاجتماعية والازمات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق يمكن ان نحدد بعض الخصائص التى تميز عملية الضبط الاجتماعى فيما يلى :

(أ) يتضمن الضبط الاجتماعى فكرة التدخل الفعلى فى الانساق الاجتماعية، تدخلا مخططا ، منظما ، هادفا ، تتعاون على تنفيذه العديد من المؤسسات والقطاعات الموجودة بالمجتمع لتحقيق الضبط المطلوب او حالة التكيف المرغوب فيها.

(ب) ان الهدف الاساسى للضبط الاجتماعى هو استقرار المجتمع والاحتفاظ به فى حالة سوية، واضطراد او تقدم المؤسسات والمنظمات فى اشباع حاجات الافراد ، وتحقيق رفاهيتها بما لايتعارض مع مصالح الجماعة، لان من طبيعة الضوابط الاجتماعية ان تعمل على احداث التماسك الإجتماعى الذى لا يكون متوفرا فى معظم الاحيان.

وهنا تبدو اهمية تأكيد دراسات الضبط الاجتماعى المختلفة على فكرة النظام وضرورة انصياع افراد المجتمع لما يتطلبه المجتمع من سلوك ومعايير من أجل الحفاظ على النظام فيه.

واذا ماطبقنا ذلك على التربية لوجدنا ان النظم التربوية تتفق فى جميع المجتمعات ذات النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة فى أنها تهدف جميعا الى تشكيل المواطنين طبقا للمثل السائدة من أجل الحفاظ على تماسك المجتمع واستمرارية بقائه، فكل مجتمع او جماعة

انسانية تضم الكبار الذين يحملون خبرة المجتمع وثقافته وقيمه ومعتقداته ومعايير السلوك واساليب التفكير السائدة فيه، ويضم المجتمع او الجماعة من جهة اخرى فئة الصغار او الناشئين الذين يشكلون مستقبل المجتمع وعن طريق التربية يتم الحفاظ على معايير المجتمع وتماسكه، وانماط سلوكه الى هؤلاء الصغار الذين سيقومون بدورهم بنقلها الى الاجيال الجديدة. وبذلك يكون المجتمع قد ضمن المحافظة على بقائه واستمراره وتماسكه واستقراره... الخ. فالنظام التربوى لايوجد فى فراغ... ولكنه يوجد فى مجتمع له بناء محدد، وبالتالى فان مايشتمل عليه من قواعد ومبادئ ومعايير، وما يتضمنه من اهداف تختلف باختلاف الأبنية الاجتماعية، كما يرتبط هذا النظام ارتباطا وثيقا بغيره من النظم الاجتماعية[1]. ويتم الضبط الاجتماعى عن طريق وسائط النظام التربوى وهى المعاهد التعليمية المختلفة والعاملين فيها، وقد يتم الضبط عن طريق اسلوب التعليم سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة كما ان اسلوب التعليم يمكن أن يشجع على التفكير التقدمى او الابداعى او على التقبل السلبى غير النقدى للافكار والمعلومات. كما قد يتم الضبط عن طريق المناهج الرئيسية التى تحتوى على قيم ومعايير ومثل تغرس فى نفوس المواطنين منذ بداية تعلمهم، كما قد يتم الضبط عن طريق سياسة قبول الطلاب بالمدارس والمعاهد وفلسفة هذا القبول وما اذا كان يشجع التعليم الطبقى ام يتركه متاحا بلا قيود لكافة أفراد الشعب طبقا لمبدأ تكافوء الفرص.

ويؤكد سمير نعيم ان النظم التربوية فى مختلف المجتمعات ذات النظم الاقتصادية والسياسية المتباينة تهدف جميعها الى تشكيل المواطنين طبقا للمثل السائدة، ويتم الضبط الاجتماعى عن طريق

---

(١) سمير نعيم احمد، علم الاجتماع القانونى، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، الطبعة الاولى، د.ت. ص ٧٥.

الوسائط التربوية باستخدام عدة اساليب لعل اهمها :

١ ـ الضبط عن طريق المناهج المدرسية.

فكثير من المقررات الدراسية تحتوى على قيم ومعايير ومثـل ، تغرس فى نفوس المواطنين منذ بداية تعليمهم والمقررات القومية والتاريخ تضم مثل هذه المثل بشكل مباشر، وسواء فى الدول الرأسماليـــة او الدول الاشتراكية، لاتخلو المقررات الدراسية من قيم مقصودة يسعـــى النظام القائم لبثها فى اذهان التلاميذ منذ البداية. كما يلقن التلاميذ فى معظم الدول القيم الدينية وخصوصا تلك القيم التى يمكن الافـادة منها فى تبرير النظام القائم والحفاظ عليه، كما يمكن ان نجد أيضـا توظيف غير مباشر للمقررات الدراسية التى من شأنها تزويد الطـلاب بمستويات ومهارات عقلية خالصة (مبادىء الحساب فى المراحل الابتدائية مثلا) لتكون فى خدمة قيم معينة لاتخلو من دلالة. ويكفينا نظـرة واحده الى كتب الحساب الاسرائيلية، لنتبين انها تلقن الاطفـــال مبادىء الجمع والطرح على نحو يبث فى نفوس الاطفال قيم العــداء والكراهية للعرب بوجه عام، بضرب امثلة وتمارين مثل (هناك ١٠٠ عربى، قتلنا منهم ٣٨، فكم عربيا باقيا يلزمنا قتله). وهكـــــذا تستخدم المناهج الدراسية لتنمية قيم واهداف ومبادىء معينة.

ب ـ الضبط عن طريق أسلوب التعليم المدرسى:

بالنظر الى أسلوب التعليم المدرسى ذاته يتضح انه يشجـــع على التعاون او على التنافس بين الطلاب طبقا للقيم السائدة علـــى التعاون او على التنافس بين الطلاب طبقا للقيم السائدة فى المجتمع، او انه يعمل على التقبل السلبى غير النقدى للأفكار والمعلومات، او على التفكير النقدى وإعمال العقل، ويمكننا ان نجد الدليل على ذلك فى المجتمعات الرأسمالية، حيث لاتستطيع المدارس ان تزيـــــل اللامساواة التى يخلقها فى الواقع الاقتصاد الرأسمالى الطبقـــى، ان

الوظيفة الاساسية للتربية فى ظل الرأسمالية، هى اضفاء الطابع الشرعى على اللامساواة والعنصرية والاستلاب، والطلبه فى كافة مراحل التعليم موجهون على التنافس وايثار الذات . يدخل فى ذلك ايضا نظم تقدير الدرجات فى مختلف المقررات بما تنص عليه من ضرورة توزيع الطلاب على متصل للتحصيل : قلة من المتفوقين فى بداية المتصل ، قلة من المتخلفين فى نهايته وغالبية الطلاب تقع بين الطرفين ، بصرف النظر عن مستوياتهم التحصيلية، ويزيد من حدة التنافس بين الطلاب حول الحصول على اعلى الدرجات، ما تحتله هذه التقديرات من أهمية سواء فى الالتحاق بالجامعات، او فى تقلد الوظائف الهامة فى المجتمع او حتى فى اتاحة فرص القيد بالدراسات العليا .. الخ. الامر الذى يؤدى فى النهاية الى دعم قيم الصراع والمنافسة والانانية والفردية.

جـ - ولعل أخطر ممارسات الضبط الاجتماعى فى النسق التربوى، ما يتصل بسياسات القبول والانتقاء والتوزيع، فى المراحل التعليمية المختلفة بالمدارس والجامعات، او تمثيل الجنسين ، او بنسبة الخريجين .. الخ . وفى رأى بورديو - بأسرون ، فى دراستيهما " الوارثون" و " معاودة الانتاج" انه لايمكن فهم مثل هذه الممارسات التربوية، مالم نضعها ضمن " أنظمة العلاقات التى تتعلق بها" وبشكل عام مالم يتم إرجاعها الى " نظام العلاقات القائم بين نظام التعليم وبقية العلاقات الطبقية" . ذلك ان أية ظاهرة تعليمية انما تظهر فيها دائما بنية نظام التعليم ووظيفته. وعلى سبيل المثال بين ١٩٦١ و ١٩٦٦ ازدادت حظوظ الدخول الى الجامعة عند أبناء العمال الزراعيين من ١ر٠٪ الى ٧ر٢٪ وعند ابناء العمال من ٣ر١٪ الى ٤ر٣٪، وعند ابناء الفلاحين من ٤ر٣٪ الى ٨٪ ، بينما ازدادت هذه الحظوظ من - ر٣٨٪ الى ٧ر٥٨٪ لدى ابناء الفئات العليا والمهن الحرة ومن ٤ر٥٤٪ الى ٥ر٧١ ٪ لدى ابناء

الصناعيين [1]. إن هذه الزيادات المجردة لاتعنى فى حد ذاتها ان التعليم العالى ينحو الى تحقيق علاقات اكثر ديموقراطية، ولابد من تحديد المعنى الاجتماعى الكامن للوقوف على الوظيفة الاجتماعية للتعليم العالى فيما يختص بمثل هذه الفرص المتاحة لطلابه، ومن هذه الزاوية يمكن القول ان ازدياد مقاعد ابناء العمال وان كانت بنسبة ١٥٠٪ لايمكن ان يكون لها نفس المعنى الذى تتخذه الزيادة الحاصلة فى مقاعد ابناء العمال وان كانت بنسبة ١٥٠٪، لايمكن ان يكون لها نفس المعنى الذى تتخذه الزيادة الحاصلة فى مقاعد ابناء الصناعيين وان لم تتعد هذه الاخيرة نسبة ٤٠٪ ذلك ان الزيادة التى تميز فرص ابناء العمال رغم ارتفاعها ، لم تجعل بعد من التعليم العالى مستقبلا معقولاً أو محتملا لهذه الفئة الاجتماعية، اما الزيادة الحاصلة عند ابناء الصناعيين – خاصة اذا اضفنا اليها استئثار هذه الفئة بالمدارس الكبرى وببعض انواع الدراسات العليا الخاصة كالسينما والمسرح والتصوير وهى غير محسوبة فى الاحصاءات السالفة فتنحو الى تحقيق شئ من الاشباع التعليمى لهذه الفئة الاجتماعية ثم ان حساب الفرص المشروطه للدخول الى الكليات المختلفه يظهر ان زيادة تمثيل ابناء الطبقات الدنيا اقتصرت على كليات الآداب والعلوم دون ان تصاحبها أية زيادة فى تمثيلهم فى الكليات الاخرى الاكثر قيمة (او ما تعارف على تسميته كليات الدرجة الاولى) كالطب والصيدلة والهندسه. وعلى العكس، فان زيادة تمثيل ابناء الطبقات الدنيا فى كليات الآداب والعلوم صاحبه تحول ابناء الطبقات العليا تدريجيا عن

---

(١) جميل ابراهيم، ديمقراطية التربية أواقع هى أم وهم؟ فى: الفكر العربى (٢٤) ، معهد الإنماء العربى، بيروت ،ديسمبر ١٩٨١، ص ٩٣.

هذه الكليات ، وتوجههم بنسب اعلى فى اتجاه الكليات الأكثر مردودا اقتصاديا _ اجتماعيا. وهكذا يمكن الاستنتاج ان الزيادات الحاصلة لاتمثل اية ديموقراطيه تعليمية لهذه الفئات الاجتماعية بقدر ماتعبر عن نظام تعليمى قد كرس من خلال منطقة الخاص، الامتيازات الثقافية للفئات السائدة.(١)

يدخل فى ذلك ايضا التفرقة بين المدارس على اساس العنصر فهناك مدارس للبيض ومدارس للزنوج ، وعجز الأنظمة التعليمية المختلفة عن فرض الادماج العنصرى فى المدارس، ذلك ان البيض (وخاصة الأغنياء) لايبدون ترحيبا بهذه السياسة ولايستحسنون تطبيقها ، وحالوا دون دخول الأطفال الزنوج مدارس أطفالهم مستخدمين فى ذلك كل الطرق المشروعة وغير المشروعة (٢)

كما يمكننا أن نطالع مزيداً من الأمثلة حول ممارسات الضبط الاجتماعى فى النسق التربوى بالنظر الى التفرقة السائدة فى كثير من النظم التعليمية بين تعليم حكومى، وتعليم خاص (بمصروفات). فأفضل المدارس (والجامعات ايضا) هى المدارس الخاصة، ومعظم ذوى المناصب العليا فى الولايات المتحدة الامريكية هم خريجى الجامعات المتميزة بارتفاع نفقاتها (هارفارد مثلا) فضلا ان المدارس والجامعات الحكومية تضع شروطا للقبول بها لايمكن لأبناء الطبقات الفقيرة ان يحققوها كتسديد بعض الرسوم الجامعية او ارتفاع معدلات النجاح او اجتياز بعض الامتحانات (اختبار القدرات) (٣)

---

(١) المصدر اسابق ، ص ٩٤

(٢) سمير نعيم احمد، مصدر سابق ص ٧٨/٧٩.

(٣) المصدر السابق ، ص ٧٩.

وعلى ذكر التمييز فى التعليمبحسب الطبقه الاجتماعية او العنصر او غيرهما ، تؤدى الامتحانات المدرسية ، باعتبارها واحدة من السياسات المشروعة فى المؤسسات التعليمية دورا اساسيا فى عمليات الانتقاء ، او الاختيار لشعب دراسية معينة، او حتى ترك قطاع كبير من التلاميذ للدراسة بسبب الرسوب فى او الالتحاق بشعب دراسيه متدنية لاتسمح بنسب عالية منهم بالالتحاق بالتعليم العالى، والثابت ان نسبة هؤلاء الذين تختبئ تصفيتهم الذاتية وراء التصفية المشروعه التى يخضعون لها امام الامتحان تتغير بحسب الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها هؤلاء الطلاب والواقع ان المؤسسة الجامعية بدورها ، قد اتخذت من نظم الامتحانات سبيلا الى تطوير وتحقيق سياستها الاكاديمية فى اختبار طلابها وتوزيعهم على أقسامها المختلفة.

وعلى سبيل المثال نذكر ان جامعة " كولومبيا" كانت تبحث فى مطلع هذا القرن عن طريقة تدفع بها عن نفسها اليهود القادمين من أوربا الشرقية الذين كانوا يفدون عليها بكثرة وسرعان ماشكل هؤلاء اليهود مايقرب من أغلبية الخريجين فى ثانويات مدينة نيويورك فى ذلك الوقت ، حتى انهم هددوا بتكوين اكثريه الطلاب فى جامعة " كولومبيا" مع ان نتائج اختبارات نسبة الذكاء التى طبقت عليهم اظهرت انهم ضعاف العقول ، فعمدت جامعة " كولومبيا" سنة ١٩١٩ الى تعديل اجراءات القبول بها وتضمينها اختبارا فى نسبة الذكاء من شأنه أن يعيد الامور الى نصابها ، وأن يوفر اساسا مشروعا لاقتصار التعليم العالى على الاشراف المهذبين. (١)

---

(١) دافيد ك. كوهين ، بلا هـ. روزنبرج ، ندوة حول التعليم المدرسى فى امريكا : حول فهم قضية المدارس ومصدر سابق ، ص ٣٠٣.

د ـ ولا نستطيع ان نغفل الدور الذى يلعبه المعلمون فـى تحقيق أهداف الضبط الاجتماعى وتشكيل قيم الطلاب الاجتماعيـــة، فالمعلم هو الوسيط المباشر للضبط الاجتماعى من خلال التربيـــة، وكذلك فان اختياره وتدريبه يتم وفقا لقدرته على الوفاء بهذه الاهداف، كما ان اى محاولة للخروج من هذه الاهداف المرسومه تعـــرض اصحابها للجزاء(١) . ولاشك انه من اليسير ان يفرض العديـد من الضوابط على التلاميذ فى حجرة الدراسة عن طريق النظام الصارم اذ ان ذلك خليق بالقضا على التجاوزات الطلابية المحتملة ، فضـلا عن انه ينتج قيادة ميسورة ـ ظاهريا ـ للفصول الدراسية، لكـــن احترام النظام المدرسى لايمكن ان يتأصل فى النفس باستخدام العنـف ولافائدة فى امتثال يقوم على الرهبة والقمع. وحجرة الدراسة ليســت مجرد مكان يمارس فيه التدريب على النظام ، بل هى قطاع للحياة يوجه فيه التلاميذ نحو سواء السلوك، وبهذه الطريقة يستطيع المعلم ان يزود طلابه لا بالمعلومات فحسب ولكن بالمثل العليا ايضا(٢)

هـ ـ يتبقى فى هذه المعالجة لوسائط الضبط الاجتماعى عـن طريق التعليم، ان نناقش الدور الذى تلعبه الأنشطة المدرسية غيـر التعليمية (الرحلات ـ الأفلام التسجيلية والسينمائية والنشـــاط المسرحى ... الخ) فهذه الانشطة وغيرها اذا ما تركت دون رقابـة او توجيه فانها تمثل خطورة بالغة إزاء قيم الطلاب وتطلعاتهـــم.

---

(١) سمير نعيم احمد ، علم الاجتماع القانونى، مصدر سابـــق، ص ٢٩.

(٢) السيد حنفى عوض، مصدر سابق، ص ٣٠ استنادا الـــى: رونالد ج. مورتسن ، التوجيه فى المدرسه، ترجمة ابراهيـم حافظ ، دار النهضة العربية، د.ت، ص ١١٦.

اما اذا احسن اختيارها وممارستها بطريقة واعيه مستنيره ومخططه بطريقة تتفق والمستوى العمرى والتعليمى للتلاميذ، فلاشك انها ستكون وسيلة لبث قيما ايجابيه هادفه ، وستؤدى تلك الانشطة المدرسية (غير التعليمية) دورا فاعلا فى تأكيد المثل العليا، ودعم السلوك الانضباطى بين الطلاب. (١)

ثالثا : نقل التراث الثقافى وتطويره وتجديد هذا التراث .

لقد اهتمت التربيه منذ الماضى وحتى الوقت الحاضر بنقل التراث الثقافى للمجتمع من جيل الى جيل ، واصبحت التربية تتحمل مسئولية تنمية الثقافات المتمثلة فى معرفة الماضى . لقد اكتشف كل مجتمع ان نقل ثقافته لايمكن ان يترك للمصادفه فيفرض ان الطفل يستوعب هذه الثقافة من الخبرات التى لاعداد لها فى الحياة اليومية، فان استيعابا تلقائيا كهذا، لايمكن ان يضمن انه يتلقى بدقة، تلك العناصر الثقافية التى يعتقد المجتمع ان افراده يجب ان يحصلوا عليها، اذا ما اريد لهم ان يستمروا ويجددوا حيويته. ولذا فان كل مجتمع يشرف على تربية افراده – فى نقطه معينه من طفولتهم – بطريقة مقصودة على ان هذا لايتم حتما باحدى المدارس. (٢)

تسعى التربيه اذن الى تنشئة الفرد تنشئة اجتماعية من خلال مساعدته على اكتساب ثقافة مجتمعه بما تتضمنه هذه الثقافة من لغة وعادات وتقاليد وقيم ومعتقدات و طرق تفكير وانماط سلوك ... الخ. فتنمو شخصيته الاجتماعية ويصبح قادرا على التفاعل الاجتماعى متحملا

---

(١) سمير نعيم احمد، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٢) ج.ف. تيللر، انتروبولوجيا التربية : الاصول الثقافية للتربية (ترجمة محمد منير مرسى واخرون) عالم الكتب، د.ت، ص٢٣.

لمسئوليته فى الحفاظ على هذه الثقافة واستمرارها وتطويرها بما يتفق والواقع الثقافى الجديد لمجتمع متغير٠

ان وظيفة التربية من وجهة نظر المجتمع ككل ، بل حتى من وجهة نظر المجموعات الاجتماعية داخل المجتمع هى المحافظة على الثقافة، ان قدرة الانسان على التعليم وتنظيم التعليم فى صورة رمزية وتوصيل هذا التعليم كمعرفة الى اعضاء الجنس البشرى الاخرين ، وكذلك العمل على اساس من التعليم او المعرفة هو منبع كل الظواهر الثقافية (١) . بهذا المعنى تحتل التربية مكانها البارز فى ثقافة المجتمع ، فهى السبيل — مهما كانت صورتها ومنظماتها — الى تشكيل الافراد وتحقيق الاستمرار بين الاجيال المختلفة، وفى حياة المجتمع بصفة عامة، وانتقال الثقافة وتراكمها من جيل الى جيل له دلالته المميزة للانسان من الأصول الاولى للمجتمع البشرى ٠ بيد ان دور التربية المدرسية يبدو واضحا طوال هذه العملية خلال فترة من تاريخ الانسان٠ ومع التراكم المتزايد على الصعيد المعرفى، وزيادة تعقد المجموعات التى تحيط بالانسان ، اضحى من الضرورى تطويرالوسائط المتخصصه فى عملية النقل الثقافى لتقوم بما تخلت عنه الأسرة، تؤكد معظم الشواهد التاريخية بدءً من الحضارتين الاغريقية والرومانية ، ان التربية الرسمية (المدرسية) كانت مقتصرة فقط على اقلية ضئيلة من أبناء المجتمع وهى الصفوه الحاكمه المتميزه او اعضاء الجماعات الدينية ومع ذلك فان الانقلاب الصناعى ، بالاضافه الى انتاجه فيضا من التجديدات التى ادت بذخيره المعرفه البشريه والمهارات الفنيه الى ان تندفع انئذ بقوه الى خارج حدودها الضيقه نسبيا، قد غير البناء

---

(١) د٠ جوسلين ، المدرسة والمجتمع العصرى (ترجمة محمد قدرى لطفى واخرون) ، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٢٠

الاجتماعى للمجتمع تغيرا جوهريا . فلم تعد الأسرة بعد ، هى الوحدة الاساسيه للانتاج كما كان الحال مثلا (اعنى وقت سيادة نمط الاقتصاد الزراعى) ، واصبح عدد كبير من الرجال بصرف النظر عن عماله النساء وعماله الاطفال — يفضلون الاعمال بالشركات والمؤسسات الصناعية . ومن ثم اصبح من المتعذر على الاعضاء (الاطفال) الجدد فى المجتمع ، التعلم عن طريق ملاحظة والديهم ، فاصبح التعليم المدرسى ضرورة بعد ان اضحى البيت والمجتمع غير مؤثرين ، بل غير وافيين لتأهيل الابناء واعدادهم لمرحلة الرشد عن طريق الاتصال غير الرسمى (١) لقد ادى ذلك — مكملا لبعض العناصر الاخرى — الى دخول اطفال الرجل العادى مبنى المدرسه ، وانيط الى المدارس دور فى انتقال الثقافة واستمرارها ، اكثر اتساعا ، وأكثر عمقا الى حد بعيد لهذا يسعى المجتمع الى ان يهيئ لناشئته الوانا وانماطا مبسطه واولية من الثقافة من خلال التعليم المدرسى ، حتى يعينهم على فهم الحياة فى حاضرها ومستقبلها ، وحمل اعباء الحضارة ومواصلة التقدم بها . لهذا كان عمل المدرسة بالغ الاهمية سواء اكان ذلك فى اعداد الناشئين وبث المثل الاجتماعية فيهم او فى توجيه سلوكهم ، وانتقاء الاكفاء منهم للقيادة داخل اطار المدرسه . فهدف المدرسه فى معناه العام هو تزويد الصغار بالوسائل التى يمكن عن طريقها فهم المجتمع ومواساته المختلفة ، وتفتح لهم الطريق لتكوين معان وقيم جديدة من خلال علاقاتهم ببيئتهم ، وهذا بالتحديد ما تتضمنه الثقافة .

على ان المدرسة لاتقوم بنقل الثقافة كما هى او كيفما اتفق ولكن هناك بعض الشروط والتحفظات التى يجب مراعاتها فى عملية النقل الثقافى . (٢)

---

(١) جوسلين ، المصدر السابق ، مصدر سابق .

(٢) ج . ف . نيللر ، انثروبولوجيا التربية : الاصول الثقافية للتربية (ترجمة محمد منير مرسى واخرون) مصدر سابق ، ص

١ـ ضرورة الاختيار بين عناصر الثقافة المختلفة، فالمدرسة عليها ان تختار من بين عناصر الثقافة ماهو طيب ونافع وملائم، ويمثل هذه العملية (الاختيار) وظيفة اساسية من وظائف المدرسة، وشرطا رئيسيا فى نقل الثقافة.

٢ـ ضرورة تبسيط الثقافة ، واعادة انتاجها بما يتناسب مع مستوى نضج الطلاب، طبقا للمرحلة العمرية التى يمرون بها ، وايضا طبقا لسابق الخبرة التى تم تزويدهم بها.

فليس من المعقول الافتراض بقدرة هوءلاء التلاميذ على استيعاب كافة العناصر الثقافية المتراكمه فى المجتمع ، وبنفس الاسلوب التى توجد عليه. ولعل هذه المهمه ايضا من اهم المهام التى يجب اخذها فى الاعتبار عند الاشارة الى دور المدرسة فى نقل الثقافة. ان ذلك يعنى ان المدرسه تقوم بالتخلص من التكرار فى العناصر الثقافية، كما تقوم بتجميع العناصر المتشابهة وترتكز على القوانين العامه التى تفسر مجموعة من الظواهرالمشتركة فى ان واحد (اقتصاد الثقافة) حتى يمكن تقديم اكبر كم فى اقل وقت وبأقل جهد ممكن.ولعل هذا ماحدا بكثير من العلماء ,الان الى الاهتمام باجراء العديد من دراسات الحاله المتعلقة بالعوامل الثقافية التى تعمل عملها فى سلسلة من المواقف التربوية . يوءكد جورج سبندلر ان المساهمة الرئيسية التى يمكن ان تقدمها الانثروبولوجيا للتربية هى ان تقدم فى وقت واحد مجموعة من المعلمات المحققه والواقعيه. وذلك بتحليل جوانب مختلفة من العملية التربوية فى مجالها الاجتماعى الثقافى.(١)

---

(١) ج.ف. نيللر ، انثروبولوجيا التربيه :الاصول الثقافية للتربية (ترجمة محمد منير مرسى واخرون) مصدر سابق، ص٢٧.

رابعا : امداد المؤسسات بالقوى البشرية :

من المعروف ان على كل مجتمع مسئولية تحديد الأعضاء الذين يتولون الوظائف الاساسية ، ويؤدون الادوار الضرورية اللازمة لاستمرار المجتمع وتقدمه. وطبيعة الحال تتضمن هذه الوظائف المتاحة مسئوليات ومطالب غير متساوية من شاغليها. والنظام التربوى — عن طريق مدارسه ومعاهده ومؤسساته المختلفة — يقوم باعداد هؤلاء الاعضاء، وتكوين وتنمية هذه الكوادر البشرية المدربة مهنيا ، لمواجهة حاجات وتخصصات محددة كالطب والقانون ولقيادة حركة الفكر والثقافة والتجديد فى المجتمع.

وبقدر مايكون النظام التربوى واعيا بهذه المهمة، وبارتباطاته بالنظم الاجتماعية المختلفة ، يكون قادرا على الاسهام فى امداد المجتمع بالقوى البشريه القادرة على تمكين هذه النظم الاجتماعية المختلفة من اداء مهامها ووظائفها ، وبالتالى يستطيع المجتمع اذا ما استطاع ان يحدث تنسيقا واعيا بين هذه النظم المختلفة — ان يتقدم تقدما طبيعيا. (١)

وبالنظر الى وظائف المدرسة ومعاهد التعليم المختلفة يؤكد جوسلين فى كتابه " المدرسه والمجتمع العصرى" انها تعمل بالفعل كجزء لايتجزأ من عملية تحديد مكانة الفرد باربع طرق اساسية :

---

(١) فاروق العادلى ، الانثروبولوجيا — التربوية ، مصدر سابق ص ٣٣.

١ـ بتهيئة البيئة التى يستطيع فيها الطفل اظهار قدراته.
٢ـ بتوجيه الافراد الى الطرق التى تؤدى بهم الى المهن المختلفة.
٣ـ بامداده بالمهارات الخاصه الضرورية لاداء متطلبات مختلف الوظائف.
٤ـ باضفائها على الفرد امكانه المميزه للمدرسة نفسها.

ومع انتشار التعليم الجماهيرى ونمو التعليم العام ، اصبح فى مقدور اى طفل ـ من الناحية النظرية ـ الحصول على المهارات الضرورية لاداء اعمال اية وظيفة فى المجتمع فى حدود قدراته الخاصة (١). وبصرف النظر عن تنوع معايير الالتحاق بالبناء المهنى فى المجتمع المعاصر، الا اننا نستطيع ان نؤكد هنا: ان المدرسة باعتبارها احدى الوسائط التربوية، تلعب دورا فى اتاحة فرصا متكافئة امام الاطفال لاظهار قدراتهم ومهاراتهم نحو التخصص والعمل ، وان التحصيل المدرسى يوجد اختلافا كبيرا فى انواع الفرص المتاحة لفرد بعينه ، بصرف النظر عما لديه من الصفات الاخرى المميزة. (١)

فاتاحة فرص تعليميه تتناسب وقدرات وجهد كل فرد، توفر له فرص العمل كحق من حقوق الانسان ، وتوفر له الكرامة وتضمن له مستوى معيشى افضل ، وقدرا اعلى من الرفاهية الاجتماعية كما انها تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات، كما ان ازالة الفوارق التى تحدد مراكز الافراد ووظائفهم فى المجتمع ، لاتتحقق الا بالتعليم فبالتعليم يتم الكشف عن قدرات الافراد وتوجيهها وتنميتها الى اقصى

---

(١) د. جوسلين ، المدرسة والمجتمع العصرى ، مصدر سابق ،ص٣٣
(٢) المصدر السابق ، نفس المكان.

درجة ممكنه ، وبقدر ماتصل اليه قدرات الافراد، يكون مركزهـم فـي المجتمع .(١)

ان ما يستوجب الاشارة هنا، هو أن التعليم يوثر أساسا في القيمة الاقتصادية، عن طريق تأثيره في المهارات الاجتماعية والماديـة والفكرية لنتاجه (أي التلاميذ) ، ولما كان التعليم قد اصبح اكثـر انتشارا، والصناعة اكثر تعقيدا فى متطلباتها فان التعليم قد اخـذ دورا تتزايد اهميته في تحديد معدل واتجاه التقيد الاقتصادى، ولقـد بذل علماء الاقتصاد عدة محاولات لقياس قيمة التعليم في النمـو الاقتصادى، وخلصوا الى ان قيمة الافراد المتعلمين تعتبر اكثـر الانواع اهمية فى تكوين رأس المال، وان عددهم ونوعيتهم واستخداماتهم تعتبر جميعا موشرا للقدره المنتجة للثروة فى البلاد.(٢)

ان مايجب التأكيد عليه هنا ان علم الاجتماع التربوى مثلـه مثل غيره من العلوم الاجتماعية التربوية الاخرى، يمارس وظائـف اجتماعية محدودة بدقة، ففي المجتمع الرأسمالى تعتبر الوظيفـة الايديولوجيا اهم هذه الوظائف. والتى تكمن فى رسم ووضع الطـرق

---

(١) محمد حافظ ، سوسيولوجيه التعليم : دراسة لظاهرة التفوق الدراسى (محاضرات القيت على طلاب وطالبات قسم الاجتماع بكلية الاداب جامعة المنصوره (مصر)، طبعه محدوده علـى الاستنسل ، ١٩٨٤، ص ٨٨.

(٢) Swift, D.F.: The Sociology of Education, Introductory Analytical Perspective, Op. Cit., pp. 102-103.

التربوية لحل المشكلات الاجتماعية، ان الغالبية العظمى من علماء الاجتماع التربوى (البرجوازيين) تؤكد على دور التربية الاجتماعى،وعلى قدرتها على تسوية التناقضات الطبقية. وحفز التقدم الاجتماعى ، ولهذا السبب تنال قضية التنشئة الاجتماعية اهمية بالغة كما تحتل عملية غرس المجتمع البرجوازى ، وتوجه سلوك الافراد الاجتماعى — رغم مافى ذلك من عقبات وعراقيل كثيرة — وظيفة من وظائف علم الاجتماع التربوى ، أن الوظيفة الايديولوجية لعلم الاجتماع التربوى البرجوازى تطبق بصورة رئيسية عن طريق صياغة نظريات تبرر المجتمع الرأسمالى وتعمل على تقويته وترسيخه. (١) اما فى المجتمع الاشتراكى فتعتبر دراسة متطلبات المجتمع من الجيل الفنى، وتحول هذه المتطلبات الى مهام محددة من مهام التربية ،وخلق النموذج المثالى لشخصية الفرد ، ان هذه الدراسة تعتبر اهم قضية يساهم علم الاجتماع التربوى مساهمة كبيرة فى حلها ، والتعليم فى المجتمع الاشتراكى انسانى لايهدف الى خدمة طبقة معينة، وانما يهدف الى خدمة المجتمع بكل طبقاته وفئاته ويهيئ الفرص لكل ذوى الاستعدادات لتنمية قابليتهم وقدراتهم لزيادة الانتاج ولزيادة رخاء المجتمع حيث يتيح للمواطنين تعليما يتفق والمقتضيات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، كما يوجه الى ضمان السلم وتوطيد العدل وتفاهم الشعوب.

وهكذا يبدو لنا ان الفرق بين وظيفة التربية فى المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية ، يدور اساسا حول مدى تسخيرها (أى التربية) لخدمة المجتمع، ان القضية الهامة هنا ليست وجود تربية او مدى اتساعها او شمولها بل وحتى ضرورتها ، وانما هى

---

(١) ريناتاغوروفا ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٣/١٠٤.

لمصلحة من توجه اليه هذه التربية ؟ وما هى مضمونها ؟ وماهى القوى المستفيدة من نتاج هذه التربية ؟ وما هى المصالح التى ستتحقق من ورائها ؟ (١)

(١) حول هذه الاختلافات انظر :
جورج كاونش، التعليم فى الاتحاد السوفيتى (ترجمة محمد بدران)، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧ ، ص ٧١.

الفصل الخامس

الصناعات الصغيرة ومشكلات التوطن الصناعى
والتنمية الأقليمية (دراسة حالة مصر)

الصناعات الصغيرة ومشكلات التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية (دراسة حالة مصر)

تمتد تجربة مصر فى قطاع الصناعات الصغيرة (*) إلى زمن بعيد ، لقد بدأت الصناعات الصغيرة تاريخياً على ضفاف وادى النيل فى صعيد مصر ، عندما برع الصانع المصرى القديم فى تشكيل المعادن للإستخدامات المختلفة اللازمة للحياة العامة ، وصنع الحلى ، وإستخدامات الحرب والسلم فى ذلك الوقت.. الخ

وإستمرت الصناعات الصغيرة فى مصر مزدهرة ومتطورة فى كافة العصور المتلاحقة وخاصة فى التاريخ الحديث ، فنرى فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، أحياء كاملة كانت - ومازالت - مركزاً حياً لصناعات مميزة ومتعددة ، مثل ما هو موجود - على سبيل المثال لا الحصر - فى خان الخليلى ، والنحاسين ، والخيمية ، والصاغة ، إلى غير ذلك من صناعات مختلفة شهد بها العالم كله ، مما دفع خليفة المسلمين إلى جمع الصناع والفنيين من مصر ، وترحيلهم إلى تركيا فى عصر الخلافة العثمانية (١) .

وعلى إمتداد القرنين الماضيين ، عاش المجتمع المصرى - والشرق الأوسط بشكل عام - مرحلة من تصفية الصناعات ثم العودة إلى التصنيع من جديد .. وإستمر تدهور الصناعات الحرفية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى . ومنذ ذلك التاريخ كان ثمة تطور آخر يشق طريقه وهو نمو الصناعة الحديثة القائمة على المصانع ، والذى بدأ فى حوالى التسعينات من القرن التاسع عشر ، وبلغ ذروته

فى العشرينات والثلاثينات من القرن الراهن . لكن الدلائل تشير إلى أن تزايد عدد عمال المصانع لم يعوض ما أصاب الصناعات الحرفية من تدهور إلا فى العشرينات أو الثلاثينات ، وأنه إبتداء من ذلك التاريخ فحسب ، بدأ عدد العاملين فى الصناعة فى التزايد بعد إتجاهه إلى التناقص (٢) .

وهناك محاولة مبكرة وجسورة قام بها محمد على فى العشرينات من القرن التاسع عشر وما أن حل عام ١٨٣٨ حتى بلغ حجم الإستثمارات فى المنشأة الصناعية حوالى ١٢ مليون جنية وبلغ عدد العاملين بها ٣٠,٠٠٠،وهو رقم بالغ الدلالة إذا عرفنا أن عدد السكان لم يتجاوز ٤ مليار نسمة فى ذلك الوقت (٣)

ووفقاً للإحصاءات الخاصة بعام ١٨٧٣ ، كان هناك حوالى ٣٠,٠٠٠ شخصاً يعملون فى الصناعات الحرفية والورش الصغيرة أو بالإصلاحات أو بالخدمات أو بإنتاج السلعة الصغيرة التقليدية وغيرها ويشير إحصاء ١٩٠٧ إلى زيادة هذا العدد ، منهم ٤٥,٠٠٠ من النساجين ، الأمر الذى يؤكد تزايد عدد هذه الفئة من الحرفيين بنسبة ٢٧٪ عما كانت عليه عام ١٨٩٧ وهى حقيقة يؤكدها إرتفاع قيمة الواردات من خيوط غزل القطن والحرير على إمتداد نفس الفترة بنسبة ٥٣٪ ، هذا وقد إستمرت بعض الصناعات الحرفية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية (٤) .

وخلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، شهدت مصر نمواً ملحوظاً فى المؤسسات الصناعية الصغيرة التى هى فى الواقع أقرب إلى الورش منها إلى المصانع ففى سنة ١٩٤٨ كان ٩٢٪ من العمال الصناعيين يعملون فى ورش يقل عدد العاملين فى كل منها عن خمسة عمال ، كما ان ٨٠٪ من هذه الورش لا تتجاوز إستثمارات كل منها ١٠٠ جنية إسترلينى ، بيد أن مصر قد

شهدت أيضاً خلال تلك الفترة عدداً من المؤسسات الصناعية الضخمة وعلى الأخص فى مجالات الغزل والنسيج وتكرير السكر والأسمنت. وكانت هذه المؤسسات برغم قلتها تشكل عصب الإنتاج الصناعى المصرى ويبدو أن نمط التصنيع المصرى خلال تلك الفترة يشبه إلى حد كبير نمط التصنيع فى دولة نامية أخرى كما هو الحال بالنسبة للهند. إن المصانع الصغيرة أو الورش تميل إلى الإنتشار حينما تندر العمالة وترخص الاجور، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلى إستثمارات ضخمة، وتتجنب بذلك النقص فى المهارات الفنية والإدارية العالية التى قد تحتاج إليها المشروعات الصناعية الضخمة (٥).

ومع أن التكنولوجيا والإدارة المستخدمة فى هذه الصناعات ذات طابع بدائى، غير أنه لا يمكن إهمال إنتاج هذه الصناعات بالنسبة للصناعات الكبيرة والمتوسطة. فليس صحيحاً أن الصناعة الحديثة كلها صناعة كبيرة، بل الصحيح هو أنها صناعة كبيرة تحيطها دوائر واسعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وإن هذا العالم من الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو فى الحقيقة عماد الصناعة ووعاء المعرفة الفنية فى عديد من الدول فأكثر من ٦٠٪ من صادرات اليابان الصناعية، تقدمها الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات العملاقة فى الولايات المتحدة، تعيش على آلاف من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تتخصص فى إنتاج أجزاء وسيطة بين المراحل الإنتاجية بكفاءة أكبر والسبب الوحيد فى الإنتعاش الإقتصادى فى إيطاليا هو تمتعها بصناعة متوسطة وصغيرة بالغة الكفاءة، وتعرف فرنسا والمانيا نفس الظاهرة. والصناعة الصغيرة ليست فقط إستهلاكية بل هى عادة تقوم بتصنيع الأجزاء الأكثر صعوبة فى الإنتاج الصناعى المعقد فشركات الطيران تعتمد على آلاف الموردين الصغار والمتوسطين، وشركات I B M تشترى آلاف القطع من مشروعات صغيرة ومتوسطة. الصناعة

الصغيرة ليست صناعة حرفية بل هى فى معظم الأحيان صناعة التقدم . ولذلك لم يكن غريباً أن تبدأ دعوة « الصغير الجميل » من أكثر الدول الصناعية تطوراً (٦) .

إن الملاحظة الواجبة التسجيل هنا ، هى أن تغطية المؤسسات الصغيرة فى أى مسح إحصائى ، تعتبر مهمة بالغة الصعوبة ، وإحصاء هذه المؤسسات الصغيرة لا يرتكن الـ. نسبة دقة عالية ، ولا يمكن أن يكون جامعاً بأى حال وخاصة إذا كان بعض النشاطات يتم مزاولته فى المزرعة أو فى المنزل ، أو عندما تكون هذه النشاطات موسمية ، او يشتغل بها عمال مؤقتين ، أو لبعض الوقت . إن ذلك لا يعنى قط الإقلال من شأن هذه المؤسسات ، أو تدنى أدوارها ، بقدر ما يمثل صعوبة نظرية تضع الباحثين أمام مسئوليات جسيمة ، يلتزم الوفاء بها [illegible] وجهداً كبيرين .

ويتعدى دور الصناعات الصغيرة ، الدول المختلفة إلى الدول المتقدمة - كما هو الحال فى اليابان - إذ تتمتع هذه الصناعات الآن - فى تلك الدولة - بأهمية كبرى . [illegible] ذلك إلى أن الصناعات الصغيرة لا تمثل مرحلة إنتقالية فى تاريخ التطور الإقتصادى الصناعى للدول المتقدمة - بالرغم من ان هذه التطور قد أتجه نحو الوحدات الإنتاجية ذات الحجوم الكبيرة لتحقيق مزايا الإنتاج الكبير ، إلا انه فى نفس الوقت تزايدت أهمية الصناعات الصغيرة بعد ان تكيفت مع هذه المتغيرات ، واقتصرت على الأعمال التى تكمل نشاط هذه الوحدات ، ودون ان تنافسها ، فلكل دوره فى بناء الإقتصاد القومى إن ذلك يعنى الا يكون القطاع الحديث منافساً للقطاع التقليدى حتى يظل القطاع الحرفى موجوداً ، وتكون أمامه فرصة جيدة للإزدهار تسمح له إنه يقوم بدوره فى توفير مصدر العمل لجزء من القوى العاملة .

وتعتبر أحد أهم أسباب التقصير فى سياسات الاستثمار فى الدول النامية عدم قدرتها على معرفة أهمية المشروعات الصغيرة فيما تحقيق التنمية واستيعاب فائض العمالة، ومن ثم تطوير التكنولوجيا المناسبة لمثل هذه المصانع الصغيرة .

لقد كان من خصائص الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر ، التضاعف السريع لعدد المصانع الصغيرة ، وليس فقط ظهور عدد قليل من المشروعات الصناعية العملاقة فى مرحلة لاحقة من مراحل التصنيع . ويمكن تنظيم العملية الإنتاجية فى القطاع الصناعى الحديث ، والكثافة العمالية فى القطاع الحرفى فى مختلف فروع الصناعة الواحدة ، وهذه الطريقة مستخدمة فى اليابان عن طريق وجود عدد من الصناعات الضخمة التى تستخدم الكثافة الرأسمالية العالية والمتقدمة ، وبجانبها عدد كبير من المصانع الصغيرة التى تعتمد على الكثافة العمالية *. ففى مجال صناعة بناء السفن على سبيل المثال ، أعطت شركات كبيرة أعمالاً لعدد ٥٣١ مقاول من الباطن عام ١٩٥٦ ، وهذا الأسلوب فى تنظيم العملية الإنتاجية داخل الصناعة الواحدة قد ساعد على بقاء الصناعة ، ولم تعمل المصانع الكبيرة على منافستها فى الإنتاج ، بل على العكس من ذلك تماماً ساعدتها على تطوير أساليب العمل داخل هذه المصانع ، وقدمت لها القروض اللازمة لذلك الهدف ، وعملت على إستخدام هذه المصانع ، وقدمت لها القروض اللازمة لذلك الهدف . وعملت على إستخدام هذه المصانع فى إنتاج أجزاء تدخل فى السلعة التى تنتجها المصانع الكبيرة (٧) .

وعلى الرغم من أن تنمية الصناعات الصغيرة يمكن أن تحقق للدول النامية العديد من المكاسب الإقتصادية والإجتماعية ، فإن عدم الإهتمام بتنمية هذه الصناعات حرم هذه الدول من الحصول على تلك المكاسب . كما أن هذا الرأى

يضيف بأن تنمية الصناعات الصغيرة يمثل أحد العوامل المؤثرة على تقدم الصناعات كبيرة الحجم ، لذا فإنه من الضرورى الإهتمام بتنمية الصناعات الكبيرة والصغيرة من خلال رؤية أكثر واقعية والتى تتمثل فى أن كلا منها مكمل ومدعم للآخر . يتأسس على ذلك ضرورة الإهتمام بالنشاطات التى تقع خارج نطاق المصانع الحديثة ، وفى الدول النامية غالباً ما تلعب الصناعات التحويلية الصغيرة دوراً هاماً متعدد الجوانب . ويعزى إليها جزء هام من العمالة، تؤدى دور مدرب المهارات ، تزود النازحين من القرى بوسيلة ينفذون منها إلى الإقتصاد الحضرى.وفى البلاد التى لا تزال فيها الحرف التقليدية قائمة حتى الآن ، يمكن أن يسهم قطاع الصناعة الصغيرة ، بشكل كبير فى عائدات النقد الأجنبى من خلال بيع هذه المنتجات فى الداخل وتصديرها للخارج .

وهناك حالات يلعب فيها قطاع الصناعة الصغيرة دوراً مثيراً للإهتمام فى حركة التصنيع « تجربة اليابان ، تجربة الهند ، تجربة كوريا .. إلخ » فإسهام المصانع الصغيرة فى حركة التصنيع يعتمد إلى حد ما ، على قوة وطبيعة العلاقة الإرتباطية بينها وبين المصانع الحديثة ، فالتعاقد من الباطن مثلاً يهيىء للقطاع « الصغير » سوقاً جديداً ، ويزوده فى بعض الحالات برأس المال العامل ، كما أنه يقدم له المساعدات الفنية على نحو مامر بنا قبلاً ، وفى مقابل ذلك يفيد القطاع « الحديث » من التكاليف الأكثر إنخفاضاً ، وسهولة الحصول على العمالة والخبرة وهذه الحركة الواسعة ترفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد فى الاقتصاد ، ويتحقق تبعاً لذلك مكاسب أخرى نتيجة لأن كل قطاع يولد وفورات خارجة لفائدة القطاع الآخر (٨) .

ونظراً لأن القطاع العام الصناعي في مصر بمعدلات نمو الحالية يصعب عليه وحده أن يواكب خطط التنمية الطموح للاقتصاد القومي ، سواء من حيث زيادة نمو الصادرات ، وإستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة ، أصبحت الصناعات الصغيرة هي المدخل الملائم الذي تتجه إليه جهود التنمية في مصر ، فمع الزيادة الهائلة في عدد السكان ، والقيود المفروضة على التوسع في المساحة المنزرعة ، وفي الأخذ في الإعتبار ضرورة تنويع الصادرات المصرية في خلق سلع ومنتجات جديدة وغير تقليدية للتصدير ، حتى لا تعتمد حصيلة الصادرات على موارد غير مستقرة ، لذا فإن تحقيق التنمية الصناعية السريعة هو التحدي الذي يجب على مصر أن تواجهه . وقد أوضحت النتائج المستخلصة من مختلف الدراسات التي أجريت ، أنه في عام ٢٠٠٠ يجب على مصر أن تصدر ٤٠٪ من إنتاجها الصناعي . وأن يرتقي مستوى هذا الإنتاج (الجودة) بحيث ينافس بكفاءة مثيلة في الأسواق العالمية . ومن هنا برز الإهتمام بالقطاع الخاص والصناعات الصغيرة خاصة المغذية للصناعات الكبيرة.(٩)

ومن إستعراض نتائج الأعمال في قطاع الصناعات الصغيرة ، ومن دراسة الطبيعة التمويلية والتنظيمية والإدارية ... ألخ ، يستقر الرأي على دورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في حدود الوقائع الآتية : (١٠) .

١- خلق فرص عمل جديدة : فمن المعروف أن الدول المتخلفة تعاني من البطالة بأنواعها المختلفة ، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تؤدي دورها من خلال خلق فرص عمل في أماكن تواجد هذه العمالة العاطلة . ولهذا فإن هذه الصناعات تحول دون تدفق الأفراد إلى المدن الكبيرة سعياً وراء فرص عمل غالباً ماتكون هامشية ، حيث لاتضيف إلى الناتج القومي ، وإنما تمثل ضغطاً مكثفاً على

المرافق الأساسية لهذه المدن ، ضغطاً يقلل من كفاءتها . يترتب على ذلك أن إقامة مزيد من الوحدات الصناعية في المدن الكبرى ، أصبح الآن غير مرغوب فيه ، ويقتضى الأداء في هذا الاتجاه الصحيح ، أن نعمل على توزيع هذه الوحدات على المدن الصغرى والمناطق الريفية . ويمكن للصناعات الصغيرة أن تحقق في ذلك دوراً هاماً ، خاصة في صناعة بعض الأجزاء أو المكونات لحساب المصانع الكبيرة ، فضلاً عن استخدام الأيدى العاملة المتوفرة ، وهى بذلك تدعم وتنوع الهيكل الصناعى ، وتزيد الانتاجية الصناعية للدولة ، وتقوم بدور فعال في دعم اللامركزية الصناعية التي تفتح فرص العمل في مختلف الأقاليم دون تمييز بين منطقة وأخرى .

٢- تكوين الكوادر الادارية المحلية : حيث تعتبر المصانع الصغيرة في واقع الأمر بمثابة معمل تجارب بالنسبة للأفراد ، لمواجهة مشاكل الادارة والانتاج، ولهذا تكون هذه المصانع هي المكان الطبيعى للتدريب ، تمهيداً لتطبيق ذلك في الوحدات الانتاجية الكبيرة . الأمر الذى يعنى أن الصناعات الصغيرة تمثل الخطوة الأولى نحو التصنيع في مراحله الأولى .

٣- استخدام الموارد : تساعد الصناعات الصغيرة على استثمار المواد الأولية الموجودة في أماكن معينة ، وتصنيع بعض مخلفات المصانع الكبيرة ، ولأن طلب هذه المصانع لرأس المال ليس كبيراً ، فإن استغلال هذه الموارد يعنى أن البديل لذلك هو تركها دون استغلال . ومن هنا تظهر أهمية هذه الصناعات .

ولننتقل الآن إلى صورة أخرى تتعلق بتوزيع الأحجام في الصناعة المصرية، فهناك أكثر من احصائية ترسم حدود هذا التركز الحجمى . فعلى مستوى القاعدة ثم ابتداء « الصناعة الصغيرة » ، و « الصناعة الكبيرة » وهى اصطلاحا

وبالتعريف الرسمى بأيقل ومحيرة عدد العمال بالوحدة على ١٠ عمال على الترتيب . الأولى بالطبع قطاع خاص كلها ، والثانية قطاع عام فى أغلبها .

وبيانات الجدول التالى (جدول رقم ١) تسمح لنا بإجراء تمييز بين قطاع من المؤسسات الصناعية الصغيرة الحجم أو القطاع الحرفى ، وقطاع صناعى «حديث» هو قطاع المؤسسات التى تستخدم ١٠ أشخاص فأكثر .

جدول رقم (١)

توزيع القيمة المضافة والعمالة حسب حجم المؤسسات الصناعية ١٩٧٢/١/١

		مؤسسات تضم أقل من ١٠ مستخدمين		مؤسسات تضم ١٠ مستخدمين فأكثر		المجموع
		عدد	٪	عدد	٪	
القيمة المضافة (بآلاف الجنيهات)	صناعة	٢٠٧٨١٧	٣٢.٦	٤٢٨٦٨٣	٦٧.٤	٦٣٦٥٠٠
	صناعة تحويلية	٢٠٢١٩٦	٣٤.٢	٣٨٩١٠٤	٦٥.٨	٥٩١٣٠٠
عدد المستخدمين	صناعة	٤٢٨٣١٣	٣٩.١	٦٦٥٩٨٧	٦٠.٩	١٠٩٤٣٠٠
	صناعة تحويلية	–	–	–	–	–

المصدر : إحصاءات الانتاج الصناعى ٧١ / ١٩٧٢ ، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، يوليو ١٩٧٧ .

ويمكننا التشديد على الأهمية المستمرة لقطاع صناعى ذى طابع حرفى ، ففى ٧١ / ١٩٧٢ كانت المؤسسات التى تضم أقل من ١٠ عمال مصدر حوالى ٣٣٪ من القيمة المضافة الصناعية ، وتشغل حوالى ٤٠٪ من عمال الصناعة فى ذلك الوقت (١١) .

وفيما يتعلق بحجم الانتاج والمنشآت الصناعية ، نجد أنه طبقا لبيانات تعدادى السكان والمنشآت لسنة ١٩٦٠ ، أن نسبة مرتفعة من عمال الصناعة (٢٧٪) يعملون بالمنشآت الصغيرة جداً ، والتى لايتجاوز عدد العاملين بها تسعة أفراد . وهى نسبة تمثل ٣٦٪ من مجموع عدد العاملين بالصناعة ككل[١٢].

وعلى الرغم من أن الخطة الخمسية الأولى قد أدت إلى ارتفاع المكانة النسبية للصناعة المصرية داخل الاقتصاد القومى (٢٨٪ من مجموع الدخل القومى) ، إلا أن البناء الصناعى ككل ظل يعتمد على المشروعات الصناعية الصغيرة ، ففى أوائل الخمسينات نجد أن ٨٠٪ من المؤسسات الصناعية الصغيرة يعمل فى كل منها مالا يزيد عن ١٠ عمال وخلال الفترة التالية نلاحظ أن المؤسسات الصناعية الكبيرة تشكل نسبة محدودة للغاية من العدد الكلى لمجموع المؤسسات الصناعية المصرية ، وإن كانت - مع ذلك - تضم نسبة كبيرة من قوة العمل الصناعية ، وتسهم بنصيب وافر فى حجم الانتاج الصناعى . أما تفسير ذلك فيعود إلى ماتتمتع به المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم من مزايا نسبية لاقتصاد دولة نامية تعانى من تضخم سكانى ، وندرة فى رؤوس الأموال[١٣].

أما التعداد الصناعى لعام ١٩٦٤ ، فقد أشار إلى أن ٩٥ ٪ من المؤسسات الصناعية يعمل بها أقل من ١٠ عمال. وهنا نجد مرة أخرى استمراراً فى نمو وازدياد عدد المشروعات الصناعية الصغيرة. وإذا ما استبعدنا فئة «المؤسسة التى يعمل بها عامل واحد فقط» فإننا سنجد فيما بين سنتى ١٩٦٠، ١٩٦٤ أن نسبة العاملين فى المؤسسات التى يعمل بها أكثر من عاملين، وأقل من تسعة عمال ستهبط من ٣٩٪، إلى ٣٥٪ بينما سترتفع نسبة المؤسسات

التى يعمل بها أكثر من عشرين شخصاً من ٤١٪ إلى ٤٥٪ من مجموع العاملين الصناعين المصريين (١٤)

وقد سجل تعداد ٦٦ / ١٩٦٧ للانتاج الصناعى، نحو ١٤٤ ألف منشأة يعمل بها أقل من ١٠ عمال، وتوفر هذه المنشآت عملاً لما يزيد عن ٢٨٣,٩٠٠ عامل أو مايقرب من ٣٣٪ من اجمالى قوة العمل الصناعية، ويقدر نصيب هذه الورش من إجمالى القيمة المضافة فى قطاع الصناعة بنحو ١٦٪ . والغالبية العظمى (٥١,٤٪) من هذه الصناعات يقوم بها عامل واحد، ٩٣٪ يعمل بها أقل من ٥ عمال، ومتوسط العمالة فى هذه المنشآت الصناعية تبلغ عاملين . ويظهر فحص التوزيع القطاعى للمنشآت الحرفية ، سواء من حيث العمالة أو القيمة المضافة، أن أهم هذه الفروع الصناعية الصغيرة هى الملابس الجاهزة والأحذية، والأساس والمصنوعات المعدنية، والغزل والنسيج، الصناعات الغذائية والمخابز وطحن الحبوب، ووسائل النقل(والتى تتمثل أساساً فى صيانة واصلاح السيارات)، وهى كلها تمثل الاحتياجات الأساسية للجماهير (١٥) .

والجدير بالذكر أن أرباب العمل يمثلون ٦٠٪ من إجمالى القوى العاملة فى ذلك القطاع، والباقى منهم عمالاً مأجورين أسبوعياً أو شهرياً وهناك نسبة لا تزيد عن ٥ ر٪ يعملون كإداريين أو فنيين . وتشير الإحصائيات أن ٨٦,٤٪ من العمال ذكور، وأن الأطفال يمثلون ٦,١٪، بينما تختص النساء بالنسبة الباقية (٧,٥٪) من القوى العاملة التى يضمها قطاع الصناعات الصغيرة فى مصر. والجدير بالذكر أيضاً، أن هذا القطاع رغم أنه لا يضم سوى ثلث العمالة الصناعية بوجه عام، إلا إنها يضيف ١٦٪ فقط من القيمة المضافة الإجمالية ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع العمالة فى قطاع الصناعات الصغيرة والقيمة المضافة الإجمالية فى مختلف الفروع .

جدول رقم (٢)

تقييم وضع الصناعات الصغيرة بالنسبة للصناعات الكبيرة من حيث إجمالي القيمة المضافة والعمالة في مختلف مجالات الصناعات الصغيرة (١٩٦٧).

الصناعة	القيمة المضافة الإجمالية (١٠٠٠)ج	النسبة المئوية من إجمالي الإنتاج	العمالة: العدد	النسبة المئوية للعمالة إلى إجمالي العمالة في الصناعات
الغذاء	١١٢٨٧	٢٥,٧	٣٨٣٨٥	٣٧,٨
المشروبات	١٠٨	٢,٨	٢٥٧	٤,٣
التبغ والدخان	٢٥١	١,٨	٢١٦	١,٧
النسيج	٤١٨٠	٣,٥	٣١٦٥٩	١١,٣
الملابس	١٣٦٦٦	٧٨,٤	٩٠٧٠٩	٩٠,١
الأخشاب	٢٧٢٣	٧١,١	١٦١٤٨	٨١,٩
الأثاث والمفروشات	٦٦٦٨	٧٢,١	٢٧٨٤٩	٧٤,٨
الورق	٤٢٩	٤,٧	١٠٦٧	٢,٣
الطباعة	٩٨٩	١٣,٨	٣٣١٢	١٩,٦
الجلود	١٣٨٥	٥٦,٤	٣٣٦٦	٥٣,٤
الكاوتش	٧٦	٢,٦	٢٩٣	٦,٦
الكيماوية	٤٣٣	١,١	٩٢١	١,٩
البترول	١	٠,٠	١٠	٠,١
المنتجات الغير معدنية	٢٧٣٥	١٧,٥	٨٨٤٦	٦١,٣
تصنيع المعادن	٥٣٨	٢,٩	١١٨٦	٤,٩
منتجات معدنية	٥٤٩٣	٣٥,٤	٢٧٧٠٦	٥٢,١
آلات غير كهربائية	٣٥٨	١٣,٧	٢٤٤١	٢١,٤
آلات كهربائية	٩٤٣	٨,٧	٣٨٢٥	٢٥,٤
وسائل نقل	٣٢٨٤	٣٣,٦	١٨٧٩٠	٤٩,٦
أنشطة مختلفة	١٥٩٥	٣١,٣	٦٩١٤	٥٠,٨
إجمالي الصناعات الصغيرة	٥٧١٥٢	١٥,٧	٢٨٣٩٥٥	٣٢,٦

المصدر : مابرو وخدمات التصنيع في مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٣ - السياسة والأداء، مصدر مذكور، ص١٦١ استناداً إلى احصاء الانتاج الصناعي لسنة ١٩٦٧ القسمين الأول والثاني .

ويتركز القسم الأعظم من الصناعة الحرفية في المراكز الحضرية ، بنسبة ٦٣٪ من اجمالي عدد المنشآت ، ٦٩٪ من العمالة ، ٧٩٪ من اجمالي القيمة المضافة . وغالبية هذا القسم يتوطن في القاهرة والاسكندرية . أما الكثافة الرأسمالية في هذا القطاع الحرفي فهي ضئيلة للغاية ، إذ لايزيد رأس مال ٧٤٪ من اجمالي المنشآت عن مائة جنيه ، ويقل رأس مال ٩٧٪ عن ألف جنيه . ويلاحظ أن العديد من المنشآت الصغيرة في بعض الصناعات ، لم يقوَ على الصمود أمام منافسة المنشآت الكبيرة التي تنتج نفس المنتجات في ظروف أفضل، (والتي غالباً ماتكون في المراكز الصناعية الكبيرة) مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية ، وأحياناً المطلقة لعدد المشتغلين بالمنشآت الصناعية الصغيرة في بعض المحافظات ، بما في ذلك المحافظات التي يقل فيها النشاط الصناعي ، وقد ساهم ذلك في ظاهرة التركز الصناعي في مصر ، وذلك بسبب عدم توجيه الاهتمام السكاني لتنمية المنشآت الصغيرة (١٦) .

أما بالنسبة لنمط الصناعة من حيث التركز أو حجوم المنشآت الصناعية ، فيبين الجدول رقم (٣) أنه فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة جداً ، والتي يتراوح عدد المشتغلين بها بين (١ ، ٤ فرد) ، فهي موجودة بجميع المحافظات ، وأن عدد المشتغلين بهذه المنشآت الصغيرة جداً يتعدى خمسون في المائة من اجمالي عدد المشتغلين بالصناعة التحويلية بثلاثة عشرة محافظة (أي مايزيد عن نصف محافظات مصر من حيث العدد) ، ويتراوح بين ٢٠ - ٤٩ في ثماني محافظات، ويقل عن ٢٠٪ في أربع محافظات . وهذا باضافة عدد المشتغلين بالمنشآت التي يشتغل بها من ٥ - ٤٩ (الى المنشآت التي يشتغل بها من ١ - ٤ فرد) ، نجد أن نسبتهم ترتفع جدا في معظم المحافظات . وعلى ذلك نستطيع أن نلاحظ ما للمنشآت الصغيرة الحجم من أهمية كبيرة في هيكل الصناعة التحويلية في معظم محافظات مصر (١٧) .

جدول رقم (٣)

التوزيع التكرارى للأهمية النسبية لعدد المشتغلين بفئات حجوم المنشآت

في محافظات مصر

فئات الأهمية	التكرار		
٢٠٠ -	٤	١٤	٥
٥٠٠ -	٨	١١	٦
٥٠٠ فأكثر	١٣	..	٧

المصدر : حسن عبد العزيز ، خريطة صناعية لجمهورية مصر العربية ، ورقة عمل من بحث التصنيع والسكان ، في : دراسات سكانية ، المجلس القومي للسكان ، العدد ٤٧ ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ١١ .

وما يتوفر من بيانات عن حجوم المنشات الصناعيه على مستوى المراكز ، يمدنا إلا بفكرة أولية جدا عن المتوسط الاجمالى لعدد المشتغلين بالمنشآت جمالى الصناعة التحويلية على مستوى المركز . وهنا نجد أن سيطرة الحجوم صغيرة للمنشأة قد أدى إلى خفض هذه المتوسطات الاجمالية بدرجة كبيرة جدا . على سبيل المثال نجد أن متوسط عدد المشتغلين فى المنشأة بمحافظة القاهرة يتعدى ٤,٤ ، وبالاسكندرية ٨,١٠ ، ويقل هذا المتوسط ويصل إلى مايقرب من واحد أو اثنين بكثير من المحافظات الأخرى ، ويبلغ متوسط عدد المشتغلين بالمنشأة فى مركز شبرا البلد ٥٥,٤ وهى بذلك تعد أكبر متوسط بالجمهورية[١٨] .

ولعله من الأوفق الآن أن نستعرض جانباً من المشكلات والثغرات التى تواجهها هذه الصناعات ، واقترح ماهو مناسب لتنميتها ، ذلك أن تنمية الصناعة الصغيرة يمثل أحد العوامل المؤثرة على تقدم الصناعات كبيرة الحجم ذاتها .

وتؤكد بعض الدراسات التى قامت بها منظمة تنمية الصناعات للأمم المتحدة (اليونيدو) لتقييم الصناعات الصغيرة فى مصر ، على قضية هامة هى، ضرورة مواجهة ودراسة المشكلات التى تعترض هذه الصناعات ، وتقديم الدعم المناسب لها ، ومساعدتها لإقالتها من عثراتها ... الخ .

ومن المشكلات الكبرى فى هذا الصدد ، مدى امكانية استخدام سياسات التوطن الصناعى فى تحقيق أهداف التنمية الاقليمية . ومن ثم فإن برامج تنمية الهياكل الأساسية والنهوض بالزراعة وغير ذلك من الاجراءات ، قد يكون أنفع لبعض الأقاليم من وجهة نظر بعض المنظرين من توطين المشروعات نفسها .

ان قرار توطين أى مشروع صناعى فى مكان معين ، قد يعادل فى أهميته من حيث تأثيره على التنمية فى الدولة وأقاليمها ـ قرار تنفيذ المشروع فى حد ذاته ، فالانتاج لايمكن أن يتم فى فراغ ، ولذلك فإنه ليس من المناسب تقرير ماهية المنتج دون مراعاة للمكان الذى سينتج فيه ، كما أنه من غير السليم أيضا تحديد موقع الانتاج قبل معرفة السلعة التى ستنتج فيه .

لقد أصبحت مشكلة اتخاذ قرار توطين المشروعات الصناعية أكثر تعقيداً عما كان عليه الوضع فى أى فترة سابقة . وقد ترجع هذه التعقيدات فى جزء منها أساساً إلى أن الاهتمام لم يعد مركزاً على توطين المشروع الفردى فقط ، ولكن تحول الاهتمام أيضاً إلى توطين المشروعات من اجل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في اطار تخطيط قومي شامل ، بالاضافة إلى ذلك أن أصبح قرار توطين المشروع ليس معزولاً عن قرارات أخرى قد لايعرف القائمين على المشروع شيئاً عنها (١٩).

إن سياسات التنمية الاقليمية ينبغي أن تعنى أساساً بالبشر ، لا بالأرض في حد ذاتها ، وإن الحاجة إلى التنصنيع لاتستدعي بالضرورة تصنيع كافة الأقاليم الادارية ، ولذا فإن الهجرة بين الأقاليم يمكن أن تسمح باستغلال أنماط التوطن المثلى من ناحية ، وتساعد على تبيق الفوارق بين الدخول الفردية تدريجياً من ناحية أخرى .

وتكشف تجارب الدول النامية ، أن النشاطات الاقتصادية وخاصة النشاط الصناعي تميل إلى التركز في مناطق حضرية معينه - على نحو ما مر بينا قبلاً - تتمتع بميزات اقتصادية كثيرة (أي تتوافر فيها الهياكل الأساسية ، والأسواق الواسعة نسبياً ، والمستويات التعليمية المرتفعة ، ومن ثم يتوفر فيها الفنيون والمهنيون المهرة) . فضلاً عن سهولة الاتصال بالهيئات الحكومية ومديري المشروعات الأخرى . وينجم عن ذلك مشكلة الفوارق الاقليمية التي ينبغي تخفيف حدة اثارها تدريجياً ، على اعتبار أن ذلك يعد من الأهداف المشروعة ، والضرورية للتنمية . بيد أن السياسة الاقليمية لايمكن أن تهدف إلى تنمية كافة المناطق صناعيا بدرجات متساوية ، وإنما ترمى تلك السياسة إلى تنمية كل منطقة او اقليم إلى اقصى درجة ممكنة ، ومن ثم ينبغي أن تسترشد سياسات التنمية الاقليمية بمعيار « التشتت الانتقائي » بمعنى اختيار مناطق النمو من بين الأقاليم الأقل نمواً في الدولة ، كما ينبغي أن تكون الجهود المبذولة لمقاومة الاتجاه القوي إلى التركز الصناعي بسلسة وتدريجية ، وأن تقوم على أساس معيار عام هو تحقيق التوازن بين الأربحية الاقتصادية والأربحية الاجتماعية ، الذي يتفق

على أكمل وجه مع الأهداف القومية لكل دولة ، كما يجب أن تكون للأربحية القومية ، الأولوية على الأربحية التجارية ـ سواء في التخطيط للاقليمي أو التخطيط القومي [٢٠].

ورغم التسليم على نطاق واسع بأن التنمية الصناعية ضرورة لازمة لاستمرار النمو الاقتصادى ، إلا أن ذلك لايستتبع بالضرورة وجوب تحقيق التنمية الاقليمية عن طريق التشتت عن طريق سياسات التوطن الصناعي ، وتفضيل ذلك على مساعدة القطاعات الأخرى . ومن ثم فإن برامج تنمية الهياكل الأساسية والنهوض بالزراعة وغير ذلك من الاجراءات قد يكون أنفع لبعض الأقاليم من التصنيع ، ويتوقف الأمر بدرجة كبيرة على الحدود الزمنية المستهدفة ، فقد تكون التنمية الصناعية لإقليم أقل تقدماً ، مرغوبة فى الأمد الطويل ، ولكنها تعتبر متعذرة تماماً فى المراحل المبكرة للتنمية الوطنية ، وعلاوة على ذلك فإن تصنيع الأقاليم الأقل تقدماً لايعنى بالضرورة أنه يجب اقامة صناعات تحتاج إلى كثافة عنصر رأس المال فى تلك المناطق .

يمكن الاتفاق أيضا على ان جانباً من المشكلات الأساسية التى تواجه الدول النامية فيما يختص بقضية التوطن ، يعود إلى أن فرص العمالة على نطاق واسع، تتركز عادة فى عدد قليل من المراكز الحضرية . ويقتضى هذا الوضع الاختيار بين النزوح إلى المناطق الحضرية فى الدولة ، او توفير فرص العمالة محلياً . مع مافى الخيار الأول من صعوبة بالغة . ويمكن رفع نسبة توطين الصناعات الصغيرة فى مصر بعيداً عن المدن الكبرى ، بتشجيع الصناعات الريفية وكذا بتوطين بعض الصناعات المتوسطة فى المناطق الريفية ، ومازالت الفرصة متاحة لاختيار نمط تركز الصناعة أو تشتيتها ، حيث ان الصناعات المعتقد بقدومها قد تكون أكثر من تلك القائمة فعلا ، ومازالت مصر تفتقد إلى

تنظيمات حازمة للتوطن الصناعى (ربما بسبب التشكك فى جدواها أو فى فاعليتها) . وقد أدى ذلك إلى اتخاذ القرار بالنسبة لكل حالة على حدة ، ولكنه أدى أيضا إلى نمط غير ملائم من التركز الشديد فى بعض المواقع ، وخلو مناطق بأكملها من النشاط الصناعى [٢١]. ولعل الحل الأمثل لمسألة توطن الصناعة هو تبنى سياسة متعادلة تجمع بين التركز المعقول والتشتت غير المبالغ فيه ، وليس اقدر على ذلك من نشر الصناعات الصغيرة فى كافة أقاليم مصر ، شريطة عدم تركزها هى الأخرى فى القاهرة والاسكندرية ، ويقترح فى هذا الصدد أيضا التوسع فى تأسيس الصناعات المساعدة التى تستعين القطاعات الاقتصادية الرائجة بخدماتها ، ولاتحتاج إلى تكاليف نقل مرتفعة ، ومثل هذه الصناعات تستفيد من ازدهار الصناعات التى تنتفع بخدماتها وتعمل على نقل النمو من القطاعات المزدهرة إلى القطاعات (الأقاليم) المتخلفة ، يدخل فى ذلك أيضا اقامة الصناعة الصغيرة التى تحتاج إلى كثافة فى الأيدى العاملة ، وتتجه إلى سد احتياجات الأسواق المحلية . ويراعى فى ذلك طبيعة هذه الصناعات ، ومدى تحفيزها للتنمية الصناعية (الإقليمية) ، وخصوصا أن مثل هذه الصناعات قد لايكون متوفراً فى كثير من المجتمعات التى تفتقد الهياكل الصناعية التى تتطلبها مثل هذه الصناعات الصغيرة المقترحة .

يثور فى هذا المجال أيضاً ، مسألة انخفاض وفورات الحجم ، كعامل من عوامل التوطن. فمن خصائص المنشآت الصناعية الصغيرة انخفاض وفورات الحجم بالمقارنة بالمنشآت الكبيرة ، نتيجة لانخفاض الطاقات الانتاجية وحجم الانتاج . ويتطلب تعويض هذا الانخفاض استفادة المنشآت الصغيرة من نوع آخر من الوفورات ، هى وفورات التجمع . ونقصد بوفورات التجمع ، الوفورات الناجمة عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للانتاج الصناعى الحديث فى منطقة

معينة ، بما فى ذلك المرافق الأساسية ، والخدمات التمويلية والفنية والتجارية ، وتسهيلات التدريب والتأهيل المهنى ، والطلب المناسب ... الخ . ويحذر البعض من أنه مالم تبذل الجهود للإفادة من هذه الوفورات ، فإن هذا التأثير قد يؤدى إلى تركز الصناعة تركزاً شديداً فى مركز حضرى واحد ، أو بضع مراكز حضرية قليلة على احسن الأحوال (٢٢).

وتثير هذه الوفورات بدورها مسألة هامة أيضا وهى : العلاقات المشتركة بين الصناعات بما فى ذلك مختلف مظاهر الارتباط بصناعات مستلزمات الانتاج، وبالصناعات المستهلكة للانتاج ... الخ . ويستنتج من هذه الدراسات - اجتهاداً - بأن من الأفضل توطين صناعات معينة بالقرب من الصناعات الرئيسية الموردة لمستلزمات الانتاج ، أو على العكس من ذلك بالقرب من الصناعات الكبرى المشترية لمنتجاتها على نحو مامر بنا قبل قليل . ولعل ذلك يسمح لنا بمناقشة مشكلة أخرى هى اقامة المجتمعات الصناعية . فلا ضرورة من تشتيت النشاطات الصناعية دون داع ، عند التخطيط لتنمية اقليم من الأقاليم، وإلى أنه يستحسن أن تقوم التنمية على اساس بناء مجتمعات انتاجية فى المراكز الاقليمية التى تكون بمثابة مراكز للنمو لتنمية الاقليم بأسره .

يتبقى فى اطار هذا العرض ، أن نناقش مسألتين هامتين ، تتعلق المسألة الأولى بدور الهياكل الأساسية باعتبارها عاملاًمؤثراً فى توطين الصناعة ، وتتصل المسألة الثانية بمشكلات تمويل الصناعات الصغيرة . أما عن المسألة الأولى فذلك يفرض علينا منذ البداية النظر إلى الهياكل الأساسية على أنها لاتتكون فقط من المرافق الاقتصاديه مثل الطاقة والنقل ، وإنما تشتمل أيضاً على مكونات اجتماعية مثل مستويات الصحة والتعليم ... الخ . ذلك أن

افتقار الدول النامية بوجه عام إلى مثل هذه التسهيلات ، يعرقل التنمية على المستويين الوطني والاقليمي وتشير تجربة السودان مثلا إلى انخفاض مستوى استهلاك الفرد من اللحوم ، رغم توفر الماشية فيها ولعل ذلك يرجع إلى تركز الثروة الحيوانية في اقليم واحد ، واستحالة توزيع منتجات اللحوم على بقية أجزاء الدولة بسبب عدم توافر وسائل النقل .

ويتسع عرض هذه الجزئية ايضا لإثارة بعض القضايا الأخرى ذات الصلة بها وهي ، أن بعض مشروعات الهياكل الأساسية ذات حجم كبير ويتطلب استثمارات ضخمة ، وأنه مالم تكن اقامة تلك الهياكل مرتبط بقيام عدد من المشروعات الانتاجية المباشرة في الاقليم ، فإن معدل الاستفادة منها يكون منخفضا ، ومن ثم تكون كلفة الهياكل الأساسية بالنسبة لكل وحدة من الانتاج النهائي مرتفعة .

ثمة مسألة أخرى تتعلق بكيفية توزيع الاستثمارات بين الهياكل الأساسية والأنشطة الانتاجية المباشرة ، حيث يلزم الاختيار بين الاتفاق على المشروعات الانتاجية المباشرة التي غالبا ماتكون قريبة من مراكز النمو القائمة فعلا وبين مشروعات اقامة الهياكل الأساسية في الأقاليم المختلفة . وفي مواجهة هذه المشكلة تؤكد تجربة الهند ان الاستثمارات الخاصة بها (ومعظمها من النوع الانتاجي المباشر) تتجه عادة إلى مراكز النمو ، على حين أن الاستثمارات العامة (والتي تنصب في معظمها على الهياكل الأساسية) توجه عن قصد إلى الأقاليم المتخلفة [٢٣].

وفيما يختص بالمسألة الثانية ونعني بها تمويل أو أقراض الصناعات الصغيرة ، فالواقع أن هناك عزوفاً واضحاً ، وتقاعساً كبيراً ، من جانب

الحكومات ومؤسسات الاقراض بتسويق ندعم الصناعات الصغيرة ، سواء عن طريق المشاركة فى رأس المال أو عن طريق القروض .

وبامكاننا الآن أن نتناول أهم المشكلات التى تواجه الصناعات الصغيرة ، والتى نرى أنها تشكل فى مجموعها تحدياً أساسياً للتنمية الاقليمية .

تلخص الدراسة التى قام بها فريق خبراء البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، مشكلات الصناعات الصغيرة فى مصر(٢٤) فيما يلى :

- عدم ملاءمة المواصفات المكانية فى غالبية المصانع القائمة من حيث المساحة وأسلوب البناء بالإضافة إلى عدم مناسبة ظروف العمل .

- تقادم الآلات والمعدات وتخلف المستويات التكنولوجية ، مما يؤدى إلى انخفاض معامل رأس المال / والعمل فى بعض المنشآت عن الحد الأدنى الذى يتفق مع مفهوم التصنيع الحديث . يؤكد ذلك انخفاض مساهمة الصناعات الصغيرة فى القيمة المضافة فى الصناعة (الثلث) ، إلى مساهمتها فى العمالة الصناعية (٥٤٪) . وقد قدر متوسط معامل رأس المال / العمل فى المنشآت الصناعية الصغيرة - فى ضوء الاستثمارات المخططة لعام ١٩٧٦/٧٥ بـ ٢٦٠٠ جنيه مصرى (حوالى ٤٠٠٠ دولار) ، وهذا الرقم الذى يعتبر هدفاً تخطيطياً ، مازال متواضعاً بالنسبة لمتطلبات التحديث التكنولوجى . وهذه النقطة تبين أهمية اعتماد تعريف ملائم للمنشأة الصناعية الصغيرة بالاستناد إلى معيارى العمالة ورأس المال .

- تخلف الأساليب الادارية والتنظيمية ، ونقص الخدمات الفنية الصناعية الأساسية ، ومن أهمها التصميمات الصناعية ، والتوحيد القياسى ، ومراقبة الجودة ، والصيانة والاصلاح ، وقصور المرافق الاساسية .

- إنخفاض مستوى مهارة العاملين .

- عدم انتظام عمليات توريد المواد الخام ومستلزمات الانتاج .

- صعوبة تسويق الانتاج .

- صعوبة الحصول على خدمات مؤسسات التمويل (انظر الجدول رقم ٤

جدول رقم (٤)

توزيع القروض المعتمدة من بنك التنمية الصناعية عن عام ١٩٧٩

حسب عدد العمال

(القيمة بالألف جنيه)

بيـــان	(عملات محلية) قصيرة الأجل				(عملات محلية) متوسطة وطويلة الأجل				(عملات أجنبية) متوسطة وطويلة الأجل				الإجمالى			
	عدد	٪	قيمة	٪	عدد	٪	قيمة	٪	عدد	٪	قيمة	٪	عدد	٪	قيمة	٪
من ١ إلى ٩ عامل	١٤٦	٥١	١٩٤٨	١٦	٤٥٨	٦٧	٢٩٢١	١٦	٢٣	٢١	٩٤٢	٣	٦٢٧	٥٨	٥٨٢١	٩
من ١٠ إلى ٤٩ عامل	٩٧	٣٤	٤٢٧٣	٣٤	١٦٠	٢٣	٤١٤٩	٢٢	٤٠	٣٦	٣٦٢٦	١٣	٢٩٧	٢٨	١٢٠٤٨	٢٠
من ٥٠ إلى ٩٩ عامل	٢٠	٧	١٦٦٤	١٣	٣٤	٥	٢٥٣٧	١٣	١٧	١٥	٥٥٤٢	١٩	٧١	٦	٩٧٤٣	١٦
١٠٠ عامل فأكثر	٢٢	٨	٤٥٦٢	٣٧	٣٣	٥	٩٣٧٥	٤٩	١	٢٨	١٨٦٨٦	٦٥	٨٦	٨	٣٢٦٢٣	٥٥
الإجمالى	٢٨٥	١٠٠	١٢٤٤٧	١٠٠	٦٨٥	١٠٠	١٨٩٩٢	١٠٠	١١١	١٠٠	٢٨٧٩٦	١٠٠	١٠٨١	١٠٠	٦٠٢٣٥	١٠٠

المصدر : بنك التنمية الصناعية ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٩ ، ص ٣٢ .

وإن كان هناك من مساهمات فى مصادر التمويل عن طريق بعض البنوك التجارية أو الصناعية أحياناً ، فهى بالتأكيد مساهمات صغيرة نسبياً ، ومحدودة من حيث الحجم ، فضلاً عما يترتب على ذلك من مشكلات تتمثل فى ارتفاع معدل الفائدة والرسوم الأخرى الواجبة السداد .

وترتبط هذه المشكلات مباشرة بعدم مقدرة الصناعات الصغيرة على الحصول بسهولة على قرض تمول به عملياتها الجارية أو الاستمرار فى تجديد هذه القروض على نحو منتظم ، فالثابت أن البنوك ومؤسسات الاقراض لاتمنح الصناعات الصغيرة تفضيلاً فى إعتماد قروضها سواء لأغراض التكوين الرأسمالى أو التوسع أو لمواجهة نفقات التشغيل والتوسع والتحديث ، بل هى تنحاز بالفعل إلى الصناعات الأكبر والأكثر ثباتاً ، والتى بدورها تستطيع أن تقدم أية ضمانات أو رهونات (عقارية مثلا) تعزز بها مطالبها المالية لتمويل مشروعاتها [25]. ويبين الجدول رقم (٤) توزيع القروض المعتمدة من بنك التنمية الصناعية فى مصر لعام ١٩٧٩ .

إن نظرة أولية للجدول المذكور (رقم ٤) تبرز الحقائق الأساسية الخاصة بتوزيع القروض المعتمدة من بنك التنمية الصناعية فى عام ١٩٧٩ :

- إن المنشآت الحرفية (من ١ إلى ٩ عمال) قد حصلت على ١٦٪ من قيمة القروض قصيرة الأجل المعتمدة بالعملة المحلية ، وعلى ١٦٪ من قيمة القروض متوسطة وطويلة الأجل المعتمدة بالعملة المحلية ، وعلى ٣٪ من قيمة القروض متوسطة وطويلة الأجل المعتمدة بعملات أجنبية . وبذلك فقد حصلت هذه المنشآت على ٩٪ من إجمالى قيمة القروض المعتمدة

ب - إن المنشآت الصغيرة (من ١٠ إلى ٤٩ عامل) قد حصلت على ٣٤٪ من قيمة القروض قصيرة الأجل المعتمدة بالعملة المحلية ، وعلى ٢٢٪ من قيمة القروض متوسطة وطويلة الأجل المعتمدة بالعملة المحلية ، وعلى ١٣٪ من قيمة القروض متوسطة وطويلة الأجل المعتمدة بالعملات الأجنبية ، وبذلك فقد حصلت هذه المنشآت على ٢٠٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة .

جـ - إن فئتي المنشآت التي يعمل بها من ١٠ إلى ٤٩ عامل ، والتي يعمل بها من ٥٠ إلى ٩٩ عامل (أي اجمالي المنشآت التي يعمل بها من ١٠ الى ٩٩ عامل) لم تحصل إلا على ٣٦٪ فقط من إجمالي قيمة القروض المعتمدة.

وبسبب أهمية الصناعات الصغيرة ، ولأنها تواجه كل هذه المشكلات الكبيرة ، فإن الحكومات الآن يقع عليها عبء ومسئولية مساندتها ، من خلال وضع برنامج للمشروعات الصناعية الصغيرة بجانب الحرف المختلفة ، على أن يكون هذا البرنامج شاملاً وليس مرحلياً . بمعنى أنه لايصح مثلا تدريب العمال دون التوجه الى حل المشكلات التي تواجه هذه الصناعات سواء من ناحية عدم مدها بالآلات الحديثة ، او بالمكان المناسب لها ، كما لايجوز مد أصحاب هذه المشروعات (الصناعات الصغيرة) بالتمويل اللازم بشروط ميسرة ، دون توجيههم إلى أفضل السبل لاستثمار هذه القروض ... الخ (٢٦).

يدخل في هذا الاطار أيضا ضرورة تحديد مكان الصناعات الصغيرة في الخطط القومية ، مع تحديد التعريف الأكثر ملاءمة لهذه الصناعات بحيث يحتوي على مقومات هذه الصناعات ، من حيث نوع الانتاج وحجمه ، والعمالة ، ورأس المال المستثمر والثابت ... إلخ . أيضا ، تخطيط التعليم والتدريب ، والارشاد

الصناعى ؛ وصدور القرارات اللازمة والمنظمة لتصنيف الصناعات الصغيرة التى يعتمد عليها فى رسم السياسات الخاصة بها ، مع العناية بالبحوث العلمية والدراسات التى تخدم هذه الأغراض .

إن من يعرف مشكلات مصر ، يستطيع أن يجد فى هذه الصناعات الصغيرة - على الأقل - نقطة بداية نحو ايجاد الحلول . لقد أصبح الاهتمام الكبير بقطاع الصناعات الصغيرة والحرفية ، حتمية لا مناص منها لدعم التنمية الشاملة فى المجتمع المصرى .

المصادر والهوامش:

حتى الآن لايوجد تعريف دقيق أو موحد للصناعات الصغيرة ، ويختلف معيار التفرقة بينها من مجتمع لآخر . ففي بعض الدول تتم التفرقة على أساس رأس المال ، وفي البعض الآخر على أساس عدد العمال ، وغالبا ماتمارس هذه الصناعات داخل مصانع صغيرة في كل منها عدد محدود من العمال (أقل من ١٠ عمال) ، وتتميز منتجاتها بالطابع اليدوى أو النصف آلى ولاتحتاج في انتاجها إلا لمعدات بسيطة . ومن الثابت أن التعريف الذى يحدد على أساس عامل واحد فقط من العوامل السابقة ، مستقلا عن غيره يعتبر تعريفا خاطئا . ولابد من انتقاء مكونات التعريف متأثرا بالغرض والانتاج والعمالة ورأس المال.

(١) محمد عبد الفتاح منجى، تحقيق التنمية الصناعية السريعة والسليمة هو التحدى الذى يجب مواجهته . الأخبار القاهرية ، ١٨ /٩ /١٩٨٦ ، ص ١٠ .

(٢) شارل عيسوى ، تصفية الصناعات ثم التصنيع من جديد ، فصل في: التاريخ الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال أفريقيا (ترجمة : سعد رحمى) دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨١.

(٣) المصدر السابق مباشرة ، ص ٢٨٩ ، وحول أوضاع الصناعات الحرفية في عهد محمد على انظر :

- أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٧ ، ص ص ٣٣ /٣٤ .

- محمد فهمى لهيطه ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ص ١٢٦ / ١٣٩ .

- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ ، ص ص ١٥٦ / ١٥٧ .

- راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر العصر الحديث ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤ ، ص ص ٦٤ / ٧٤ .

(٤) شارل عيسوى ، المصدر السابق ، ٢٨٥ / ٢٨٦ . انظر ايضا : البيانات الاحصائية الواردة فى : على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٢ (الفصل الأول) .

(٥) آلان مونتجوى ، التصنيع فى الدول النامية (ترجمة وتقديم وتعليق : السيد الحسينى) القاهرة ، مطابع سجل العرب ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤١ .

(٦) بدون رغبة فى التعميم المعيب ، توصل حازم الببلاوى ، بعد متابعة نقدية لأعمال ومناقشات ومحاضر جلسات مؤتمر الاقتصاديين المصريين السابع (الاقتصاد المصرى فى عقد الثمانينات) ، إلى أن القضايا التى طرحت من خلاله جاءت فى « المسائل الهامة » أى حول قضايا لا يختلف حولها الكثيرون مثل أهمية الانتاج ، وعدالة التوزيع ... وتركت « الأمور التفصيلية » وهى الاكثر أهمية فى ظروف مصر الحالية . ولعل طرح قضية

الصناعة الصغيرة والمتوسطة يمثل « أمراً تفصيليا » قد غاب عن جلسات ومناقشات هذا المؤتمر العلمي الكبير . انظر :

حازم الببلاوي ، على هامش مؤتمر الاقتصاديين : في المسائل الهامة والأمور التفصيلية ، منشور في : الحرية والمساواة ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ص ١٥٦ / ١٦٥ .

(٧) محمد محمود غنيمي ، فائض العمالة في الدول النامية : دراسة مقارنة ، القاهرة عالم الكتب ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٠٥ /٣٠٦ .

(٨) روبرت مابرو ، وسمير رضوان ، التصنيع في مصر (١٩٣٩ - ١٩٧٣) السياسة والأداء (ترجمة : صليب بطرس) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ١٥٤ .

(٩) عبد الهادي النجار ، أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري ودور الحكومة لتدعيمها ، جريدة المنصورة ، ٧ / ١٠ / ١٩٨٥ ، ص ١٨ .

(١٠) اعتمدنا في رصد هذه الوقائع والتعريف على دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على :

- عبد الهادي النجار ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

- مكتب العمل العربي ، التعاونيات والصناعات الصغيرة والريفية في الوطن العربي ، الخرطوم ، ٢ - ٩ فبراير ١٩٧٨ .

(١١) فرانسوا ريفييه ، الصناعة والسياسات الصناعية في مصر (ترجمة : جورج أبي صالح) بيروت ، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص ٣٤ .

(١٢) حسن عبد العزيز حسن ، خريطة صناعية لجمهور مصر العربية : ورقة عمل من بحث التصنيع والسكان ، في : دراسات سكانية ، المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، العدد ٤٧ ، ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٧ .

(١٣) انظر : روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى (١٩٥٢ - ١٩٧٢) ترجمة : صليب بطرس ، القاهرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب) ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، (خصوصا الفصل السابع) .

انظر كذلك تسجيلا احصائيا وافيا لتجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البناء الصناعي المصرى (وبعض التجارب العربية الأخرى) في الدراسة الهامة التي أنجزها السيد الحسيني بعنوان التصنيع والتحول الاجتماعي في العالم العربي ، مطابع سجل العرب ، ١٩٨٢ ، ص ص٨١/٩٧ .

(١٤) آلان مونتجوى ، التصنيع في الدول النامية ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ .

(١٥) مابرو ورضوان ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٩ /١٦٢ ، انظر أيضا :

- فرانسوا ريفييه ، الصناعة والسياسات الصناعية في مصر ، مصدر سابق، ص ص ٣٥ /٣٧ .

- حسن عبد العزيز ، خريطة صناعية لجمهورية مصر العربية ، مصدر سابق، ص ٧ .

(١٦) حسن عبد العزيز ، خريطة صناعية لجمهورية مصر ، مصدر سابق ، ص ٨

(١٧) المصدر السابق ، ص ٨ .

(١٨) نفس المصدر ، ص٢٠ .

(١٩) نجد عرضا مستفيضا لقضية توطين المشروعات الصناعية فى المصادر التالية :

- جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، تقرير عن الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية منسك ، ١٤ - ٢٦ أغسطس ١٩٦٨ .

- عايدة بشارة ، تخطيط التوطن الصناعى فى الجمهورية العربية المتحدة معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٥٨٥ ، يوليو ١٩٦٥ .

- السيد محمد كيلانى ، محاضرات فى التوطن الصناعى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٦٩٧ ، طبعة معادة فى يناير ١٩٨٢ .

- محمد عبد الله ، التخطيط الصناعى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣

- Kuklincki, A., Social Issues in Regional policy and Regional planning (The Hauge, 1977, Monton & Co.)

(٢٠) انظر : جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية . تقرير عن الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ، مصدر سابق ، ص ٣٤ . أيضا ص ٨ .

وحول قضية التوازن بين الأربحية الاقتصادية والأربحية الاجتماعية ، وأولوية الاربحية القومية على غيرها من الاربحيات ... انظر :

- هدى محمد صبحى ، حول الفوارق الاقليمية بمشكلة توزيع الاستثمارات بين الاقاليم ، فى اسماعيل صبرى عبد الله وآخرون (التحرير) ، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى الفكر التنموى الحديث مع اشارة خاصة للتجربة المصرية : بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٣ - ٥ مايو ١٩٧٩) ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨١ ، ص ص ٣٠١ / ٣٠٩ .

(٢١) للاستزادة يمكن مراجعة المصادر التالية :

- هدى محمد صبحى ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

- نادية الشيشينى ، سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة فى مصر ، مصر المعاصرة (٣٩٥) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يناير ١٩٨٤ ، ص ٩٤ .

(٢٢) انظر محمود عبد الحكيم الرفاعى (مترجم) ، التخطيط الصناعى ، جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٣ ، ص ص ٥٥ / ٦٢ .

أيضا : تقرير عن الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ، مصدر سابق ، ص ٤٣ ، ص ص ٣٨ / ٣٩ .

- Morcliffe, B. G., A Theory of Manufacturing places in location dynamics Walker, of Manufacturing activities, by L. Collins and David Walker, Jon Wiley and Sons, N.Y. 1975,

(٢٣) كريستوفر . ر. ويلوغبي ، الهياكل الأساسية ، عمل الدولة بامكانات أقل، في : التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، ديسمبر /كانون الأول ، ١٩٨١ ، المجلد ١٩ / ٤ ، ص ص ٣٠/٣٢ .

(٢٤) اعتمدنا في حصر هذه المشكلات على المصادر التالية :

- International Bank for Reconstruction and Devolepmenty Arab Republic of Egypt. Survey of small scale Industries. (Report No 1818- EGT) Dec.,

- رشاد انطوان اميرعم ، مشكلات التنظيم الصناعي في قطاع الصناعات الصغيرة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) . كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ١٩٦٩ .

- الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، المشكلات الادارية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة في مصر ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٢ ومابعدها .

كما نجد عرضا لقضايا التوطن الصناعي في الدول النامية - ودور الحكومات في تخطيط وتوجيه برامج الصناعات ومشكلات النمو الاقتصادي وغيرها في :

K. Mandel baum, The industriaization of backward aress, N.J. Semelser and Basil, Blackwell, Oxford, 1961, & T. Parsons. ...ty. Routledge Kegan, L.T.D., ,1966 .

حول مناقشة بعض نواحي القصور في البرامج الحكومية الرامية الى تنمية المصانع الصغيرة انظر :

- كيث مارسول ، توفير البيئة السليمة لنمو الشركات الصغيرة ، في : التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، المصدر السابق ، ص ص ٤٠/٣٦ .

- محمد حامد الزهار ، دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصرى مع اشارة خاصة لمشكلة تمويلها في : المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، العدد ٢ ، ١٩٨٢ .

- عبد الحميد أحمد قبودان ، دور بنوك التنمية الصناعية في تطوير الصناعات الصغيرة من القطاع الخاص ، في : الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الافريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية (٢٣ - ٢٦ سبتمبر ١٩٧٨) ، القاهرة ، وزارة الصناعة ، الهيئة العامة للتصنيع .

(٢٥) نجد مزيدا من التوصيات الرامية إلى تطوير الصناعات الصغيرة من التعاونيات في : مكتب العمل العربي ، التعاونيات والصناعات الصغيرة الريفية في الوطن العربي ، الخرطوم ، ٢ /٩ فبراير ١٩٧٨ .

كما نجد اهتماما ملحوظا الآن (ونحن نضع الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ٩١ /١٩٩٢) ، بدراسة قضايا المنتجون الصغار باعتبارهم قطاع خاص منتج ، انظر محمود مراد (عرض دراسة) ، المنتجون الصغار قادرون أم عاجزون ؟ ومن يخطط لهم ؟ في : الأهرام (عدد الجمعة) ، ١٥/ ٨/ ١٩٨٦ ، ص ١١ .

الفصل السادس
الجاليات الأجنبية والنمو الحضرى فى مصر
(الإسكندرية نموذجاً)

الفصل السادس

ثانياً : دور الجاليات الأجنبية في النمو الحضري في مصر : الإسكندرية نموذجاً

لقد أوضحت العديد من الدراسات التاريخية المتصلة وهجرة القوى العاملة الى مصر الحديثة ، أن الارهاصات الاولى لهذه الحركة تعود الى عام ١٨١٤ ، حين نشر محمد على فى مالطا اعلانا يدعو فيه العمال من كافة الاختصاصات الى التعاقد معه للعمل فى مشروعاته بمختلف انحاء مصر سواء ماتعلق منها بمشروعات الرى أو الصناعة أو التجارة ، وفى السنة التالية أمر وكلاءه فى العواصم الاوروبية الكبرى أن تزوده بعمال مهرة ومتخصصين فى صناعة النسيج التى كان ينوى دفعها الى الامام .لقد ادرك والى البلاد اهمية تحويل المواد الاولية الوطنية داخل مصر ، وبيعها مصنعة فى الخارج ... الخ : وهكذا بدات الايدى العاملة الاجنبية فى الهجرة الى مصر ببطء فى أول الامر ، ثم بكثرة واضحة فيما بعد ، تلبية لنداء محمد على ، منجذبين تماما بالاسطورة التى كانت تدور حول شخصه القوى . وبطبيعة الحال شكل هؤلاء المهاجرون خلال سنوات محدودة جاليات كبيرة ، تصل الى الالاف ، وتتألف بشكل خاص من السوريين واليونانيين والمالطيين والايطاليين على ماتسرى بعد قليل (١)

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر ، شهدت البلاد مرحلة هامة من مراحل هجرة الاجانب اليها ، وبقدومهم كثرت الاموال الاجنبية ، واتسعت مجالات الاستثمار الخاصة ، فبلغت جملة رؤوس الاموال الاجنبية العاملة فى مصر فى سنة ١٨٩٢ ...و ٨٦٨ و ٢٠ جنيه مصرى . وكان اغلب هذه الاستثمارات مركزا فى شركة قناة السويس ، والشركات العقارية ثم شركات النقل والمواصلات فشركات الاستغلال التجارى والزراعى والصناعى والتعدين (٢) وقبل نهاية العقد الثانى

من القرن الراهن (١٩١٤) بلغت الزيادة في رؤوس الاموال الاجنبية قمتها ، حيث وصلت الى ٩٢,٠٣٩,٠٠٠ ج . م من اصل ١٠٠,١٥٢,٠٠٠ ج . م هي جملة رؤوس الاموال المحلية والأجنبية العاملة في مصر (حوالى ٩١٪ من المجموع الكلي لرؤوس الاموال الوطنية والأجنبية) . بخلاف نسبة رأس المال الاجنبي المستثمر في قناة السويس (١٦,٢١٨,٠٠٠ ج .م) وبخلاف مخصصات الشركات غير الوطنية في مصر من الاستثمارات الاجنبية ، فضلا عن ممتلكات الاجانب الشخصية كالاراضي والعقارات والاموال المتصلة بالرهونات [٣] .

وتتحدد مهمتنا في هذه الدراسة ، في محاولة الاجابة على التساؤلين التاليين: كيف أفادت المدينة المصرية من الهجرة الاستيطانية للاجانب في مصر ؟ وكيف انعكس ذلك على النمو الحضري للمدن الكبرى بوجه عام ، ولعاصمتهم الاقتصادية في مصر (الاسكندرية) بوجه خاص ؟

وبطبيعة الحال ، فان حركة واتجاهات الجاليات الاجنبية في مصر تطرح بالحاح على امتداد التاريخ المصري الحديث والمعاصر ، بعض القضايا الهامة كالتحديث Modernization والتحضر Urbanization والحقيقة ، فان الجاليات الاجنبية قد شكلت علامة هامة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدينة المصرية منذ القرن التاسع عشر ،بحيث يصعب دون الالمام بها ، فهم مختلف التشابكات المجتمعية المؤثرة على البيئة الحضرية والتعرف على الملامح العامة لنموها أو انحسارها . فالثابت أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي تشغلها بعض المجموعات السكانية (أعني الجاليات الأجنبيه) في حياة المجتمع الحضري لايمكن انكارها او التغافل عنها . خاصة في دراسة تنهض على معرفة انعكاس

الوجود الاجنبي على النمو المدني ، وتسعى الى تحديد الادوار الحضرية التي يشغلها هؤلاء الاجانب في الاقتصاد الحضري ، لمجتمع يتطلع الى دعم مشروعاته الصناعية ،وتطوير البنية الاساسية الحضارية ،...الخ .أن ذلك خليق بنا ، الى ادراك بعض الجوانب الاساسية ، الضرورية والهامة لفهم وتحليل قضية التحضر ونمو المدن خلال تلك الفترة التي شهدت وجوداً أجنبياً ملحوظاً في معظم المدن الكبرى في مصر ، وخصوصاً في القاهرة والاسكندرية ، حيث دور التسلية واماكن الخدمات ووسائل المدنية والترفيه الحديثة ... الخ . لقد كان مهما للاجانب ان تتوافر فيهما (أعني القاهرة والاسكندرية) القوى المحركة ، والمواصلات ، والصناعات المختلفة ، والعمال المدربون . كذلك فقد كانت القوة الشرائية لسكانهما تفوق كثيراً نظيرتها لسائر سكان مصر . وفي المدينتين تجتمع ٧٨٪ من الكفاية الطبية ، و٧٢٪ من الكفاية الهندسية ، و٦٦٪ من الكفاية العلمية ، و٦٠٪ من الكفاية الزراعية ....الخ[٤٤]. لقد ساعد ذلك بوجه خاص على تركيز الاجانب في مدينتي القاهرة والاسكندرية ، اللتان تمثلان بالنسبة لهم - كرجال أعمال ومال - شأن خاص: مناطق التركيز الاداري ، المالي والتجاري ، ومراقبة الاسواق والحركة العامة في عموم مصر ....الخ . وهذا في حد ذاته شرط هام لنجاح نشاطهم الاقتصادي . ودعم وجودهم الاجتماعي في البلاد .

إن معالجتنا لفكرة الدراسة الراهنة ، يجري في اطار فهم مجموعة من العناصر الرئيسية التي تمثل من وجهة نظرنا لب الموضوع وجوهره، فبخلاف عنصري التقديم والخاتمة ، تحوي بنية الورقة ، أربعة جوانب اساسية ، تشكل في مجموعها ، قضايا البحث واسهاماته ، وهي :

اولا : مقدمة : فكرة الدراسة وابعاد التناول .

ثانيـــا : السياق التاريخـــى ومراحل النمو .

ثالثـا : الوجود الاجنبى : مؤشرات النمو ومظاهره .

رابعـا : متغير الجنسية : أوربيـون فـى مصـر .

خامسا : الوجود الاجنبى : اتجاهات التوطن وخصائص التحضر .

سادسا : خاتمة : الاستنتاجـات الاساسيـة .

ثانيا : السياق التاريخى ومراحل النمو :

ولعله من المفيد منذ البداية ، أن نجرى الآن ، محاولة لتتبع موجات الهجرة تاريخيا . من الطبيعى ان تخلص مثل هذه المحاولة الى أن نقطة البداية تدور بوجه عام فى فلك ذلك العصر (عصر محمد على) ، حيث التحديث وبناء مصر الحديثة ، - على نحو ما مر بنا قبل قليل - فتوافدت أعداد كبيرة نسبيا من العمال والفنيين الاوربيين ، ثم اخذت تلك الاعداد فى التزايد فى عهد الخديوى اسماعيل ومن بعده . ولم يكد محمد على يستلهم الحضارة الغربية ، حتى فتح مصر أمام العديد من الإخصائيين الأوربيين ، لينظموا ويوجهوا برنامج الدولة فى التجديد. وكان الفرنسيون على وجه الخصوص متميزين فى هذا المجال . وتصاعدت تطلعات الدول والبيوت التجارية والافراد نحو مصر ، التى باتت تمثل أمامهم مجالا بكرا للاستثمار وتكوين الثروات . لقد وجد محمد على نفسه وهو يبنى مصر الحديثة، فى حاجة ماسة الى الخبرة الاجنبية فى مختلف جوانب الحياة الانتاجية والفكرية والعسكرية...الخ ، ولذلك فقد استعان بالعديد من الخبراء الذين ترك بعضهم بصمات هامة فى مجهودات التحديث ، ونهضة مصر فى أوائل القرن التاسع عشر(٥) .

واذا كان لنا ان نتتبع مايمكن ان نطلق عليه الموجه المدية للجاليات الاجنبية فى مصر ، فان اهم مايمكن الاشارة اليه هنا هو الوضوح الكامل لملامح بروفيل هذه الموجة ، سواء كان ذلك فى سفحها الصاعد او الهابط . وطول الموجه بكاملها يزيد نوعا من القرن ، من حوالى ١٨٤٦ حتى ١٩٥٦ ، اى من بعد محمد على وفك احتكاراته ، الى تأميم القناة ، وتمصير اقتصاد البنوك والشركات الاجنبية .

وربما كانت تحليلات جمال حمدان حول المستعمرة الاوروبية الحديثة (٦) ، من ابرز وأهم التحليلات المتصلة بتاريخ النزوح والاستيطان الاجنبى فى مصر . فلقد درس حمدان العديد من القضايا الجوهرية ذات العلاقة الحميمة بالاستعمار الاستيطانى ، فتتبع بوضوح الصراع الاستعمارى حول مصر من الحملة الفرنسية الى الاحتلال البريطانى ، كما كتب عن تاريخ ومراحل المستعمرة الاوروبية فى مصر وعكف على دراسة الاصول الاجتماعية للمستوطنين الاوروبيين ، أو ما اطلق علية (تشريح المستعمرات الاوروبية) ، وخلص الى مجموعة من التحليلات الاقتصادية والاجتماعية الرصينة حول انعكاس الوجود الاوروبى على المستوطنات البشرية فى مصر ، تظل الى حد كبير تشكل - وربما باستثناءات قليلة جدا - العمود الفقرى ، فى الكتابة العلمية الاجتماعية عن المستعمرة الاجنبية فى مصر والدول النامية (٧).

فاذا ماعدنا مرة اخرى الى تتبع السياق التاريخى للموجة المدية للجاليات الاجنبية فى مصر ، فاننا نستطيع ان نميز فيها بين ثلاث مراحل اساسية :الانطلاق، القمة ، الانحدار . ففى مرحلة الانطلاق التى تغطى فترة الحملة الفرنسية (حوالى ١٨٠٠) ، لم يزد عدد الاجانب فى مصر عن ٠٠ ١٠نسمة ، وقبل ١٨٤٠ لم يزيدوا عن بضعة الآف . ولكن منذ فك احتكارات محمد على فى الاربعينات كانت بداية مرحلة الانطلاق ، ففى غضون خمس سنوات فقط (اى فى سنة ١٨٤٦) كان عدد الاجانب قد تضاعف ١٠ مرات مثل ماكان عليه فى ١٨٤١، كما بلغ حوالى ٢٠ مرة مثل ماكان عليه منذ عشر سنوات (اى فى سنة ١٨٣٦)، وقد تباطأ معدل الصعود نسبيا بعد ذلك حتى بداية الثمانينات ، وإن وصل الحجم الحقيقى الى

ارقام ضخمة ، فبلغ حوالى ٨٠ ألفا عام ١٨٧٠ تقريبا ، و٩٠ الفا حوالى عام ١٨٨٠ . يتأسس على ذلك ، اعتبار الفترة الاولى حتي بداية الاربعينات – نحو اربعين سنة – بمثابة الموجة الاولى فى تاريخ الهجرات الاوروبية الي مصر (٨).

وتتوزع مرحلة القمة (الموجة الثانية للمد الاوربى فى مصر) ، فيما بين نهايات القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين . ففي أواخر القرن ،بلغ عدد الاجانب بمصر علامة المائة الف ، لأول مرة ، ولم يلبث أن تجاوزها ليسجل نحو ١١٣ألفا فى ١٨٩٧ ، حتى اذا ماوصلنا الي بداية القرن (العقدين الأول والثانى وبالتحديد عامى ١٩٠٧ و ١٩١٧) يقفز عدد الاجانب الى ٢١٧ ألفا ثم الى ٢٦٠ ألفا على التريب . وبذلك يكون قد أضيف الى عدد الاجانب نحو ١٥٠ ألفا فى غضون عشرين سنة فقط (اكثر بكثير مما أضيف من قبل خلال ٦٠ سنة) محطما بذلك الرقم السابق ليبلغ علامة ربع المليون لأول مرة بعد نحو ثلاثة ارباع القرن من بداية الانطلاق ، وهو الرقم القياسى الذي سجلته حركة النزوح والتوطن فى مصر على الاطلاق .

غير ان حلول عام ١٩٢٧ ، كان ايذانا ببدء مرحلة الإنحدار ، حيث هبط عدد الاجانب الى نحو ٢٢٥ ألفا ، ليواصل الرقم هبوطه ليصل الى ١٨٦ألفا فى تعداد ١٩٣٧ . ومنذ ذلك الحين ، اضحى الهبوط ظاهرة مستمرة ومطردة وإن بالتدريج، فهبط الرقم الى ١٤٦ ألفا فى ١٩٤٧ . ولعل اسباب ذلك ليست خافية علينا واهمها ، الظروف المصاحبة للحرب الثانية من جانب ، والقيود الضاغطة التى فرضتها الدولة الوطنية للحد من معدلات النزوح بالجملة التى جاءت كرد فعل طبيعى لاجراءات التأميم والتمصير واجلاء جانبا كبيرا من الرعايا الاجانب خاصة

من دول اوربا والمغرب ، من جانب آخر . فاذا بارقام المستعمرة الاجنبية تهوى فجأة – وخلال عقد واحد – من آفاق المائتين الف الى افق المائة الف . فمن ١٦٦ الفا فى ١٩٦٠ انخفض عدد الاجانب الى نحو ٩٠ الفا فى ١٩٦٦ . ثم نجده يميل الى الصعود النسبى ليصل الى نحو ٩٥ ألفا فى تعداد ١٩٧٦ [٩] ، ليحقق ارتفاعا ملحوظا فيصل الى قرابة ٢٧٨ ألفا فى تعداد ١٩٨٦ [١٠] وبإمكاننا تفسير تلك القفزة الاخيرة فى ضوء تحولات النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر ، التى عملت على تشجيع رأس المال العربى والاجنبى على العمل فى مصر ، وتوفير العديد من التسهيلات لجذب الاجانب ورجالات المال والاعمال ، وتأمين مناخ استثمارى مؤسس على الثقة والحماية من قبل الدولة تجاه اصحاب المشروعات غير الوطنية ....الخ .

ثالثا : الوجود الأجنبي : مؤشرات النمو ومظاهره .

فاذا مابدأنا بمناقشة بنائية - تاريخية لمؤشرات ومظاهر النمو الحضرى فى بعض المدن المصرية ، سيتبين لنا أن من أهم تلك المؤشرات التى احتوتها ، صحائف التاريخ المصرى فى القرن التاسع عشر ، " الوجود الاجنبى وازدياد عدد الاجانب ". ففى عهد الحملة الفرنسية لم يزد عددهم - أعنى عدد الاجانب عن مائة فرد فى مصر كلها ، لكن هذا العدد أخذ فى الزيادة بالتدريج ، كلما زادت حاجة مصر الى خبرة هؤلاء الاجانب فى تحديث مجتمعها . كما ان هناك سبب آخر ذكره الجبرتى ، ألا وهو مايتمتع به الأجانب من امتيازات ، حيث تقضى تعليمات الوالى - محمد على- بفرض ضريبة قدرها اثنان ونصف فى المائة على البضائع التى يمتلكها الاجانب او يتاجرون فيها ، أما المصريون ، فكانت تفرض على بضائعهم ضريبة تقدر بعشرة فى المائة (١١) .

وربما أمكننا الاستشهاد على ذلك ، بما طرأ على التجارة من ازدهار واستقطاب لجماعات واسعة من المؤسسين الأجانب ، فزاد عدد تجار الجملة الأجانب حتى وصل الى اربعين ، وكانت غالبيتهم ان لم يكن كلهم يقيمون فى الاسكندرية وزادت تبعا لذلك ، المحلات (الشركات) التجارية الاوروبية فبلغ عددها ٤٤ محلا فى الاسكندرية (١٨٤٠) ، بعد أن كان عددها لايتجاوز ١٦ محلا فى عام ١٨٢٢. ونتيجة لذلك ، فقد بلغ عدد الاجانب فى الاسكندرية وحدها فى أواخر عهد محمد على نحو خمسة الاف نسمة ،تركزوا حول ميدان محمد على(ميدان التحرير حاليا) . وقد عبر البارون دى بولكونت ، عن الوجود الاجنبى بالاسكندرية (١٨٣٣) ،بقوله

"أما اليوم فان الاسكندرية غاصة بالتجار الاوربيين ، حتى انها لتبدو مدينة أوربية ...، وهؤلاء (يقصد الاوربيين) يقتنون الجياد الاصيلة والمنازل الانيقة ، ويعيشون عيشة الترف (١٢) .

والجدير بالذكر ، انه خلال الفترة مابين عامى١٨٥٧ و١٨٦١ ، دخل البلاد (أعنى مصر) حوالى ٣٠٠٠٠ أجنبى فى كل عام . غير انه بانشاء قناة السويس ورواج القطن ، - العاملان اللذان ترابطا ، تجعلا من هذا التيار إعصاراً -دخل مصر فى عام ١٨٦٢ ، ٣٢٠٠٠ أجنبى بما فى ذلك الزائرون ، ثم ٣٤٠٠٠ فى عام ١٨٦٣ ، ثم ٥٦٥٠٠ عام ١٨٦٤ ، ٨٠٠٠٠ عام ١٨٦٥ ،واستمر الأمر على هذا النحو الى أن انهارت اسعار القطن عام ١٨٦٦، لتوقف هذا الاتجاه وهبط الداخلون الى ٥٠٠٠(١٣). ويبقى مع ذلك كله ، الاشارة الى ان هذه الهجمة المتلاحقة ، كانت عابرة وغير مقيمة (دخول / خروج)، بدليل ان صافى مجموع الجاليات الاجنبية فى ١٨٨١ لم يزد عن ٩٠٠٠٠ (١٤) .

ان التأمل البسيط فى اوضاع البيوتات التجارية الاجنبية فى اواخر حكم محمد على ، والامتيازات العديدة التى منحت لها ، والظروف التى شابعت أحداث تلك الحقبة ...، يظهر لنا أن احتكار التجارة الذى كان مقتسما فى البدء بين محمد على والاجانب ، أصبح بالتدريج وقفا على الاجانب دون غيرهم من التجار . فقد برهنت الاقلية الاوربية على انها اكثر نشاطا ودراية من موظفى الدولة الذين انتدبوا على عجل لادارة المؤسسات المؤممة . وبالنظر الى جنسية تجار الاسكندرية -عاصمة مصر الاقتصادية - وتجار القاهرة ، حينذاك ، يتضح مدى تفوق المؤسسات غير الوطنية فى تلك الحقبة من الزمن ، فبين ٧٢ تاجرا فى الاسكندرية

هم مجموع تجارها ، نجد ١٥ يونانيا و١٣ فرنسيا و١٢ انجليزيا و٣١ من جنسيات مختلفة ، ومصرى واحد عثمانى الاصل ، بينما كان فى القاهرة ٥٥ تاجرا لم يكن بينهم مصرى واحد . (١٥) هذا وقد عمل نظام الامتيازات الاجنبية الذى كان يحمى الرعايا الاوربيين ، على تشجيع اصحاب رؤوس الاموال الاوربيين على استثمار اموالهم بضمانات كبيرة ، كما حث الاجانب على الهجرة الى مصر (١٦) وكذلك فئات التجار ، ورجال المال ، والمرابون الذين تسلل بينهم عدد كبير من المغامرين ، سعيا وراء الثراء السريع السهل (١٧) ، اندفعوا الى الاسكندرية ، حيث كانوا يشرفون على اعمال الخدم المحليين ، ويلبون احتياجات و ملذات و شهوات الزواج ، يديرون المحلات و الحانات . . . الخ ، و كثير منهم كانوا عمالا بالمعنى الحقيقى ينشأون – كالمتطفلين – على الرخاء المحيط بهم ، و يتدافعون على العظام التى تسقط على الارض ، أو يسرقون فتات الموائد (١٨) .

غير أن الاجنبى فى ذلك الوقت – بالرغم من كل مساوئه – كان شيئا لا يمكن الاستغناء عنه . فالمجتمع المصرى لم يكن يضم المقاولين و المستثمرين و المهندسين القادرين على تحقيق ثورة اقتصادية ، أو يملك القيم التى تشجع تجنيد رجال الاعمال و الفنيين المتقدمين . ان الاوربيين هم وحدهم القادرون على تقديم رؤوس الاموال و المهارة اللازمة لتطبيق تكنيكات الحضارة الغربية (١٩) . و فى الوقت الذى لم يكن فى مصر هيئات منظمة ، كانوا يمدون البلاد بهيئات اقتصادية من بينهم (٢٠) .

و الملاحظ ايضا ان النهوض التجارى قد رافقه تطور ملاحى . حيث زادت عدد السفن الشراعيه التى كانت تمر بميناء الاسكندرية من ١٣٣٨ عام ١٨٤٥ الى

٣١٣٨ عام ١٨٦٥ (٢١) . و تحوى الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك ، سجلا دقيقاً لحركة السفن التى دخلت ميناء الاسكندرية ، ابتداء من سنة ١٨٣٧ حتى سنة ١٨٧٢ ، فتشير الى " أن المراكب الواردة من تلك الميناء آخذه دائما فى الزيادة على نحو ملحوظ ، حيث تجاوزت تلك الزيادة فى سنة ١٨٧٢ ، ما بلغته فى سنة الاساس (١٨٦٢) ، بحوالى الضعفين ، كما انها فى سنة ١٨٧٢ قدر ما كانت فى سنة ١٨٦٧ مرة و ثمنا . اما فى سنة ١٨٦٩ - و هى السنة التى تم فيها افتتاح القنال - فقد مال عدد السفن الواردة على الاسكندرية الى الصعود ، فبعد ان كان عددها ٢٨٨١ سفينة عام ١٨٦٩ ، نجده و قد حقق تحسنا واضحا عام ١٨٧٢ ، ليصل الى ٢٩٥٣ ، بزيادة قدرها اثنان و سبعون سفينة خلال ثلاث سنوات "(٢٢) .

و اذا كانت حركة السفن قد حققت نموا نسبيا ، داخل المواني، البحرية (الاسكندرية) ، فان حمولة تلك السفن قد شهدت بدورها صعودا موازيا . فلقد أشار لوتسكى ان حمولة السفن التى كانت تمر بالاسكندرية ، قد زادت من ٩٠٧ ألف طن عام ١٨٦٣ الى ١٢٣٨ الف طن عام ١٨٧٢ . وفى عام ١٨٧٥ بلغ مقدار البضائع المشحونة ١٩٢٥ الف طن ، اى ما يقارب من مستوى مرفأ مرسيليا (٢٣) .

اما عن حركة الواردين الاجانب على المدينة من جميع الاقطار ، فالزيادة حاصلة من سنة لاخرى . ففى سنة ١٨٧٢ بلغ عدد الواردين ستة أمثال عدد الواردين عليها سنة ١٨٣٧ (٢٤) ، الأمر الذى يؤكد بعض الدلالات الهامة المتصلة بقوة العلاقات و الارتباطات الحاصلة بين مصر المحروسة و الاقطار الاجنبية خلال تلك الفترة من عمر المجتمع المصرى .

وهكذا شهدت المدينة المصرية منذ القرن الماضى ، اندفاعة من المهاجرين والمستوطنين الاوروبيين .بعض هؤلاء المهاجرين والزائرين ذهبوا مع النيل الى القاهرة وجيرانها ، ولكن الغالبية العظمى منهم استقرت فى الاسكندرية ،المدينة المزدحمة التى كان اكثر سكانها من الاوروبيين وخدمهم واتباعهم وموظفيهم، والتى سرعان ما تحولت الى مُستقبل جيد للباحثين عن الثروة بصرف النظر عن كيفية جمعها. وبإستثناءات قليلة ، كان القادمون جميعا مجموعة انتهازية شديدى المراس، عديمى الاحساس ليس عندهم شعور بالعائلة أو الاصل أو احترام للشخصية أو القيم. وفى أى مجتمع محترم لا يجرؤ معظمهم على التحدث عن ماضيه. أما فى دوائر الاسكندرية فكلهم لا يترددون فى ان يفعلوا ذلك (٢٥).

ولقد اوضح دافيد س .لاندز فى كتابه الهام مصارف وباشاوات ، كيف باتت الاسكندرية مدينة قبيحة، مليئة بالعشش والمساكن الحقيرة ، شوارعها ضيقة وملتوية ومظلمة، يعلوها التراب فى فصل الجفاف، ويعلوها الطين عند نزول المطر.... ولم يكن هناك ما يجذب الانسان، فليس هناك شئ مجلوب ليخفف من وطأة المنظر، لا أثر من آثار مدينة الاسكندرية العظيمة ، ولا برج او منارة من منارات عهد الاسلام الذهبى. وليس هناك غير ميدان القناصل بنافوراته المائية، وانواره الغازية، وأرصفته وواجهات متاجره التى تثير الانقباض بتقليدها الرخيص لبعض الميادين الحديثة فى باريس أو روما. وفوق كل ذلك، وفى كل مكان توجد الرائحة الكريهة للقاذورات ومخلفات الانسان، التى تملأ الطريق ، ثم تنقل الى الشاطئ حيث تلتقى بنسمة البحر وهى تحلق فوق المدينة. (٢٦).

ولعل هذا ما دفع بالاسكندرية – المدينة الناهضة – الى انشاء هيئة بناط

بها أمر المدينة . فكان مجلس بلدى مدينة الاسكندرية (يناير ١٨٩٠)، هو أول المؤسسات البلدية التى لعبت دورا أساسيا فى التاريخ الاجتماعى ليس للاسكندرية وحدها، بل لمصر الحديثة بوجه عام. لقد كان يضم الوطنيين من اهل البلاد، مع القناصل الاجانب لكل من بريطانيا واليونان وفرنسا والسويد، بنسب تتعادل مع عدد الجاليات الاجنبية فى المدينة، وقد تعددت اختصاصات هذا المجلس والتى وردت فى مصادر مختلفة : اعطاء اسماء للشوارع ،بحث التعديات على التنظيمات الخاصة بالمبانى، الاشراف على انشطة البناء والتشييد بوجه عام ، تنظيم شبكة الشوارع ، العناية بالصحة العامة ، والمستشفيات ، والجمعيات الخيرية ، ونظافة المدينة وخدمتها : الاتفاق على تطهير المجارى، ووضع حنفيات مجانية فى أماكن سكن المواطنين للاستعاضة عن الآبار...الخ [٢٧].

وبصرف النظر عن الكثير من المآخذ والانتقادات التى تعرض لها مجلس بلدى الاسكندرية . من حيث تركيز اهتماماته على تعمير وتطوير الاحياء الخاصة بالجاليات الأجنبية فى المدينة... الخ ، فان ذلك لا يعنى قط التقليل من دوره، فقد كان هذا المجلس وسيظل علامه اساسية فى ازدهار المدينة ونموها ، وتحولها الى مركز تجارى دولى. بل ان مظاهر التحديث قد عرفت الطريق الى الاسكندرية من خلال مجلسها البلدى، الذى أفاد كثيرا من جهود القناصل الاجانب، والتجار الاوربيون الذين اقاموا بالمدينة. ويرفع من قدره ايضا انه ظل المؤسسة البلديه الوحيدة فى مصر، خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، التى تمثل أول محاولة من نوعها لغرس الانظمة الاوربية الحديثة فى مدن مصر [٢٨] .

يتبقى فى هذا الإطار، الاشارة الى التطور الكمى للاجانب فى مصر،

باعتباره فى حد ذاته مؤشرا دقيقا على قوة الجذب نحو المدن المصرية بوجه عام . والمدن العاصمية بوجه خاص . وفى حدود البيانات المتاحة ، نستطيع ان نناقش قضية الحجم فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وتطور الجاليات الاجنبية فى مصر ... الخ ، استنادا إلى بعض المعطيات الاحصائية على النحو التالى :

جدول رقم (٩)

التطور الكمي لعدد الأجانب في مصر والقاهرة والإسكندرية خلال الفترة (١٨٦٤-١٩٨٦)

مجموع الأجانب في مصر	الإسكندرية			القاهرة		
	عدد الأجانب	٪ من أجانب مصر	٪ من المدينة	عدد الأجانب	٪ من أجانب مصر	٪ من المدينة
؟	٥٠-٦٠	؟	الثلث	٥-٦ آلاف	؟	؟
٦٨,٦٠٠	ألفا	٣١,٥	؟	١٥,٧٠٠	٢٣	؟
٩١٢,٦٠٠	٤٢,٨٠٠	٤٠,٩	١٤,٥	؟	؟	؟
٢١٦,٦٠٠	٤٦,١٠٠	٣٩,٩	٢٤,٤	٤٣,٠٠٠	٢٤,٥	٨,١
٢٦٠,٣٠٠	٨٦,٤٠٠	٣٣,٥	١٩,٠	٦٣,٠٠٠	٢٤,٦	٩,٠
٢٢٥,٦٠٠	٨٤,٧٠٠	٤٤,١	١٧,٤	؟	؟	؟
١٨٦,٥٠٠	٩٩,٦٠٠	٤٧,٣	١٢,٩	؟	؟	؟
١٤٥,٩٠٠	٨٨,٤٠٠	٤٢,٥	٧,٠	٥٦,١٠٠	٣٨,٠	٢,٥
٩٥,٣٠٠	٦٣,٥٠٠	١٤,٩	٠,٦	٥٠,٩٠٠	٥٣,٤	١,٠
١٧٧,٩٧٠	١٤,٢٠٠	٨,٣	٠,٥	٥٥,١١٥	٣٠,٩	٠,٩
	١٤,٨١٥					

المصدر : حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان، ج٢، عالم الكتب، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص٦٧٦.

بيانات (١٩٨٦) استخرجت وحسبت بمعرفة الباحث من المصدر التالي : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام الحادي عشر (١٩٨٦)، محافظة الإسكندرية، مرجع رقم ٩٣/٩٠/أ.م.ت، ص٣٥١ (جدول ٥٠) أما بيانات محافظة القاهرة فمصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٦، محافظة القاهرة، المرجع رقم ٦٠٣/٩٠/أ.م.ت، ص٦٥٥، جدول ٥٠

تكشف قراءة الجدول السابق عن طائفة من الحقائق الهامة المتصلة بالنمو الحضرى فى العاصمتين : القاهرة والاسكندرية . استنادا الى حركة وتطور توزيع الاجانب بينهما خلال الفترة (١٨٦٤ - ١٩٨٦) وهى تغطى تقريبا قرن وربع القرن من الزمان ، من الثلث الاخير للقرن التاسع عشر حتى منتصف العشرية قبل الاخيرة للقرن العشرين .

تدور هذه الحقائق حول الوزن النسبى للعاصمتين فى عملية الاستقطاب الاجنبى بوجه عام ، وتنازع الاهمية الفعلية للاجانب على المشهد الحضري لكل منهما خلال تلك الفترة التى يعبر عنها الجدول المذكور .

فالحادث أن الاسكندرية قد احتلت مركز الثقل الطاغى ، بل المطلق تقريبا ، ثم بالتدريج ، هدأت الهجمة الاوروبية على الاسكندرية ، ورجحت كفة القاهرة قليلا قليلا ، لتقل الهوه بينهما نوعا ، الى أن تحقق قدرا من التقارب الملموس نسبيا بينهما ، مع استمرار الغلبة للاسكندرية حتى منتصف القرن العشرين . وعند هذا التاريخ يتم الانقلاب الكامل ، حيث ينتقل مركز الثقل الى القاهرة بصورة طاغية (عكس نمط البداية تماما) . وهكذا تبادلت المدينتان مواقعهما النسبية فيما يتصل بالاستقطاب الأجنبى ، والتدافع بين الموقعين الحضريين الكبيرين فى مصر(٢٩) .

ولتدع الارقام تعبر عن هذا التدافع الاجنبى بين هذين القطبين الحضريين الكبيرين. ففى محيط البيانات المتصلة بعام (١٨٦٤) يمكن الاستنتاج ، بأن عدد الاجانب بالاسكندرية قد بلغ عشرة امثاله فى القاهره .وفى (١٨٧٨) انخفضت تلك النسبة الى ثلاثة الامثال .يشكلون ثلثى أجانب مصر، مقابل اقل من الربع للقاهرة

اما فى الربع الأول من القرن الحالى (العقود الثلاثة الاولى) على وجه التقريب ، فقد تحولت الصدارة الى القاهرة ، اذا باتت تحظى بثلثى الاجانب ، قياسا بالاسكندرية التى انكمش عدد قاطنيها من الاجانب الى النصف او الثلث من تعداد الاجانب فى مصر بوجه عام .

و ما ان حل منتصف القرن ، حتى تعادلت قوى الجذب بين المدينتين الكبيرتين القاهرة و الاسكندرية ، و ان كانت لصالح الاخيرة ببضعة الآف بسيطة ، (مع الاخذ بعين الاعتبار ، ان هذه المقابلة احتسبت دون اضافة تعداد الاجانب فى مدينة الجيزة ، الى القاهرة ، ذلك ان انجاز هذه المهمة خليق باعادة ترتيب الاوزان بالنسبة للوجود الاجنبى فى المدن المصرية ، و من ثم ، تغليب القاهرة على الاسكندرية خلال تلك الفترة) .

غير ان هذا الاستنتاج بدوره ، سرعان ماطرأ عليه قدر كبير من التغيير – أو بالاحرى التدعيم – لصالح القاهرة ، اذا مثل " الخروج الابيض " خلال فترة الستينيات من هذا القرن ، علامة فارقة فى انحسار موجات الهجرة الى المنطقة ، حيث لعبت القوانين الاشتراكية و قرارات التأميم و التمصير بالاضافة الى عوامل أخرى ، دورا كبيرا فى تأسيس " هجرة مضادة " أو " نزوح جماعى" بين صفوف هذه الجاليات الاوربية خارج مصر . [٣٠] و لا أدل على ذلك من انخفاض عدد الاجانب فى الاسكندرية – المحل المختار لإقامتهم – فلم تتجاوز العلامة ١٥ ألف نسمة فى تعدادى (١٩٧٦) ، و (١٩٨٦) [٣١] ، بعد ان اقترب فى (١٩٢٧) من العلامة مائة الف اجنبى ، محققا هبوطا ذريعا و مفاجئا يصل الى سبع ما بلغه فى (١٩٢٧) تقريبا .

رابعاً : متغير الجنسية : أوربيون في مصر :

وبإمكاننا الحصول على صورة دقيقة للجاليات الأجنبية في مصر، إذا ما ألقينا نظرة مقارنة على متغير الجنسية . أن متابعة دقيقة لقطاع السكان الاجانب في مصر ، تكشف بداية ، أنهم كانوا يمثلون جزءا من الادارة الاجنبية في دولاب العمل الادارى لمحمد على . والجدير بالذكر هنا أن ٩٢٪ منهم يحملون جنسيات ايطالية وفرنسية ويونانية وبريطانية .....، والبعض منهم لم يكن له أى جنسية على الاطلاق، حيث كان الرعيل الاول منهم من رعايا الدولة العثمانية من العرب ولتوانيا والنمسا ، وهربوا دون هوية ، أو كانوا يتبرأون من جنسيتهم ليحصلوا على جنسية أى دولة اجنبية توفر لهم الحماية فى نشاطاتهم الاقتصادية، حيث أن نشاطهم الادارى السابق الاشارة اليه ، بدأ فى الاتساع منذ عام ١٨٣٤ خاصة بعد ان وافق محمد على على إعطائهم الحماية ، بعد ضغط من بعض القناصل وجماعات المصالح الأجنبية، مستغلين فى ذلك تورط محمد على فى توسعاته فى سوريا ، وحاجته للتأيد السياسى والدولى من الدول الاوروبية (٣٢) .

تؤكد قراءة الجدول رقم (٢) على مجموعة من المعطيات المتصلة بالأصول العرقية للاوربيون من الاجانب فى مصر خلال النصف الاول من القرن الحالى ، وكذا توزيع الاجانب على العاصمتين (القاهرة والاسكندرية) ، لعل أهمها : –

جدول رقم (٦)

توزيع الاجانب طبقا للجنسية (١٩٢٢-١٩٤٧)

أوربيون فقط

السنوات	١٩٢٤/٢٢		١٩٢٧		١٩٤٧	
الجنسية / المدينة	القاهرة	الاسكندرية	القاهرة	الاسكندرية	القاهرة**	الاسكندرية*
يونانيين	١٥.٢٦٠	٢٥.٣٩٣	٢٠.١١٥	٣٧.١٠٦	١٦.٦٧٣	٢٠.٧٥٣
ايطاليين	١٥.٦٨٥	١٧.٨٦٠	١٨.٤٧٥	٢٤.٢٨٠	١٢.٣٤٧	١٢.٣٧٠
بريطانيين	--	١٠.٦٥٦	١١.٢٢١	١٤.٣٩٤	١١.٠٠٨	٩.٦٥٩
فرنسيين	--	٨.٥٥٦	٩.٥١٩	٩.٤٢٩	٤.٠١٥	٣.٢٥٩
نمساويين واتراك	--	١.٢٥٤	--	٧.٧٧٩	٨.٤٤٧	٧.٤٩٤
وجنسيات اخرى						
المجموع		٢٣.٣٢١		٩٢.٩٨٨	٤٢.٤٩٠	٦٣.٥٢٥

المصدر : أستناداً الى بعض البيانات الواردة فى :-

- نبيل عبد الحميد سيد احمد ، النشاط الاقتصادى للاجانب و اثره فى المجتمع المصرى (١٩٢٢-١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ص ص ٤٧/٤٦ .

(*) محمد صبحى عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية، مكتبة نهضة مصر ، د. ت ، ص ٢٠٤ .

(**) احتسب من المصدر التالى : جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية والاقتصاد مصلحة الاحصاء و التعداد ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ ، الجزء الثانى ، جداول عامة : جدول رقم (٣٦) ، المطابع الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٤٦٢ .

١- إن الجالية اليونانية هى اكثر الجاليات انتشارا و تغلغلا ،وقد حصلت على اعلى المعدلات بين الاجانب المقيمين فى مصر (العاصمتين) ،وان الغلبة بينهم كانت من نصيب الاسكندرية دوما ، خلال النصف الاول من القرن العشرين . فعلى حين بلغ نصيب الاسكندرية من اليونانيين ٢٥,٣٩٣ (١٩٢٤/٢٣) ،لم يتجاوز نصيب القاهرة ١٥,٢٥٠ شخصا .وعلى نفس النحو تحمل بيانات ١٩٢٧، سيطرة اكثر وضوحا للجالية اليونانية ،على مدينة الاسكندرية ، قياسا بغيرها من الجاليات الاخرى التى توافدت على المدينة . لقد بلغ حجم الوجود الاجنبى اليونانى فى الاسكندرية ٣٠,٧٥٣ فى عام ١٩٤٧ ،يمثل حوالى ٤٨,٥٪ من اجمالى عناصر الجالية الاوربية المقيمة فى الاسكندرية خلال هذا العام - وبطبيعة الحال ، فان سبب هذا التركز فى المجتمع السكندرى ليس خافيا علينا ،فهو يرجع بشكل خاص الى ملاءمة مناخ الاسكندرية لسكانهم ، وقرب مدينة الاسكندرية لبلادهم . فهى مرفأ مصر الاول الذين استقبلهم ،وهى ايضا مرفأ مصر الاول فى التصدير والاستيراد ،والحركة التجارية التى اضطلع بها جزء كبير من هذا المجتمع الاجنبى (٣٣) .

٢- إن معدلات الهجرة الى المدن الكبرى فى مصر (القاهرة و الاسكندرية) ، تميل بشكل ملحوظ الى الارتفاع خلال الفترة المشار اليها، بصرف النظر عن الجنسية كمتغير - فلم يطرأ اى انخفاض على المستوى الحجمى لاى من الجاليات الاجنبية الرئيسية المذكورة بالجدول ، يستوى فى ذلك الوضع فى مدينة القاهرة أو مدينة الاسكندرية . والثابت ان ثمة نمو حجمى متصاعد بين مختلف الجنسيات خلال تلك الفترة فى العاصمتين ، مصحوبا بنمو مماثل فى المجموع الكلى للسكان الاجانب بوجه عام .

ويميز جمال حمدان فى التوزيع السكانى للجماعات الاجنبية فى مصر خلال الفترة الممتدة من حوالى منتصف القرن الماضى حتى الوقت الراهن تقريبا ، بين

جماعتين اساسيتين : الاوربيين ولهم الغلبة ، والغلبة المطلقة ، و الشرقيين وهم اقرب الى توابع المعسكر بل إن بعضهم احيانا من عملائه . مشيرا الى رباعية: اليونانيين – الايطاليين – الفرنسيين – البريطانيين ، كصلب الجاليات الاجنبية فى مصر ، غربية وشرقية معا ، أو غربية على حده . الاولى وهى محل اهتمامنا فى هذه الورقة – دون غيرها – فتمثل الجسم الاساسى من الاجانب فى مصر (من ٦٠٪ على الاقل الى ٩٠٪ احيانا) ، وتضم الى جانب الاكثرية الغربية ،عدة آلاف من المقيمين الشرقيين ، بما في ذلك بعض المصريين انفسهم بإعتبارهم من رعاياهم او تحت حمايتهم . ويكشف "حمدان " عن بعض الأوزان النسبية لهذه الرباعية مشيرا الى انها قد تعرضت لتغير مستمر ، ولكنها جميعا و ككل بدأت أولا بنسب عالية (٨٧٪ تقريبا) ثم واجهت انحدار محسوس منذ بداية القرن (٦٠٪)، ولكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك حتى عادت منذ الحرب العالمية الثانية الى حيث بدأت (٩٠٪ تقريبا) . وهذا التحنى يصدق بصفة خاصة على كل من اليونانيين والايطاليين الذين انتهوا و نسبتهم كما هى تقريبا ، بينما حقق الفرنسيون الى حد ما الى انخفاض متواصل و مستمر. وعلى العكس ، عبر الوجود البريطانى عن حالة اكثر تلبذبا ما بين الارتفاع و الانخفاض . اما الثانية ، فهى تضم العناصر الشرقية التى يستكمل بها هذا الجسم ، باقى مكوناته ، ويعبر عنها فى رباعية اخرى و ان كانت اقل اهمية ، وهى : الشوام ، الاتراك ، الارمن ، اليهود . . . ،ولأن بعض اليهود و الأرمن من أصول أو ارتباطات اوربية ، فان المجموعة ايضا اقرب جزئيا الى الاوربيين المستشرقين ، او الشرقيين المستغربين . ولأن معظم الاتراك و الشوام قد اكتسبوا الجنسية المصرية مبكرا ، بينما هاجر معظم اليهود

مؤخرا ، فقد تقلصت اعداد المجموعة عموما بالتدريج . (٣٤)

ويصرف النظر عن عمليات التمايز او التباين بين الجاليات الاوروبية فى مصر ، فتلك مهمة تخرج عن نطاق هذه الورقة ، فان الشئ الذى يجب الالتفات اليه هو تحديد أو معرفة ذلك الدور الهام الذى اضطلعت به بعض هذه الجاليات الاوروبية فى المجتمع (سنكتفى هنا بمناقشة مختصرة لأكبر و أهم جاليتين عددا و نفوذا و هما اليونانية و الايطالية) إزاء نمو بعض المدن فى مصر . هنا لابد من ابداء الملاحظتين التاليتين : الملاحظة الاولى أن الجماعة اليونانية تبدو هى اكثر الجاليات الاوروبية انتشارا و تغلغلا ، لا فى العاصمتين فقط بل فى كل تضاعيف مصر ، فى المدن المتوسطة و الصغرى ، وحتى القرى و نجوع الريف ، وهم وحدهم من بين كل الاوروبيين الذين يتوزعون كأفراد ، وليسوا بالضرورة ككتل أو مجموعات عرقيه . أما الملاحظة الثانية فتتمثل فى جانب التركز المدنى ، فليس كمثلهم جالية تتركز فى – او تسيطر على – الاسكندرية ، فنسبتهم بها ، على عكس بقية الجاليات الاخرى ، أعلى منها فى سائر مصر ، وفى أى مدينة اخرى منها ، بما فى ذلك القاهرة . لقد كانت تضم اكثر من نصف مجموعهم فى مصر ، كما فاق عددهم بها عدد كل الجاليات الاخرى مجتمعة ، اذ يبلغ نصف مجموع الاجانب بها ، وفضلا عن ذلك فانهم كانوا يمثلون تقريبا كل ارستقراطية المدينة ؛(من هنا ازدحام الاسكندرية بأسما ، الاماكن اليونانية الحديثة الخاصة ، فضلا عن القديمة ، مثل حدائق انطونيادس ، وشاطئ جليم (جليمو نوبولو) ، وانتيوس وجانكليس ... الخ) .

أما الايطاليون ، فقد جاءوا من حيث العدد فى المرتبة الثانية بعد اليونانيين

يستدل من مصادر متعددة بأنهم قد بدأوا من نحو نصف اليونانيين عددا ، لكنهم سرعان ماكانوا يزدادون بسرعة مطرده ، حتى ضاقت الفجوه فيما بينهما ، حتى كادوا يقتربون منهم احيانا . لقد سجل الايطاليون فى اوجهم ثانى أعلى قمة عددية بين الجاليات الاجنبية فى مصر (٥٠ الف تقريبا) ، وذلك قبل الحرب الثانية حتى تعاظم نفوذهم المادى والادبى ، الاجتماعى والسياسى فى البلاد . والجدير بالذكر ايضا ، انهم وإن كانوا من اقدم الجماعات الاوربية تدفقا واقامة فى مصر . فهم ايضا من اوسعها انتشارا وتغلغلا بها بعد اليونانيين ، فلم يكونوا يتركزون فى العاصمتين فحسب ، بل وينتشرون فى العديد من المدن الاقليمية كالمنصورة وطنطا والزقازيق .

وفى اطار هذه المناقشة ، تبرز أمامنا بعض التساؤلات الاساسية المتصلة بعلاقة هذه الجاليات الاوربية بالمجتمع بوجه عام ، وبتلك المناطق التى اقاموا بها بوجه خاص . أو بعبارة اخرى ، ضرورة التعرف على اتجاهات التوطن الاقليمى للاجانب بين المناطق المختلفة فى مصر ، ومن ثم تحديد خصائص التحضر فى ظل الوجود الاجنبى بهذه المناطق (المدن او الاحياء) ...الخ . إن هذه القضايا الحضرية الهامة هى محور اهتمام الفقرة التالية من الدراسة .

خامسا : الوجود الاجنبى : اتجاهات التوطن وخصائص التحضر :

إن الحديث عن اتجاهات وخصائص التحضر فى المدينة المصرية ،خاصة خلال تلك الفترات التى شهدت الاقامة المكثفة للاجانب ، له اكثر من مدخل واكثر من مستوى . ولعل من أهم المداخل التحليلية المفيدة فى هذا الصدد يمكن الاشارة الى المدخل الكمى القائم على تتبع حركة السكان الاجانب داخل المدن ، ومعرفة توجهاتهم السكنية سواء على مستوى المدينة أو على مستوى الحى ، وتتبع معدلات نموهم داخل المدينة بالنظر الى مجموع السكان ، أو بالنظر الى المدن الاخرى أو اجمالى السكان فى المجتمع ككل ... الخ .

ويشير جانب آخر من هذا الحديث ، الى ضرورة التعرف على أهم الخصائص الحضرية التى تتسم بها مثل هذه المدن وكيف افادت المدينة المصرية من التركيب الحرفى لهؤلاء الاجانب ، او بعبارة اخرى علاقة التحضر بالنشاط الاقتصادى وبالبناء المهنى الذى يشغله الاجانب بوجه عام ... الخ .

ولعل أول مايمكن ان يقال فى هذا المجال ، أن الاجانب ، وإن كانوا لايشكلون - بكل المقاييس - سوى نسبة ضئيلة الى المجموع الكلى لسكان حوالى ٢ر١ (١٩١٠)، و٧ر١٪ (١٩١٧)، الا أن اهميتهم الحقيقية تتأتى من درجة تمركزهم الشديد فى المدن . إن مجتمع الاجانب هو مجتمع مدنى بالضرورة وبدرجة مطلقة تقريبا . ففى (١٩١٧) مثلا كان ٩٠٪ من الاوروبيين يقيمون فى مناطق حضرية . ولعل هذه النسبة ظلت ثابتة كذلك خلال تلك الفترات المتباينة من عمر تلك المدن .فلقد أشار شارل عيسوى أن الاوروبيين كانوا يتمركزون فى المدن ، حتى أصبحوا يشكلون فى

عام (١٩٠٧) مايعادل ١٦٪ من سكان القاهرة و٢٥٪ من سكان الاسكندرية و٢٨٪ من سكان بور سعيد (٣٧). كما يسجل تعداد ١٩٧٦ ، أن عدد الاجانب فى المحافظات الخمس الحضرية : القاهرة والجيزة والاسكندرية وبور سعيد والسويس قد بلغ ٩٠,٤٪ من مجموعهم فى البلاد ، وحتى العشر الباقى، انما يتركز ايضا فى عواصم المحافظات و المدن الاقليمية فى مصر .أما احصاء (١٩٨٦) فلقد أبرز حقيقة ديموجرافية هامة وهى ، أن تعدادهم العام (١٧٧٩٧٠) ، حقق رقما جديدا يتجاوز الرقم السابق الذى سجله احصاء ١٩٧٦ (٩٥٣٠٠) بزيادة قدرها (٨٢٦٧٠) شخصا .(٣٨).

واذا أمعنا النظر فى التوجهات السكنية للاجانب ، لاحظنا أنهم ليسوا سكان مدن فقط ، وانما سكان مدن كبرى (متروبوليتانية) بالدرجة الاولى . ويوضح الجدول رقم (٣) كيف تستحوذ القاهرة والاسكندرية معا ، على ثلثى او اربعة اخماس مجموع الاجانب فى مصر ، وربما اكبر من ذلك بكثير ، اذ أن هذه الارقام لاتضم كذلك مدينة الجيزة ، والتى تعتبر جزء لايتجزء من مدينة القاهرة التى يتكدس فيها دائما حشد كبير من الاجانب . يفيد احصاء (١٩٧٦) ان عدد الاجانب فى الجيزة قد بلغ نحو ٢٠ الفا ، فاذا ما اضيف هذا الرقم الى الرقمين الناظرين لأجانب القاهرة وأجانب الاسكندرية فان مجموعهم سيبلغ نحو ٨٤ الفا من المجموع الكلى البالغ ٩٥ الفا وستصبح نسبتهم حينئذ ٨٨,٤٪ أى نحو تسعة الاعشار الا قليلا(٣٩) وبتحديث الارقام طبقاً لبيانات(١٩٨٦) المتصلة بتعداد السكان الأجانب فى حضر الجيزة ، باعتباره مكوناً اداريًا هاما للقاهرة الكبرى ، ستجد أن الرقم المعبر عن وجودهم (أى الاجانب بالعاصمتين الكبيرتين (القاهرة –

متضمنة حضر الجيزة - والاسكندرية) سيقفز الى٤٤، ٩١٪ بدلا من ٦٩،٩٢٠ ، وستصل نسبتهم الى ٥١،١٠٪ بدلا من ٣٩،٣٪ .

جدول رقـــــم (٣)

تعداد الاجانب فى مصر والقاهرة والاسكندرية ، خلال الفترة :

(١٩٠٧ - ١٩٨٦)

السنة	مصر	القاهرة و الاسكندرية	٪
١٩٠٧	٢١٦،٦٠٠	١٣٩،٤٠٠	٦٧،٢
١٩١٧	٢٦٠،٢٠٠	١٥١،٧٠٠	٦٤،٢
١٩٤٧	١٤٦،٠٠٠	١١٩،٦٠٠	٨١،٦
١٩٧٦	٩٥،٣٠٠	٦٥،٢٠٠	٦٨،٣
١٩٨٦	١٧٧،٩٧٠	٦٩،٩٢٠	٣٩،٣

المصدر :- حمدان ، ج ٢ ، مصدر مذكور ، ص٦٧٥ .

- بيانات (١٩٨٦) استخرجت بمعرفة الباحث من التعداد العام - النتائج النهائية لمحافظة القاهرة ص ٦٥٥ ، ومحافظة الاسكندرية ص ٣٥١ .

والواقع ان تركز الاجانب فى المدن على هذا النحو ، إنما يشير فى حقيقة الامر الى انهم يمثلون نسبة لايستهان بها سواء فى حجم المدينة أو فى حياة سكان المدن

خاصة فى المراحل المبكرة للتحضر فى مصر . الامر الذى يعنى أن أرقام واحصاءات السكان والمدن فى المجتمع ، قد خضعت الى حد ما ، لقدر من "الزيف" بمعنى أن مجمل سكان مصر ، ومستوى التحضر، هما بالضرورة اكبر نوعا من واقع السكان المصريين ، ومن المعدل الصافى للحضرية المصرية (٤٠) .

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية للاجانب فى الاسكندرية و القاهرة و مدن القناة

خلال الفترة (١٩٠٧-١٩٨٦)

المدينة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٧٦	١٩٨٦ *
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الاسكندرية	٢٤.٤	١٩.٠	١٧.٢٧	١٢.٩	٠.٦	٠.٥٠
القاهـــرة	؟	٩.٠	.؟	؟	١.٠	٠.٩١
بورسعيـــد	٢٥.٩	٢٠.٠	؟	١٢.٥	٠.٥	٠.٢٥
الاسماعلية	٢٠.٠	٢٠.	؟	٨.٥	٠.١	٠.٠٨
السويـــس	؟	١٤.٠	؟	؟	٠.٣	٠.٠٤

المصدر : ... ـــان ، شخصية مصر ، ح ٢ ، مصدر سابق ، ص ٦٧٧

(*) بيانات (١٩٨٦) حسبت بمعرفة الباحث ، استنادا إلى بيانات المحافظات المذكورة فى السجلات الرسمية لتعداد العام (١٩٨٦)

ومن بعد العاصمتين (القاهرة والاسكندرية) . تمثل مدن القناة ، مناطق ذات اهمية خاصة ، لجذب واستيطان الأجانب . يستدل من الجدول رقم (٤) أن نسبة الجاليات الأجنبية فى بعض هذه المدن ، تبلغ ربع السكان أحيانا ، خاصة فى حالة المدن صغيرة الحجم ، أما فى المراحل المبكرة للاستقطاب الأجنبى فيلاحظ ايضا ، ميل هذه النسبة الى الانخفاض دوما ، فلا تتجاوز الثُمن بالقياس الى مُوحجم المدينة ككل .

يتبقى فى هذا الاطار ، الاشارة الى خاصية اخرى وهى ، ميل هذه الجاليات الاوروبية الى التعايش فى جماعات متراصه - بغرض الحماية - لا كأفراد مبعثرين. وليس ادل على ذلك من انهم ، وإن لم ينفردوا بأحياء أو بضواحى كاملة كالإبراهيمية فى الاسكندرية ، والمعادى فى القاهرة ، فانهم كانوا على الاقل يمثلون الاغلبية فى كثير من المناطق الواسعة داخل تلك المدن المختارة. وعموما كان" الحى الافرنجى " ظاهرة مرتبطة بوجودهم باستمرار (٤١) .

يدخل فى ذلك ايضا ميلهم الى الاقامة فى جزر خاصة حسب الجنسية ، فلكل جالية تجمع اساسى ، يسمح لهم بتحديد درجة عزلتهم عن الوطنيين من اهل البلاد وفق طبائعهم الخاصة . اما خارج الاحياء السكنية فان طغيان الجاليات الاجنبية - استنادا الى جمال حمدان - يصل الى اوجه فى قلب المدينة التجارى ، حيث كانوا يسودونه اجتماعيا مثلما كانوا يسيطرون عليه اقتصاديا . فقلب الاسكندرية أو القاهرة كان يبدو اوروبيا اكثر منه مصريا ، قطعة من اوربا حقا ، أو قلب اوربى لمدينة مصرية (٤٢) .

فاذا ماعدنا الى تتبع الاهمية الفعلية التى يمثلها الوجود الأجنبى داخل المدينة

المصرية ، فلا مناص من التوقف كذلك أمام طبيعة البناء المهنى لهؤلاء الاجانب .
وهنا تجدر الاشارة الى ان قوة هذه المجموعة (المستوطنين الاوربيين) ، لم تكن تتناسب قط مع حجمها . ففي خلال تلك الفترة ، كان الاوربيون يمتلكون نسبة لها وزنها من الاراضى الزراعية (١٢٪ فى عام ١٩٠٩) ، وان كان اغلبها يتكون من اراضى تستصلحها شركات اجنبية [٤٣]. وحتى الحرب العالمية الثانية ، كان الاوربيون يشكلون الكتل الاساسية من المهنيين وذوى الاختصاص من مهندسين ، وزراعيين ، وميكانيكيين ومعلمين ورجال اعمال ، والاطباء ، ومحامين ، وعديد من العاملين فى الوظائف المدنية العليا . واخيرا ، والاكثر اهمية ، انه حتى الخمسينيات من القرن الراهن ، كان الاوربيون هم الذين يملكون ويديرون المؤسسات المالية والتجارية والصناعية الاساسية . لقد شكل تقاطر الاوربيين الى مصر ، دائما اساسيا للتطور الاقتصادى التى شهدته المدن المصرية الرئيسية . وربما ترجع مثل هذه الاهمية الى طبيعة النشاط الاقتصادى الذى كانوا يمارسونه ، فقد كان هذا النشاط مرتبطا فى جوهره بالقطاع الحديث للاقتصاد المصرى ، الذى يتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بالتغلغل الاقتصادى الاوربى من ناحية ،ثم بالاستعمار من ناحية اخرى .ان الدراسات الحديثة التى قام بها كل من الجريتلى ورياض وذوالفقار وغيرهم ، تعطى صورة عامة للوضع : ان تجارة الجملة : الاستيراد والتصدير كانت كلها تقريبا تحت ربقة الاجانب : خاصة الانجليز واليونانيين والايطاليين والالمان (ستة أو سبعة من المصريين فقط ، من بين مئات المستوردين عام ١٩٠٨) . وتجارة نصف الجملة والقطاعى ، كانت ايضا فى ايدى الاجانب ، ومعظمهم من اليونانيين والشوام والمشرقيين واليهود . كما كانت الاعمال المالية او شؤون

المصارف المحلية في جوهرها في ايدى اليهود المتعاونيين أو المشتركين في البنوك الاوربية ، أو المفترسون الجدد " - عائلات قطاوى ، منشه ، سوارس ، سرسق وغيرهم ، وكانوا يعملون جنبا الي جنب مع اليونانيين والايطاليين والسوريين وبعد ذلك المصريين : صعب ، صيدناوى ، جوهر ، شديد ، حكيم وغيرهم . واذا كان اهل البحر المتوسط والمشرقيون ، يمارسون المهن الصغيرة ، والنشاط التجارى ، والاشغال الحرفية ، فان الرعايا البريطانيين ، كانوا إما عسكريين ، أو موظفين ،وإما تجار قطن (٤٤) .

وبنظرة قطاعية لمكونات الاقتصاد المصرى خلال النصف الاول من القرن العشرين ، يتبين لنا أن الاجانب قد مارسوا العمل بالقطاعات الاقتصادية الثلاثة المعروفة : (زراعة - صناعة - خدمات) . وأن اغلبيتهم كانوا يعملون في مجالات الصناعة والتجارة والشؤن المالية والخدمات ، كما كانوا يسيطرون على هذه المجالات في الفترة من ١٩٢٠ حتى منتصف القرن العشرين . ومن ناحية اخرى ، كانت نسبة الاجانب الذين يعملون في القطاع الاول (الزراعـة) محدودة ، حيث تبلغ حوالى ٢٪ فقط ، في حين كانت نسبة المصريين الذين يعملون فيها حوالى ٦٠٪ ، وكان عدد الاجانب المقيمين في مصر يبلغ حوالى ٢٪ من عدد المصريين ، مع ملاحظة أنهم يمتلكون اكثر ١٠٪ من اراضى الملكيات الخاصة حتى عام ١٩٢٠ ، واكثر من ٨,٥٪ حتى منتصف الثلاثينات ،واكثر من ٦٪ حتى منتصف الاربعينات . ويرجع ذلك الي أن شركات الاراضى كانت تمتلك الجزء الاكبر من ملكيات الأجانب . وكانت تقوم باستصلاح الاراضى البور ، وبالتالى فالقول بأن الأجانب لا يرغبون في استثمار رؤوس اموالهم في الزراعة غير صحيح (٤٥) .

أما عن القطاع الثانى (الصناعة) ، فقد جاء في المكانه الثانية في الترتيب

القطاعي للنشاط الاقتصادي للاجانب . فكانوا هم الذين ادخلوا أو بدأوا كثيرا من الصناعات الحديثة ، خاصة الصغيرة منها و الاستهلاكية ، بما فى ذلك بعض الصناعات غير الاساسية (أو الضارة) كالخمور مثلا . و الجدير بالذكر انهم (أى الاجانب) كانوا يحتكرون نحو نصف النشاط الصناعي فى المجتمع ، ولم تنجو صناعة صغيرة أو كبيرة ، الا و لهم فيها باع أو تأثير بشكل أو بآخر .

و يمثل القطاع الثالث (انشطة التجارة و الخدمات) موطنا رئيسيا لنشاط الاجانب بالدرجة الأولى ، ابتداء من التصدير و الاستيراد (خاصة القطن) الى تجارة الجملة و نصف الجملة ، الى الاعمال المالية و المصرفية و السمسرة و الرهونات ، عدا المهن الحرة و الوظائف الحكومية العالية ، وممارسة العديد من اعمال الخدمات و الانشطة التجارية العامة والحوانيت الاقل مستوى ، ناهيك عن النشاطات غير المشروعة و اللااخلاقية كالتهريب و المخدرات و الجريمة و الرزيلة ... الخ [٤٦] .

أن نظرة متأنيه لبعض الارقام المتصلة بالجهاز البيروقراطي فى مصر خلال الفترة من (١٨٨٢ - ١٩١٩) ، تسمح لنا بالتعرف على نمو وسيطرة الاجانب (حالة الموظفين البريطانيين) ، على اجهزة الخدمة المدنيه المصرية . يستدل من بعض الكتابات التاريخية حول الامبريالية البريطانية فى مصر ، بأن السلطة التنفيذية فى البلاد ، كانت فى قبضة هيئة من " المستشارين و الخبراء " الانجليز ، التى كانت تشكل " العمود الفقرى للادارة المدنية المصرية " . وكانت تضم فى سنة ١٨٩٦ ، ٣٩ موظفا بريطانيا فحسب " وهؤلاء هم الذين كونوا دعائم الاداره المدنية الحديثة " وكان يعاونهم عدد كبير من مواطنيهم ومن الاوربيين من مختلف الجنسيات ، وقد زاد عدد هؤلاء الموظفين بمعدل فاق فى سرعته معدل الموظفين من أهل البلاد الذين تضاءلت منزلتهم شيئا فشيئا ، وابعدوا عن المناصب التى كانوا يشغلونها حتى ذلك

بالحيى وفى الواقع كان الانجلير فى ذلك التسابق الى الوظائف ، يفضلون على سواهم . وكانت جميع الوظائف الجديدة الهامة تخصص لهم دون جدال . بل كانوا يحصون ايضا بالكثير من الوظائف الشاغرة التى كان يشغلها غيرهم من الاوربيين أو المصريين(٤٧) ولعل تأمل الجدول التالى يكشف عن عمق الوجود البريطانى فى الادارة المدنية المصرية.

جدول (٥) :

معود الموظفين الانجليز على الجهاز البيروقراطى فى مصر

الجنسيه	١٨٨٢	١٨٩٦	١٨٩٨	١٩ ٦	١٩١٩
مصريون	٩ (تقريبا)	٨٤٤٤	١ ٦	١٢٠٢٧	--
اوربيون	٥٢٠	٤ ٤	٨١٣	٥٩٠	--
بريطانيون	٢٦٤	٢٨٦	٤٥٥	٦٦٢	٦٦٧١
المجموع	٩٨١٤ (تقريبا)	٩١٣٤	١١٨٦٨	٩٣٢٧١	٩٦٧١

المصدر : ذو الفقار الامبريالية البريطانية فى مصر (١٩٨٢ - ١٩٠٤) : تحليل بيان استعمار Editions Pluriel . Geneve . ص ١١٥

لقد بلغت الزيادة فى العدد الاجمالى للموظفين فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩٠٦ ، ٣٦ ٪ للمصريين . و٧ / للاوربيين . و١٥ / للانجليز . كما بلغت نسبة الزيادة فى عدد الموظفين الانجلير فى الفترة من ١٨٨٢ الى ١٩١٩ . ٥٣٠٪ . وبينما انخفض عدد الموظفين بوجه عام بين سنتى ١٨٨٢ و ١٨٩٦ . زاد عدد الموظفين الانجليز . حصى ... جميع الاقسام الهامه مثل اقسام الامن العام والتنمية الاقتصادية.

وفى هذا الصدد تؤكد بعض المراسلات الرسمية (سير بارنج Sir E. Baring) المتصلة باستخدام الاوربيين فى الادارة المصرية العامة ، أن " الجيش والمالية والاشغال العامة فى أيدى الاوربيين بصفه خاصة ، ويعمل فى هذه الاقسام عدد كبير من المرؤوسين الفرنسيين والايطاليين والنمساويين والالمان واليونانيين ، غير أن المناصب الرئيسية يشغلها الانجليز، كما أن النظام الادارى فى هذه الاقسام يغلب عليه النفوذ الانجليزى بوجه عام (٤٨) .

وقد أخذ عدد الموظفين البريطانيين فى الادارة المصرية يزداد باطراد حتى بلغ عددا كبيرا فى بدء الحرب العالمية الاولى ، ووجدت "لجنة ملنر " فى سنة ١٩٢٠ ، ان المصريين لايشغلون الا أقل من ربع الوظائف الكبيرة وأن نسبتهم فى كل المراكز منذ عام ١٩٠٥ - قد إزدادت من ٤٥ الى ٥١ فى المائة ، اما فى الوظائف الكبرى فقد انخفضت هذه النسبة من ٢٨٪ الى ٢٣ ٪ ، بينما ازدادت نسبة البريطانيين فى هذه الوظائف من ٤٢ ٪ الى ٥٩ ٪ (٤٩).

سادسا : الاستنتاجات الاساسية

تتمحور اهم دلالات البحث الراهن ، فى الاجابة على السؤال الهام الذى سبق طرحه فى مقدمة الدراسة وهو ، كيف افادت المدينة المصرية من الوجود الاجنبى ؟ او بعبارة اخرى كيف عبر وجود الاجانب فى مصرعن النمو الحضرى للمدن الكبرى فى مصر بوجه عام ، ولمدينة الاسكندرية - العاصمة الاقتصادية للاجانب - بوجه خاص ؟ بامكاننا الآن تقديم بعض حصاد هذه العلاقة على النحو التالى :-

١ - فمنذ عصر التنوير - عصر محمد على - وربما قبل ذلك بسنوات ليست قليلة ، والمجتمع المصرى قد استهدف للعديد من الجاليات الاجنبية التى شكلت نوعا من الهجمة الاستيطانية على المدن الكبرى فى مصر ، تدفعهم فى ذلك ماتمثله المدينة المصرية من فرص متجدده للاستثمار وتكوين الثروات فضلا عن توافر مظلة واسعة من الامتيازات الممنوحة لهذه الجاليات ، خاصة " مبدأ عدم التبعية " الذى كان يشكل لائحة القوانين الخاصة بالاجانب ، والتى تنص على تمتعهم بمجموعة كبيرة من الحصانات ، جعلتهم بمنأى عن المسئولية أو العقاب فيما يقترفونه من آثام ، أو يرتكبونه من جرائم ، وكأنهم فى دولة خارج الدولة .

٢ - لقد سادت النظرة الى الاجنبى - بصرف النظر عن شروره - على أنه شىء هام لمجتمع يتطلع الى تأسيس نهضته الاقتصادية وتطوير بنيته الاساسية فلم يكن المجتمع المصرى فى ذلك الوقت يضم المستثمرين والفنيين ، والمنظمين الصناعيين ... الخ ، من أهل البلاد ، القادرين على تحقيق تطلعات الحاكم ، وتوفير الهيئات الاقتصادية والاجتماعية التى تستخدم تقنيات الحضارة الاوربية .

٣ - لقد عبر الوجود الاجنبى فى مصر - بشكل أو بآخر - عن مستوى وطبيعة

التطور الاقتصادى الذى شهدته مدنها الرئيسية . ولعل ذلك يرجع الى أن كثيراً من هؤلاء الاجانب كانت لهم اهتمامات اقتصادية واسعة ، خاصة فى مجال التسهيلات الحضرية ، فضلا عن طبيعة النشاط الاقتصادى الذى كانوا يمارسونه ، حيث كان هذا النشاط مرتبطا فى جوهره بالقطاع الحديث للاقتصاد المصرى . ولقد مر بنا قبلا كيف كانت تجارة الجملة وانشطة الاستيراد والتصدير وتجارة نصف الجملة والقطاعى فضلا عن الاعمال المالية وشئون المصارف المحلية ... الخ ، كانت كلها تحت ربقة الاجانب وسيطرتهم ، وكيف كانت السلطة التنفيذية خلال فترة ليست قليلة من عمر المجتمع المصرى، فى قبضة الجالية البريطانية على وجه الخصوص . يعاونها فى ذلك عدد كبير من الاوروبيين من مختلف الجنسيات ، الامر الذى يكشف بجلاء عمق الوجود البريطانى فى الادارة المدنية المصرية ، التى اتسمت بالمركزية الشديدة والاستقطاب ، نحو القاهرة و الاسكندرية أولا وأخيرا .

٤ - ودون تكرار لمظاهر ومؤشرات النمو الحضرى الذى تأسس فى رحاب النشاط الاقتصادى للاجانب فى كافة مدن مصر التى اتخذوها محلا مختارا لاقامتهم ، يمكن الاشارة هنا الى أن المدينة المصرية قد افادت فى عمرانها كثيرا من سكنى الاجانب ، وهذا هو بعض الحصاد :

(أ) اتساع دائرة النشاط الاقتصادى ، والمبادلات التجارية فى مدينتى القاهرة والاسكندرية بوجه عام ومدن القناة بوجه خاص ، الامر الذى ساهم فى دعم النمو الحضرى فى هذه المدن ، فضلا عن أن توافر مثل هذه الفرص والتسهيلات الحضرية كان يتم دائما على حساب المدن الاخرى فى الاقاليم .

(ب) لقد مثل الوجود الاجنبى فى المجتمع السكندرى، انعطافة قوية ازا -

تشكيل مجلسه البلدى (يناير ١٨٩٠) . الذى يعد فى واقع الامر أول المؤسسات البلدية التى لعبت دورا اساسيا في التاريخ الاجتماعي ليس للاسكندرية وحدها ، بل لمصر كلها ، كما أنه اول محاولة من نوعها لغرس الانظمة الاوروبية الحديثة فى مدن مصر . وهو بهذا المعنى واحد من المآثر الحضرية التى حظت بها مدينة الاسكندرية ، - مركز المجتمع الاوربى فى مصر - عاصمة الأجانب خارج بلادهم .

ج - تكشف اتجاهات التوطن لدى السكان الاجانب فى مصر أنهم أولا سكان مدن ثم هم ثانيا سكان مدن كبرى (متروبوليتانية) بالدرجة الأولى ، وأن تركزهم يشير بشكل خاص ، الى العاصمتين (القاهرة و الاسكندرية) كنطاقين عمرانيين يحظيان بنصيب الاسد فى توزيع الاجانب بين المدن فى مصر .

د - أن اهم مايميز المدينة المصرية التى اختار الاجانب الاقامة بها أو فى اقسام معينة منها ، شيوع النمط الغربى والعمارة الاوربية الحديثة ، وتخطيط عصرى للخدمات والطرق ، توافر الحدائق والمتنزهات ، مياه نقية وكهرباء وغاز ، خدمات بلدية عامة مثل نظافة الطرق وجمع النفايات وانشاء النوادى ودور السينما وغيرها مـن الانشطة الترويحية ...الخ وعموما كان " الحى الافرنجى " ظاهـرة مرتبطة بوجودهم باستمرار .

المصادر والهوامش :

(١) جوزف حجار ، أوربا ... ومصير الشرق العربي ، (ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمه) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٦ ،ص ص ١٤ / ١٥ .

(٢) انظر - نبيل عبد الحميد سيد احمد ، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ص ٢٥ .

(٣) المصدر السابق ، نفس المكان .

(٤) علي الجريتلي ، السكان والموارد الاقتصادية في مصر ، مطبعة مصر ،القاهرة ١٩٦٢ ، ص ص ٢٢/ ٢٣ .

(٥) انظر : عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ مصر الاجتماعي ، مكتبة سعيد رأفت للطبع والنشر ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٥ ص ص ٢٤٢ / ٢٤٣ .

(٦) نحيل القارئ هنا الى دراستين ضافيتين في الموضوع :

- جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٣ .

شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، المجلد الثاني ، عالم الكتب ، القاهرة ، سبتمبر ، ١٩٨١ ، ص ص ٦٥٤ / ٦٨٩ .

(٧) يمكن من ذلك الدراستين التاليتين :

- السيد الحسيني ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، دار المعارف

بمصر ، ١٩٨١ حيث تدم المؤلف تحليلا سوسيولوجيا ضافيا لانعكاس الخبرة الاستعمارية على نمو المدن في آسيا وافريقيا ومجتمعات الشرق الاوسط انظر البابين الثاني والثالث ص ص ١٥٥ / ١٧٨ .

- انور عبد الملك - نهضة مصر : تكوين الفكر والايديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٩٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٣ ، ص ص ٨٠ / ٨٩ .

(٨) انظر - جمال حمدان ، شخصية مصر ، مصدر سابق ، ص ص ٦٦٨، ٦٦٩،

(٩) المصدر السابق ، ص ٦٧١ .

(١٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام الحادى عشر للسكان والاسكان والمنشآت ،١٩٨٦، النتائج النهائية لاجمالى الجمهورية ، المجلد الثانى،مرجع رقم ٨٦٣ / ٩٠ ، ص ٢٦٥ .

(١١) انظر - محمد محمود السروجى ، الاسكندرية فى العصور الحديثة ، فى : مجموعة من الباحثين ، تاريخ الاسكندرية منذ اقدم العصور ، محافظة الاسكندرية ، ١٩٦٣ ، ص ٣٧٢ .

(١٢) نقلا عن المصدر السابق ، نفس المكان .

(١٣) دافيد س . لاندز ، بنوك وباشاوات ، (ترجمة عبد العظيم أنيس) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ٨٠ .

(١٤) جمال حمدان ، شخصية مصر ، مصدر سابق ، ص ٦٦٩ .

(١٥) استناد سير جون باورينج Bowrinj ، تقرير عن مصر وكنديا (١٨٣٨) ص ١٩٩ - نقلا عن : سعيد ابراهيم ذو الفقار ، الامبريالية البريطانية فى مصر (١٨٨٢-١٩١٤) : تحليل بنيان استعمار ، Editons Plurici, Geneve 1985 ص ٢٥ .

(١٦) تجدر الاشارة هنا الى ان الاقامة المكثفة للاجانب قد توافقت مع الـغا ء الاحتكار، حيث تضاعف عددهم عشرين مرة عام ١٨٤٦ بالنسبة لعام ١٣٨١ ، وزادوا اكثر من أربعة اضعاف بين ١٨٤٦ و ١٩١٧ . وبين عامى ١٨٠٧ و١٨٦١ دخل مصر كل عام اكثر من ٣٠٠٠ أجنبى ، لتصل الى ٥٩٠٠ فى عام ١٨٦٤ ، ثم الى ٨٠٠٠ عام ١٨٦٥ .

حول المكانه التى تشغلها الجاليات الاوربية خلال فترة ما قبل الاستقلال ، وانعكاس ذلك على النمو الحضرى فى مصر انظر :

- محمد حافظ ، النمو الحضرى فى المجتمع المصرى :دراسة بنائية تاريخية ، مكتبة سعيد رأفت للطبع والنشر ، جامعة عين شمس ،القاهرة ،١٩٨٧، ص ص٧١ / ١٢٨ .

(١٧) سعيد ابراهيم ذو الفقار ، الامبريالية البريطانية فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .

(١٨) دافيد س . لاندز ، المصدر السابق ، ص ص ٨١ / ٨٢ .

(١٩) المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢٠) سعيد ذو الفقار ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٢١) لوتسكى ، تاريخ الاقطار العربية الحديثة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ص ١٩٢ .

(٢٢) على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الجزء السابع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٢٣) لوتسكى ، المصدر السابق ، نفس المكان .

(٢٤) انظر محمد حافظ ، اللامح العامة للنمو العمرانى فى مدن مصر : قراءة سوسيولوجية فى خطط على مبارك ، فى: المجلس الاعلى للثقافة،على مبارك

رائد التحديث فى مصر (الندوة العلمية) ، احتفالات الذكرى المائة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

(٢٥) دافيد س . لاندز ، المصدر السابق ، ص ص ٨٠ / ٨١ .

(٢٦) نفس المصدر ، ص ٨١ .

(٢٧) حول تجربة ادخال المجالس البلدية فى مصر ، انظر دراستنا : دور الانظمة البلدية فى تنظيم الخدمات العامة فى مدن مصر مع اشارة خاصة لمدينة الاسكندرية ، فى : منظمة المدن العربية ، أعمال المؤتمر العام التاسع الذى عقد فى مراكش بالمملكة المغربية (١٩٩٠) تحت عنوان " تكامل الخدمات البلدية والاجتماعية ووسائل تمويلها " ، اصدارات المعهد العربى لإنماء المدن ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، الجزء الثانى ، ص ص ١٢١/ ١٣٩ .

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٢٩) جمال حمدان ، شخصية مصر ، المصدر السابق ، ص ص ٦٧٦ / ٦٧٧

(٣٠) المصدر السابق ، ص ٦٧٧ .

(٣١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام الحادى عشر (١٩٨٦) ، محافظة الاسكندرية ، مرجع رقم ٩٣ / ٦٦٢ / ٩٠ ، ص ٢٥١ .

(٣١) نحيل القارئ هنا الى الدراسة الشمولية حول تاريخ الرأسمالية اليهودية فى مصر والمنشورة فى الاهرام الاقتصادى على مدار ٧حلقات متتالية انظر : انس مصطفى كامل ، تاريخ الرأسمالية اليهودية فى مصر ، الاهرام الاقتصادى العدد ٦٣٣ ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٣ مارس ١٩٨١ ، ص١٩ .

(٣٢) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للاجانب وأثره فى

المجتمع المصرى ، مصدر سابق ، ص ٦٨١ .

(٣٤) جمال حمدان ، شخصية مصر ، مصدر سابق ، ص ٦٨١ .

(٣٥) المصدر السابق مباشرة ، ص ٦٨٦ .

(٣٦) نفس المصدر ، نفس المكان .

(٣٧) شارل عيسوى ، التاريخ الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقية ، ترجمة (سعد رحمى) ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٥ .

(٣٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، ١٩٨٦ ، النتائج النهائية ، اماكن متنوعة .

(٣٩) جمال حمدان ، المصدر السابق ، ص ٦٧٥ .

(٤٠) المصدر السابق ، نفس المكان .

(٤١) انظر - السيد الحسينى ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى،مصدر سابق - جمال حمدان ، شخصية مصر ، مصدر سابق ، ص ٦٧٨ .

(٤٢) جمال حمدان ، المصدر السابق ، نفس المكان .

(٤٣) شارل عيسوى ، التاريخ الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقية مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

(٤٤) انور عبد الملك ، نهضة مصر : دراسة في تكون الفكر والايديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥-١٨٩٢) ، مصدر سابق ، ص ص ٨٥ ،٨٦ .

(٤٥) جبرائيل باير ، تاريخ ملكية الاراضى فى مصر الحديثة (١٨٠٠-١٩٥٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٨ .

(٤٦) جمال حمدان ، مصدر سابق ، ص ٦٧٨ .

(٤٧) انظر : سعيد إبراهيم ذو الفقار ، الامبريالية البريطانية في مصر ، مصدر سابق ، ص ١١٥ .

(٤٨) المصدر السابق مباشرة ، نفس المكان .

(٤٩) مورو بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة : دراسات عن موظفي الحكومة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٥١ .

الفصل السابع

جوانب من التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى القرية المصرية خلال حقبتى السبعينات والثمانينيات

الفصل السابع

جوانب من التحولات الاجتماعية والاقتصادية في القرية المصرية خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات

تعرضت القرية المصرية خلال عقد السبعينيات من القرن الحالي لتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية بالغة السرعة والحدة، وتتصل هذه التحولات بالبناء الاجتماعي الريفي بمكوناته الأساسية (النظم والعلاقات الاجتماعية) ، والهيكل الاقتصادي بعناصره الإنتاجية والتوزيعية والاستهلاكية ، والنظام السياسي بما استند إليه من تعددية وظهور أنماط جديده من العلاقات بين المواطن و الدولة ، يضاف إلي ذلك التحولات التي طرأت علي النسق الثقافي القروي من خلال ظهور قيم ومعتقدات جديده نحو العمل والهجرة والمكانة الاجتماعية ....الخ

إن رد هذه التحولات إلي عامل أحادي فقط عملية خاطئة ، فقد تفاعلت مجموعة من العوامل الأساسية ، كان من شأن تفاعلها حدوث هذه التحولات ولم يكن واحداً من هذه العوامل وحده هو أساس هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت علي القرية المصرية خلال هذه الفترة .

وبإمكاننا تفسير التحولات التي طرأت علي القرية المصرية خلال عقد السبعينيات في ضوء ثلاثة عوامل أساسية .

أول هذه العوامل هو عامل خارجي متصل بتغلغل الاقتصاد الرأسمالي العالمي داخل القطاعات الإنتاجية الريفية . وفي هذا الصدد تشير البيانات المتاحة إلي أن هناك اتجاه متزايد نحو التحول من نمط زراعة المحاصيل التقليدية إلي نمط زراعة المحاصيل غير التقليدية (الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية) وهى محاصيل تتميز بريعها الكبير نظرا لحرية تحديد أسعارها[1] ، فضلا عن كونها تتطلب قدرات رأسمالية غير مواتية لصغار الحائزين بحال من الأحوال[2] ، وأنها فقط من نصيب أغنياء ومتوسطي الحائزين . يتأسس علي هذا التحويل أيضا زيادة حدة التمايزات في الدخول بين المنتجين طبقا لفئاتهم و شرائحهم الحيازية بمعدل أكبر من التمايزات في هيكل الحيازة ، الأمر الذي أدي إلي زيادة حدة و سوء توزيع الدخل بين الفئات الحيازية خلال هذه الفترة في الريف المصرى[3] .

ثاني هذه العوامل هو عامل داخلي متعلق بالتوجهات السياسية العامة التي تبلورت في سياسة الانفتاح ، بمعنى السماح لرأس المال الأجنبي بالتدفق إلى داخل مصر والحصول على بعض الامتيازات التي تتيح له فرص الاستمرار والنمو في سائر مجالات النشاط الاقتصادي حتى أصبح بالفعل يمثل بمشروعاته المختلفة اقتصادا قائما بذاته (قطاع ثالث قائد) يشكل خطرا لا بحجمه ولكن بنوعيته ونفوذه ، وخصوصا وان المستثمر المصري المماثل لا يتمتع بنفس الضمانات و الامتيازات التي تتاح للمستثمر الأجنبي ، الذي تعطى مشروعاته أولوية خاصة في التنفيذ .

أما العامل الثالث فهو إقليمي متصل أساسا بظهور الثروة النفطية على نطاق واسع في مجتمعات شبه الجزيرة العربية وليبيا والعراق ؛ لقد كان لظهور الفوائض الرأسمالية المتراكمة نتيجة لهذه الثروة تأثيرا بالغا على كل من الدول النفطية القليلة السكان ، والدول الفقيرة الكثيفة السكان وعلى الأخص مصر .. والحقيقة أن هجرة العمالة المصرية تأسست كظاهرة لها جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العديدة ، في أعقاب هذا التدفق البترولي الذي وقع في هذه المجتمعات وكان من نصيب مصر أن يقع عليها عبء إمداد التنمية العربية بالعمالة اللازمة منذ هذا التاريخ (السبعينيات) فظهرت لأول مرة ما يمكن تسميتها "بطائرة التراحيل" التي تحمل مئات الآلاف سنويا من فلاحي مصر إلى الخارج . إن معظم هؤلاء الريفيين يستخدمون هذه الوسيلة من المواصلات لأول مرة في حياتهم ، ويدل مستوى ما يحدثونه من ضجة وكمية ونوع أمتعتهم والخليط من مشاعر الحيرة والإثارة على أن الفلاحين لا يألفون هذا النوع من عالم الطيران[4] .

وتعد ظاهرة هجرة قوة العمل المصرية على نطاق واسع إلى الدول العربية النفطية ، من أهم ظواهر هذا العقد (عقد السبعينيات) ذلك لأنها قد أحدثت تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة على البناء الريفي المصري . لقد نمت هذه الظاهرة نموا ملحوظا إلى الحد الذي وصلت فيه القرية المصرية و هي وعاء الفائض الواضح في العمالة المصرية بصورة عامة والعمالة الزراعية بصورة خاصة ، إلى وضع متغير إلى حد كبير ، وهو معاناة المنتجين الزراعيين من النقص الملحوظ في العمالة الزراعية ، الأمر الذي ينعكس في العديد من الظواهر الأساسية ومن أهمها تأخر إجراء بعض العمليات الزراعية مثل جني القطن ، وشتل الأرز ، وحصاد القمح ، الأرز ، وتعدى الأمر ذلك إلى عدم قيام بعض المنتجين بالجنية الثانية للقطن ، نظرا لعدم تغطية قيمة الجنيه تكاليف إجرائها . الأمر الذي يدفع وزارة

التعليم سنويا إلى تأجيل بدء العام الدراسي لمدة أسبوعين للاستفادة من التلاميذ في جني القطن . ليس هذا فقط ، فقد يضطر بعض ملاك الأراضي الزراعية أو مستأجريها إلى ترك جزء من أراضيهم دون زراعة في موسم معين . وقد حدث في إحدى المحافظات أن بلغ عدد المساحات التي لم تزرع في الموسم النيلي حوالي ثمانية آلاف فدان وذلك نتيجة العجز الواضح في الأيدي العاملة وارتفاع الأجور(٥) .

لقد ساهمت هذه الظاهرة في ظل العجز النسبي في توفر الميكنة الملائمة لمواجهة النقص في الأيدي الزراعية ، في التأثير النسبي على انخفاض الإنتاجية الغذائية وخاصة في محاصيل القطن والأرز وغيرهما من المحاصيل التي تتطلب كثافة في استخدام عنصر العمل . كما ساهم هذا النقص أيضا في الارتفاع الحاد في أجور العمال الزراعيين وباتت هذه الأجور تشكل أهم عناصر التضخم في تكاليف الإنتاج الخاصة بالمحاصيل الزراعية(٦) .

ونحن نسلم منذ البداية بوجود علاقة قوية بين العوامل الثلاث المؤثرة على القرية المصرية خلال السبعينيات ، الخارجي والداخلي والإقليمي . فهناك علاقة جدلية واضحة بين الانفتاح الاقتصادي (بمعنى تغلغل رأس المال الأجنبي داخل القطاعات الإنتاجية الوطنية) ، وهجرة قوة العمل الريفية إلى الأقطار النفطية وحدوث تغيرات هيكلية على البناء الاقتصادي - الاجتماعي للقرية المصرية لذلك فإن فهم التحولات التي طرأت على الريف المصري خلال هذه الفترة يتطلب تحليلا جدليا لأهم العوامل الحاكمة في هذا المجال .

فإذا ما بدأنا بمناقشة الموقف من الملكية خلال حقبة السبعينيات سنجد أن الانفتاح في القرية المصرية قد اتخذ صورة تدعيم الملكية الزراعية في عام ١٩٧٤ حيث سمح ببيع الأراضي المستصلحة بالمزاد باستثناء الأراضي المستصلحة المؤجرة للفلاحين التي تقرر تمليكها لهم شريطة ألا تزيد عن ١٠٠ فدان للأسرة الواحدة . كما تميز عام ١٩٧٤ كذلك بقانون تصفية الحراسات وإعادة ما تبقى من أراضي الحراسات إلى ملاكها وأغلبهم من الإقطاعيين السابقين ، وفي عام ١٩٧٥ صدر قانون إيجارات الأراضي الزراعية الذي أدخل تعديلات جوهرية فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة للمستأجرين حيث أتاح هذا القانون الجديد للملاك ، طرد المستأجرين ورفع القيم الإيجارية والاتجاه إلى أسلوب الزراعة مع المستأجرين الباقين .

لقد أثرت هذه الإجراءات بالسلب علي صغار المستأجرين (مليون ونصف مليون علي الأقل يعيشون علي استئجار مليوني ونصف فدان تمثل ٣٤% من جملة الأراضي الزراعية) . كما أثرت أيضا علي صغار الملاك والحائزين الذين لم تستطع إمكاناتهم أو حيازتهم أن تستخدم أساليب تكثيف الإنتاج الزراعي ، فخرجت أعداد كبيرة نسبيا منهم من فئات الملاك ببيع أراضيهم من أجل الحصول علي السيولة النقدية التي تكفي للسفر إلى دول النفط(٧) .

ومع الدعوة لاطلاق الحرية الاقتصادية وحرية التأجير والبيع والشراء والإنتاج والملكية ....الخ ، تمكن كبار المزارعين في الريف من تحسين موقعهم الدخلي النسبي بزيادة إنتاجية مزارعهم وزيادة أسعار حاصلاتهم من خلال لعبة السوق والأسعار ، ومن ثم تحسين مستواهم المعيشي و إتباع أنماط استهلاكية حضرية ، وكانت المحصلة هي تدعيم مكانة الرأسمالية الريفية التي أصبحت تضم كافة المستغلين من كبار الملاك الإقطاعيين السابقين ، وكبار الملاك الرأسماليين ، وأغنياء الريف والتجار والمرابين، تساندهم سلطة الموظفين في جهاز الدولة وفي الإصلاح الزراعي والتعاونيات، وتدعمت أيضا المكانة السياسية لرأسمالية الريف حيث تأكدت سيطرة كبار ومتوسطي الملاك علي الجمعيات الزراعية التعاونية حين جعلت أعضاء مجالسها ممن لا يقل ملكية كل منهم عن ١٠ أفدنه واشترطت فيهم القراءة والكتابة بينما ٩٥ % من صغار الفلاحين أميون . بل والأكثر من ذلك بدأوا يضغطون صراحة في اتجاه تعديل هذه النسبة لتصل إلى ٥٠% من مقاعد هذه المجالس الإدارية ، الأمر الذي يسمح في النهاية بسيطرة أغنياء الريف بشكل مباشر وغير مباشر علي طبيعة النشاط الذي تمارسه التعاونيات الزراعية(٨) .

هذه التحولات والضغوط التي واكبت السبعينيات والتي أصبحت تقع علي كاهل صغار الحائزين ، فتحت الطريق من جديد أمام تركز الزراعة ، فإذا نظرنا إلى الحيازات الصغيرة نجد أن توزيعها بين الفئات الحيازية المختلفة قد حقق تحسنا ملحوظا فيما بين ١٩٦١ و ١٩٦٥ ، وتحسنا محدودا فيما بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٤ / ١٩٧٥ . لكن هذا الاتجاه نحو [illegible] في التوزيع والذي يرجع الفضل فيه إلي قوانين الإصلاح الزراعي المختلفة ، نجده يتعرض للتغير بعد ذلك فيزداد التفاوت في توزيع الحيازات فيما بين ١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٧٨/٧٧ ، ثم يزداد التفاوت اتساعا في عام ١٩٧٩ فنجد مثلا أن كبار الحائزين (أكثر من ١٠ أفدنه) قد اكتسبوا حوالي ١٣٥ ألف

فدان خلال الثلاث سنوات ٧٤ / ١٩٧٥ ، ٧٧ / ١٩٧٨[٩] .

ومع فتح الباب علي مصراعيه في فترة الانفتاح الاقتصادي أمام وكلاء الشركات الأجنبية العديدة ، ومع تدفق الاستثمار الخاص لإقامة زراعة غير تقليدية ، ومشروعات علي حيازات متنامية المساحة ، ومع انتشار ما سمي بمشروعات الأمن الغذائي .....الخ يتضح بجلاء أن قدرة أصحاب الحيازات الكبيرة علي تنويع الأنشطة وعلي ملكية الآلات الزراعية قد تضاعفت ، إلا أن هذه القدرة لم تعد حكرا علي أصحاب الحيازات الكبيرة ، فبعض المشروعات كتربية الدواجن والمناحل وزراعة الخضر ....الخ ، لا تحتاج بالضرورة إلي مساحات كبيرة ، وقد أمكن تدبير رؤوس الأموال بمساهمة من بعض سكان المدن الراغبين في شراء الأرض أو حيازتها أو لاقامة مزارع أو مشروعات ذات إنتاج تقليدي ، أو عن طريق بعض العائدين من الدول النفطية . لقد أصبح بوسع هؤلاء أيضا امتلاك جرارات أو آلات الري أو سيارات نقل دون امتلاك حيازات كبيرة بالضرورة[١٠] .

إن الاحتفاظ بأسعار منخفضه للمحاصيل الزراعية يؤدي إلي هبوط في دخول المزارع مقارنا بإرتفاع مستمر في دخول الأنشطة الأخرى . ولعل ذلك هو السبب الرئيسي الذي عزز (ويعزز) ليس فقط تيارات الهجرة الداخلية بل الريف إلي الدول النفطية، سعيا وراء فرص أفضل للكسب . ولا يغيب عن أذهاننا أن اختلال السياسة الزراعية هو أحد الأسباب الرئيسية التي قادت إلي فجوة الموارد الغذائية المحلية وزيادة الواردات الغذائية واستمرار الدعم الغذائي الذي يتحمل أعباءه الزراع أنفسهم في الاقتصاد المصري[١١] .

إن سياسات الأسعار والتسويق والائتمان والدعم والإرشاد وجهت بصورة أساسية لخدمة أغنياء الريف الذين اتجهوا لزراعة المحاصيل الاقل أهمية من منظور الأمن الغذائي القومي، فسياسات التسعير توجه علي أساس ميكانيكية السوق وفقا لقوي العرض والطلب بالنسبة لمنتجات الخضر والفواكه والإنتاج الحيواني. ومن المعروف أن منتجي هذه المحاصيل تتشكل النسبة الغالبة منهم من أغنياء الريف، وهم أيضا يستطيعون بحكم ما لديهم من حيازات وملكيات كبيرة نسبيا من الحصول علي القروض المدعومة في شراء الآلات والمعدات الزراعية ، وهم أيضا يحصلون علي هذه القروض لإنشاء ما يسمي بمشروعات الأمن الغذائي والتي توجه أغلبها إلي مشروعات الدواجن ، كما أنهم الأكثر استفادة بخدمات الإرشاد بحكم ما يتوفر لهم من خصائص تمكنهم من الحصول عليها والقدرة علي تطبيقها بإمكانياتهم المتاحة[١٢] .

إن السياسات العامة في الدولة وخاصة منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن لا تشجع ولم تنجح بعد في وجود المنظمات الديمقراطية التعاونية القادرة اقتصاديا واجتماعيا علي توفير الخدمات الإنتاجية والتسويقية اللازمة للغالبية العظمي من المنتجين وهم فقراء المنتجين بالكمية والنوعية وفي الوقت المناسب ، هذا في الوقت الذي تدعو فيه إلي دعم القطاع الخاص القادر والمتمثل في أغنياء الريف إلي التعامل مع المؤسسات الداعمة له بصورة غير مباشرة وبدون أن يتطلب منه العضوية بالجمعيات التعاونية الزراعية[١٣].

ننتقل الآن إلي مناقشة بعض الاختلالات التي طرأت علي القرية المصرية خلال هذه الفترة :

أولاً : اختلالات الملكية والعمل والدخل الزراعيين :

لم تعد الملكية الزراعية (ربما لأول مرة في تاريخ القرية المصرية) هي المعيار الوحيد للانتماء الطبقي ، نظرا لتدفق مدخرات العمال الزراعيين العاملين في الدول النفطية. وبسبب الندرة النسبية التي طرأت في مجال قوة العمل ، ارتفع متوسط أجر العامل الزراعي بشكل ملحوظ وبمعدل سريع لم تألفه القرية المصرية من قبل.

فإذا كانت ملكية الأرض الزراعية أو التطلع إليها قد ظلت علي مر العصور من أبرز القيم ، ومن أهم محددات المكانة الاجتماعية ، فإن إضافة السبعينيات وما ترتب عليها من انخفاض العائد الزراعي بصفة عامة مع ظهور أنشطة اقتصادية جديدة أقل مشقة ، وأكثر ربحا ....الخ ، وقد أدي إلي انخفاض قيمة الأرض _ باعتبارها المحدد الأساسي للمكانة _ أمام عامل الثروة ، وانخفاض قيمة العمل الزراعي أمام غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تعد أكثر ربحيه من ملكية أو حيازة الأرض (مثل ملكية الجرارات ، الآلات الزراعية) أو وسائل النقل من الأعمال التجارية أو الحرفية والتي كانت تعد في مرتبة أدني من العمل الزراعي فيما مضى[١٤].

وليس غريبا في إطار هذا المعني أن نجد بعضا من كبار ملاك الأراضي يقدمون علي بيع أراضيهم الزراعية لاستثمار الأموال في مشروعات أخرى أكثر ربحية ، أو أن يقدم البعض الأخر بالاعتداء

(تجريف) علي الأرض لإشباع حاجات استهلاكية بحته . لقد ظلت الأرض لفترة طويلة سلعة استثمارية تستخدم في غير الزراعة . لقد خضعت بدورها للاغتصاب والمضاربة من قبل السماسرة والمضاربين في محاولة لاستغلاله في أعمال التشييد والإسكان أو تحويلها (بالتأجير) إلي شون ومخـــازن أو (بالبيع) إلي تقسيمات للمباني السكنية و الإدارية .....الخ .

ويتجه النشاط (الزراعي) إلي نشاطات أوليه أخرى :

إلي الإنتاج الحيواني حيث يتمتع أغنياء الفلاحين بنظام التأمين علي الماشية الذي يصرف بمقتضاه لكل مؤمن ١٥٠٪ جنيه شهريا مـــن الكسـب والأعلاف والنخالة كحق يقتصر علي من يملك عدد خمسين مـــن الـرؤوس الحيوانية (علي الأقل) يترتب علي هذا أن صندوق التأمين على الماشـية يقوم بالتأمين على ماشية لا يملكها حقيقة أصحاب مـــزارع التسـمين وتـم إحضارها من الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة رؤوس بعـــد أن قـــرر الصندوق حرمان صغار ملاك الماشية من التأمين علي حيواناتهم .

وإلي تربية الدواجن والمناحل ، وهي نشاطات لم يكـــن يخضـع الدخل الناتج عنها لضريبة نوعية، إلي القيام ببعـــض العمليـــات التحويليـة الأولية كما هو الشأن بالنسبة للألبان ومنتجاتها.

كما يقوم هذا النشاط علي التوسع في استخدام أدوات إنتاج تختلف عـن الأدوات التي كانت من مقومات عمليـــة العمـــل الزراعـــي قبـــل التغلغـل الرأسمالي، فبدأت الجرارات وماكينات رفع المياه في الانتشـــار ، واختفـت الأدوات التقليدية إلي حد كبير من القرى المصرية ، مثل هذه الزراعة تجـد ركيزتها في قوة عاملة أجيرة تستمدها من صغار الملاك من الفلاحين ومـن العمال الزراعيين بلا أراضي ، وقد ازداد عدد هـــؤلاء مطلقـا ونسـبيا ، بالنسبة لمساحة الأرض المزروعة بصفة عامة ، ولقدر من هذه المسـاحة الذي أصبح (مع تطور نمط الاستغلال الرأسمالي المباشر) متاحـــا لنمـط استغلال قائم علي العائلة الفلاحية الصغـيرة ، كشـكل اجتمـاعي للوحـدة الإنتاجية(١٥) .

ولقد أثبتت دراسة ميدانية حديثة لقرية المشـــاورة (مركـــز جرجـا محافظة سوهاج) أن الزراعة لم تعد أساس البناء الاقتصادي في القريـــة ، وأن خط الملكية الزراعية لم يعد أساس المكانة الاجتماعية ، وأن التغير فـــي المهنة كان أشد وضوحا بين العاملين في القطاع الزراعي سواء أكانوا ملاكا

أو عمالا زراعيين ، حيث بلغت نسبتهم ٦٩,٤٤ % من جملة عينة الدراسة . يعني ذلك أن تحول القروي إلي مهنة أخري غير الزراعة لم يعد أمرا تأباه العائلات الريفية، ولا أدل علي ذلك من انتشار بعض النشاطات التجارية التي توضح التغير المهني الذي غزا القرية ، كتجارة مواد البناء (الحديد والأسمنت) وتجارة المواشي والأغنام ، بل إن القرية قد نشطت فيها تجارة العملة لامتصاص التدفقات المالية القادمة من أبناء القرية في الخارج(١٦) .

لقد انعكس التغير في البناء المهني ، علي التغير في بنيه مصادر الدخل للأسر القروية وتزايد الاعتماد علي الدخول غير الزراعية . ففي دراسة سابقة علي عينة من الريف المصري عام ١٩٧٧ ، تبين أن ٥٠% من الدخول كانت دخولا غير مزرعية ، وأن ٥٠% من الأسر كانت تعمل بأنشطة غير زراعية(١٧) .

تؤكد ذات المعني أيضا نتائج الدراسة التي أجريت علي عينة من ٠٠٠ أسرة بفئة من فئات حيازية مختلفة من مناطق ريفية في محافظة الغربية وبني سويف عام ١٩٨٤ (جدول رقم ١) . لقد خلصت هذه الدراسة إلي أن نحو ٦٣,٥% من مفردات العينة في محافظة الغربية تحقق دخولا من أنشطة غير مزرعية تصل نسبتها في المتوسط إلي نحو ٤٥,٩ % من إجمالي الدخل الأسري المتوسط لأسر العينة ، وأن نحو ٥٣% من مفردات العينة في محافظة بني سويف تحقق دخولا من أنشطة غير مزرعية تصل نسبتها في المتوسط الي نحو ٥٢,٧%من إجمالي الدخل الأسرى المتوسط لأسر العينة . يترتب علي ذلك أيضا (أنظر الجدول رقم ١) أن الأسر في فئات الحيازة الأولي يزيد اعتمادها علي مصادر الدخول غير المزرعية ، وكذلك تزيد مساهمة هذه الدخول في إجمالي دخولها . ففي محافظة الغربية علي سبيل المثال نجد أن ٣٨,٥% من مفردات العينة ممن يحققون دخولا غير مزرعية من أسر الفئة الحيازية أقل من فدان ، بينما لا يحقق دخولا غير مزرعية من أسر الفئة الحيازية أكبر من خمسة أفدنة سوى ٦% من مفردات العينة . نجد كذلك أن ٦٦,٣% ، و٥١,٦% ، ٣٣,٨% و٤٥,١% من الدخول الأسرية لأفراد العينة هي مصادر غير مزرعية في الفئات الحيازية أقل من فدان ، ١-٣ ، ٣-٥ أفدنه ، أكبر من خمسة أفدنه علي الترتيب(١٨) .

جدول (١)

صافي الدخل المزرعي وغير المزرعي للأسر المختلفة طبقا[١٩] لفئات الحيازة في محافظتي الغربية وبني سويف عام ١٩٨٤

	الغربية					بني سويف				
	الجملة	المزارع التي تحقق دخل غير مزرعي	صافي الدخل المزرعي بالجنيه(١)	الدخل غير المزرعي بالجنيه(٢)	إجمالي الدخل الأسري بالجنيه	الجملة	المزارع التي تحقق دخل غير مزرعي	صافي الدخل المزرعي بالجنيه	الدخل غير المزرعي بالجنيه	إجمالي الدخل الأسري بالجنيه
١-	١١٦	٧٧	٥٦٤	١١٠٨	١٦٧٢	١١٣	٥٨	٥٤١	٩٠٤	١٤٤٥
%	٥٨	٣٨.٥		٦٦.٣		٥٦.٥	٢٩		٦٢.٦	..
٣-	٦٩	٤٣	٨٧٦	٩٢٠	١٧٩٦	٧٧	٤٠	٩٣٦	٧٩٦	١٧٣٢
%	٣٤.٥	٢١.٥		٥١.٢		٣٨.٥	٢٠		٤٥.٩	
٥-	١٠	٥	٢٣٥٨	١٢٠٣	٣٥٦١	٧	٧	١٢٩٢	٣٥٩	١٦٥١
%	٥	٢.٥		٣٣.٨		٣.٥	٣.٥		٢١.٧	
٥	٥	١	٥٩٢٠	٤٨٧٠	٢٧٩٠	٢	١	٢٠٨٥	٩٢٠	٣٠٠٥
%	٢.٥	٢		٤٥.١		١.٥	٥٠		٣٠.٦	
جملة	٢٠٠	١٢٧	٩٠٧	١١٠٧	٢٠١٤	٢٠٠	١٠٦	٧٤٣	٨٢٧	١٥٧٠
%	١٠٠	٦٣.٥		٥٤.٩		١٠٠	٥٣		٥٢.٧	

(١) يعبر صافي الدخل المزرعي عن إجمالي الدخول المزرعية (إنتاج نباتي) حيواني ألبان و منتجاتها، مطروحا منها إجمالي التكاليف المزرعية (مدفوعة ، غير مدفوعة) .

(٢) يعبر الدخل غير المزرعي عن كل من الدخول غير المزرعية الثابتة (مرتبات ، معاشات ، إعانات ، إيجارات ، عوائد) و الدخول غير المزرعية المتغيرة (تجارية ، حرفية ، خدمية ، إعانات) بالإضافة إلي عنصر العمل خارج المزرعة .

ويستنتج عبد الباسط عبد المعطي أن الهجرة للبلاد النفطية قد صاحبها إعادة تقويم مهنة الاشتغال بالزراعة ، لصالح الوظائف العالية (طبيب – مهندس – ضابط شرطة – وكيل نيابة علي التوالي) و الحرف (عمال البناء – أعمال الكهرباء – ميكانيكا السيارات إلي غير تلك من الحرف الفنية) ، وهو أمر يزكيه السياق العام في المجتمع المصري في حقبة السبعينيات ، حيث ارتفاع أجور ودخول الحرفيين[٢٠]. وقد كشفت

دراسة ميدانية شاملة حول الدوافع والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة الزراعية في قرية دفره - مركز طنطا محافظة الغربية ، أن ٥٦,٩% ممن أجابوا بأنهم سيعودون إلي الاشتغال بالزراعة لم يعد منهم سوى ١٨,٦% فقط (من جماعة الحائزين الذين يمثلون ٤٧,٣٢% من عينة المهاجرين)[٢١] .

يتأسس علي هذا أن تقويم الاشتغال بالزراعة قد ارتبط بوجود حيازة أو ملكية زراعية لدى المهاجر، وأنه يشير إلي إعادة النظر في الاشتغال بالعمل الزراعي بالأجر ، فقد ألف هذا المهاجر أثناء الهجرة الاشتغال بمهن أخرى غير زراعية، ووجد أنها أسهل أداء وأكثر نظافة ، ويمكن له في مصر القيام بمثلها خاصة وأن أجور العاملين بها تفوق أجور المشتغلين بالزراعة[٢٢] .

ولقد انعكس ذلك بدوره علي أبناء القرية الذين لم يكتسبوا بعد تجربة الهجرة ، فيما يتعلق بتفضيلهم العمل الزراعي ، أجاب ٤١ مبحوثا (٨٢%) بأنهم يرغبون في ترك العمل الزراعي إلي مهن أخرى . الأمر الذي يؤكد إعادة النظر في قيمة العمل الزراعي المأجور ، وسواء أكان هذا التفضيل راجعا إلي سيادة نظرة مغايرة نحو العمل الزراعي عما كان سائدا قبل السبعينيات (حيث كانت قيمة الاشتغال بالعمل الزراعي قيمة أساسية تكاد تعلو تدرج قيم معظم من يعيشون بالقرية المصرية) فإن الأمر المؤكد أن الهجرة قد أسهمت بدور كبير في تقليل مقدار المعروض في سوق العمل من المهن الأخرى ، مما أفضي إلي ارتفاع الأجور المتحصلة منها ، وبالتالي أثر ذلك ولو بطريق غير مباشر علي الاتجاه والموقف من العمل الزراعي[٢٣] .

ثانيا : اختلال التوزيع النوعي لقوة العمل

يذكر " العبقا " أن نسب النوع من السكان المهاجرين تختلف عنها بالنسبة للسكان المقيمين ، حيث تزيد نسبة الذكور عن نسبة الإناث بين المهاجرين هجرة اقتصادية ، وحينما تتم الهجرة علي نطاق واسع ، تتأثر بنية السكان المقيمين بالداخل ، ومن ثم قوة العمل تبعا لذلك . إذ يتأثر الهيكل النوعي لقوة العمل بارتفاع نسبة الإناث في قوة العمل ، ومن ناحية أخرى ترتفع نسبة الإعالة بارتفاع أعداد المهاجرين بمفردهم .

ويستدل من بعض الإحصاءات المتاحة علي أن نسب الإناث في قوة

العمل المصرية تميل إلى الإرتفاع من ٥,٨% عام ١٩٧٣ (حيث تزايدت الهجرة إلى الخارج) إلى ٨,٣% عام ١٩٨٠ . في الوقت الذي مالت فيه نسب الذكور إلى الانخفاض من ٩٤,٢% إلى ٩١,٧% على التوالي[٢٤] .

وقد كشفت نتائج إحدى الدراسات أن قرية " المشارقه " تكاد تخلو من الشباب وأن العمل الزراعي يقوم به كبار السن والنساء والأطفال ، ولا يوجد في هذه القرية من الشباب إلا من هم في مراحل التعليم ، لقد هاجر الرجال إلى النفط ، وتركوا لنسائهم أماكن مسئولياتهم شاغرة ، ومن ثم فقد ظهر إلى جانب الدور التقليدي للمرأة الريفية ، دور آخر يتمثل في قيادة المنزل قرارا وتنفيذا مما كان له أثرا بعيدا خصوصا على الأجيال التي شهدت هذه القيادة النسائية[٢٥] .

لقد أدت ظاهرة هجرة العمالة الزراعية ، وندرة المتاح منها وارتفاع أسعارها إلى انتشار ظاهرة الاعتماد على عمل المرأة في إدارة النشاط الزراعي كلية ، وبصورة تجعل من مشاركتها أساسا لاستمرارية العمل كما يحدث في العديد من الأسر ، بل وبعض القرى بكاملها في الوقت الراهن .

ثالثا : التحول إلى القرية المستهلكة :

إن القرية الآن التي أرادها الإصلاح الزراعي وحدة منتجه توفر فائض المحاصيلات الزراعية والغذائية للمدينة كطرف في عملية التبادل ، تقع الآن فريسة لتوجهات استهلاكية وترفيه متطرفة مناسبة . ولم يعد غريبا أن يشتري الفلاح حاجاته الغذائية ومنتجات الألبان واللحوم من الجمعية الاستهلاكية بالمدينة ......الخ[٢٦] .

ويمكننا تحديد أهم المتغيرات التي حدثت في السبعينيات والتي أفرزت ظاهرة تحول القرية إلى قرية مستهلكة في متغيرين رئيسيين[٢٧] .

أولهما زيادة السيولة النقدية في القرية وعدم وجود المجال الإنتاجي الذي يمكن أن تتجه إليه

تلك السيولة ..... ولعل ذلك يرجع إلى أن هذه الزيادة كانت نتيجة مباشرة لهجرة أعداد ضخمة من سكان الريف إلى العمل في الدول النفطية وحصولهم على دخول عالية يقومون بتحويل جانب هام منها في شكل نقدي . كما يرجع ذلك أيضا إلى التوسع في زراعة المحاصيل النقدية (الفاكهة

والخضراوات) وكانت في جانب ثالث منها وإن كان ضئيلا نتيجة لارتفاع أجور العمل الزراعي وأسعار الحاصلات الزراعية . وإن من الطبيعي أن تتجه تلك السيولة في ظل انعدام الوعي الادخاري ، وعجز بنوك القرى عن امتصاص تلك السيولة في مشروعات إنتاجية – إلى الاستهلاك ، حيث كان التجار أسرع من غيرهم في القدرة على امتصاص تلك السيولة .

ثاني تلك المتغيرات هو حدوث تغيير سريع في نمط القيم الاجتماعية[٢٨]. فبعد أن كانت القرية المصرية تتسم بالثبات النسبي في علاقتها وقيمها وثقافتها بشكل عام ، وفدت عليها قيم جديده بعد عودة مهاجريها ، وربما يكون جزء منها رد فعل لحالتهم (أي المهاجرين) في القرية قبل انخفاض قيمة العمل اليدوي وارتفاع ظاهرة العمل المأجور وعدم الاعتداد كثيرا بالقيمة المادية للسلع والخدمات وجزء آخر يرجع إلى محاكاة العائدين في سلوكهم وأنماط قيمهم الجديدة . ولعل أهم تلك المتغيرات البحث عن الثراء بأسرع وأسهل الطرق . لقد اهتزت في الريف معاني الكرامة والشرف والرجولة والأمانة ......الخ. وهي معان ظلت ثابتة ولها تقديرها سنوات طويلة . تقلصت أيضا وإلي حد كبير قيمة ملكية الأرض ، واقتناء الرؤوس الحيوانية ......الخ. في مقابل ذلك تزايدت قيم أخرى تتجه في معظمها نحو الاستهلاك أكثر مما تتجه نحو الإنتاج فعلي سبيل المثال تتجه طبقة كبار الحائزين نحو النشاط الزراعي غير النباتي كتربية الماشية والمتاجرة بها ، ومنتجاتها من الألبان ، يدخل في اتجاهات هذه الطبقة أيضا الاشتغال بمزارع الدواجن والمناحل وغيرها ، واستغلال أزمة الإسكان في المدن ، وكذا الأنشطة التجارية وخصوصا في المواد الغذائية والتموينية .

يتبقى لنا في إطار هذا العرض أن نتساءل ما هو الطريق إلي تصحيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للقرية المصرية بشكل عام ؟

إن محاولة البحث عن هذا الطريق يتطلب منا جميعا وعيا كافيا بمستقبل المتغيرات التي حكمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن سواء في الداخل (سياسة الانفتاح) أو في الخارج (الهجرة إلي النفط) .

إن مستقبل القرية المصرية تقديرا سيظل مرهونا بقدرتنا علي الإدراك الموضوعي لمخاطر الحاضر والمستقبل ، وتحويله إلي فعل اجتماعي[٢٩] . وستنعكس بلا شك سياسات ترشيد الانفتاح في مصر ، علي القرية المصرية . وسيظل دور القرية في مصر مطلبا أساسيا لدعم هذا الترشيد ومنحه مقومات الاستمرار والاستقرار . ولعل ذلك بدوره يدفعنا إلي إعادة النظر في

الهجرة إلي الخارج) إلي ٨,٣% عام ١٩٨٠ . في الوقت الذي مالت فيه نسب الذكور إلي الانخفاض من ٩٤,٢% إلي ٩١,٧% علي التوالي .

وقد كشفت نتائج إحدى الدراسات أن قرية " المشارفه " تكاد تخلو من الشباب وأن العمل الزراعي يقوم به كبار السن والنساء والأطفال ، ولا يوجد في هذه القرية من الشباب إلا من هم في مراحل التعليم ، لقد هاجر الرجال إلي النفط ، وتركوا لنسائهم أماكن مسئولياتهم شاغرة ، ومن ثم فقد ظهر إلي جانب الدور التقليدي للمرأة الريفية ، دور آخر يتمثل في قيادة المنزل قرارا وتنفيذا مما كان له أثرا بعيدا خصوصا علي الأجيال التي شهدت هذه القيادة النسائية .

لقد أدت ظاهرة هجرة العمالة الزراعية ، وندرة المتاح منها وارتفاع أسعارها إلي انتشار ظاهرة الاعتماد علي عمل المرأة في إدارة النشاط المزرعي كلية ، وبصورة تجعل من مشاركتها أساسا لاستمرارية العمل كما يحدث في العديد من الأسر ، بل وبعض القرى بأكملها في الوقت الراهن .

ثالثا : التحول إلي القرية المستهلكة :

إن القرية الآن التي أرادها الإصلاح الزراعي وحده منتجه توفر فائض الحاصلات الزراعية والغذائية للمدينة كطرف في عملية التبادل ، تتسع الآن فريسة لتوجهات استهلاكية وترفيه متطرفة مناسبة. ولم يعد غريبا أن يشتري الفلاح حاجاته الغذائية ومنتجات الألبان واللحوم من الجمعية الاستهلاكية بالمدينة ......الخ .

ويمكننا تحديد أهم المتغيرات التي حدثت في السبعينيات والتي أفرزت ظاهرة تحول القرية إلي قرية مستهلكة في متغيرين رئيسيين .

أولهما زيادة السيولة النقدية في القرية وعدم وجود المجال الإنتاجي الذي يمكن أن تتجه إليه

تلك السيولة ...... ولعل ذلك يرجع إلي أن هذه الزيادة كانت نتيجة مباشرة لهجرة أعداد ضخمة من سكان الريف إلي العمل في الدول النفطية وحصولهم علي دخول عالية يقومون بتحويل جانب هام منها في شكل نقدي . كما يرجع ذلك أيضا إلي التوسع في زراعة المحاصيل النقدية (الفاكهة والخضراوات) وكانت في جانب ثالث منها وإن كان ضئيلا نتيجة لارتفاع

أجور العمل الزراعي وأسعار الحاصلات الزراعية . وإن من الطبيعي أن تتجه تلك السيولة في ظل انعدام الوعي الادخاري ، وعجز بنوك القرى عن امتصاص تلك السيولة في مشروعات إنتاجية – إلى الاستهلاك ، حيث كان التجار أسرع من غيرهم في القدرة على امتصاص تلك السيولة .

ثاني تلك المتغيرات هو حدوث تغير سريع في نمط القيم الاجتماعية، فبعد أن كانت القرية المصرية تتسم بالثبات النسبي في عاداتها وقيمها وثقافتها بشكل عام ، وفدت عليها قيم جديده بعد عودة مهاجريها ، وربما يكون جزء منها رد فعل لحالتهم (أي المهاجرين) في القرية قبل انخفاض قيمة العمل اليدوي وارتفاع ظاهرة العمل المأجور وعدم الاعتداد كثيرا بالقيمة المادية للسلع والخدمات وجزء آخر يرجع إلي محاكاة العائدين في سلوكهم وأنماط قيمهم الجديدة . ولعل أهم تلك المتغيرات البحث عن الثراء بأسرع وأسهل الطرق . لقد اهتزت في الريف معاني الكرامة والشرف والرجولة والأمانة.......الخ. وهي معان ظلت ثابتة ولها تقديرها سنوات طويلة . تقلصت أيضا وإلي حد كبير قيمة ملكية الأرض ، واقتناء الرؤوس الحيوانية ......الخ. في مقابل ذلك تزايدت قيم أخرى تتجه في معظمها نحو الاستهلاك أكثر مما تتجه نحو الإنتاج فعلي سبيل المثال تتجه طبقة كبار الحائزين نحو النشاط الزراعي غير النباتي كتربية الماشية والمتاجرة بها ، ومنتجاتها من الألبان ، يدخل في اتجاهات هذه الطبقة أيضا الاشتغال بمزارع الدواجن والمناحل وغيرهما ، واستغلال أزمة الإسكان في المدن ، وكذا الأنشطة التجارية وخصوصا في المواد الغذائية والتموينية .

يتبقى لنا في إطار هذا العرض أن نتساءل ما هو الطريق إلي تصحيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للقرية المصرية بشكل عام ؟

إن محاولة البحث عن هذا الطريق يتطلب منا جميعا وعيا كافيا بمستقبل المتغيرات التي حكمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن سواء في الداخل (سياسة الانفتاح) أو في الخارج (الهجرة إلي النفط) .

إن مستقبل القرية المصرية تقديرا سيظل مرهونا بقدرتنا على الإدراك الموضوعي لمخاطر الحاضر والمستقبل ، وتحويله إلى فعل اجتماعي . وستنعكس بلا شك سياسات ترشيد الانفتاح في مصر ، على القرية المصرية . وسيظل دور القرية في مصر مطلبا أساسيا لدعم هذا الترشيد وعلى مقومات الاستمرار والاستقرار . ولعل ذلك بدوره يدفعنا إلي إعادة النظر في سياسات الدورة الزراعية ، ليعود لها احترامها وإلزامها فيصبح احترامها إلزاما

علي المحاصيل التصديرية بل علي محاصيل الاستهلاك، وبصرف النظر عن كفاءة هذه المحاصيل الأخيرة بالقياس إلي المحاصيل غير التقليدية، فإن الأداء في الاتجاه الصحيح لن يأتي للقرية المصرية دون تطوير قطاع الإنتاج الزراعي والعودة إلي الاهتمام بالحاصلات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والعمل علي نمو قطاع خاص قادر علي النهوض بالزراعة المصرية، ومحاولة إعادة توزيع الدخل والثروة علي نحو أكثر عدالة وتحسين فرص العمل والأجور والسياسات الائتمانية والضرائبية والسعرية .....الخ ذلك أن مستقبل القرية المصرية في التحليل الأخير هو مستقبل مصر .

مصادر الدراسة :

(١) فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، دار الوحـــدة ، بيروت ١٩٨٠، ص٨٥ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطي ، توزيع الفقر في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٩ ، ص ٧٢ .

(٣) محمد أبو مندور الديب ، اتجاهات علاقـــات الإنتـــاج فـــي الزراعـــة المصرية: دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقتها بفقـــراء الحـــائزين الزراعيين ، مصر المعـــاصرة ، العـــدد ٣٨٣ ، الجمعيـــة المصريـــة للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ينـــاير ١٩٨١ ص ١١٤ .

(٤) محمد أبو مندور ، القرية المصرية في عصر الانفتاح والنفط ، البـــاحث العربي ، العدد الخامس ، مركز الدراسات العربية، لنـــدن ، أكتوبـــر / ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٥٥ . انظر أيضا : سعد الدين إبراهيم ، النظـــام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

(٥) نجد معالجات ضافية حول هجرة العمالة الزراعية في الدراسات التالية:

- محمد أبو مندور ، القرية المصرية في عصـــر الانفتـــاح والنفـــط ، الباحث العربي العدد الخامس ، مركز الدراسات العربية ، لنـــدن ، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ص ٥٣/ ٦٢ .
- عبد الفتاح الجبالي ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالـــة المصريـــة ، السياسة الدولية مؤسسة الأهرام، القاهرة يوليو ١٩٨٣.
- محمد أبو مندور ، صبحي إسماعيل ، عثمان أحمد ، بعض الدوافـــع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية ، دراسات سكانية، العدد ٦٨، يناير /مارس ١٩٨٤ .

(٦) محمد أبو مندور ، الفجوة الغذائية في مصـــر : المظـــاهر و الأســـباب وبدائل المواجه ، مجلة فكر ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١١٢ .

(٧) عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلي التبعيـــة (١٩٧٤-١٩٧٩)، ط ١ ، ج ٢، دار الوحدة، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٤٤٩ .

(٨) انظر : محمد أبو مندور ، اتجاهات علاقــات الإنتــاج فــي الزراعــة المصرية : دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقاتــها بفقــراء الحائزين الزراعيين ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .

– عبد الله شلبي ، التحولات الطبقية فــي المجتمــع المصــري (١٩٧٠ – ١٩٨٠) (وخصوصا المبحــث الثــالث :"الريــف المصري والانفتاح الاقتصادي ") ، في : أعمال لجنة التــدرج الاجتماعي، المسح الاجتماعي الشــامل للمجتمــع المصــري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ١٩٨٦.

(٩) محيا زيتون ، النمو الاقتصادي ونمطه ، فــي : جــودة عبــد الخــالق (محرر)، الانفتاح : الجذور _ الحصاد _ المستقبل، القــاهرة، المركــز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ١٦٠ / ١٦١ .

(١٠) عبد الله شلبي ، مصدر سابق ، ص ٤٤٢ .

(١١) حسين طه الفقير ، حتى لا تصيبنا نقمة النفط ، الأهرام الاقتصــادي ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٨١٦ ٣/٩/١٩٨٤ ، ص ٣٦.

(١٢) محمد أبو مندور، الفجوة الغذائية في مصر، مصدر سابق ، ص ١١٢.

(١٣) المصدر السابق مباشرة ، ص ١١٣ .

* انظر أيضا : – محمود عودة، الفلاحون والدولة: دراسة في أساليب الإنتاج الاجتماعي للقريــة المصريــة ، دار الثقافــة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩.

– عبد الباسط عبد المعطي وآخرون ، الدولة والقريــة المصرية : في : إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعيــة ، قضايا فكرية (إشراف : محمــود أمين العــالم) ، الكتــاب الأول ، دار الثقافــة الجديــدة ، القــاهرة، يوليو ١٩٨٥ ، ص ص ٩٧ / ١١٧ .

(١٤) حول ممارسات الحياة اليومية في الريــف المصــري خــلال فــترة السبعينيات ، انظر : محمد إبراهيم عبد النبي ، الوعي الاجتماعي لــدى مختلف الفئــات الاجتماعيــة بــالريف المصــري، رســالة دكتــوراه

(غير منشورة) كلية الآداب ، جامعـــة القــاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٣٥١، ٣٦٧ .

(١٥) محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بيـــن التخلــف والتطويـــر ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، ص ص٣٥١ / ٣٥٢ .

(١٦) انظر مناقشة لهذه الدراسة في : جمال فــاضل (عــرض) ، قريـــة مصرية بلا رجال، الأهرام الاقتصادي، مؤسســة الأهــرام، القــاهرة، العدد ٨٥٣ ، ٢٠ مايو ١٩٨٥، ص ص ٥٢/٥٣ .

(١٧) سمير رضوان وبنت هانسن ، العمل والعدل الاجتماعي : مصر فـــي الثمانينات دراسة في سوق العمل، مكتب العمل الدولي، دار المســتقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٥٤ .

(١٨) عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، الدولة والقرية المصرية: دراسة في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية ، مصدر سابق ص ص ١٠٨ / ١٠٩.

(١٩) وزارة الزراعة، مشروع تطوير الاحصاءات الزراعية ، نقلاً عن عبد الباسط عبد المعطي وآخرون ، الدولة والقرية المصرية ، مصدر ســابق ، ص ١٢١ .

(٢٠) حول التفضيلات المهنية وقيمة الإشتغال بالعمل الزراعـــي ، انظــر : عبد الباسط عبد المعطي ، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية، دراسات سكانية ، العدد ٦٨ ، ينــاير / مــارس ١٩٨٤ ، ص ص ١٤ /١٥ .

وحول أهم سمات النشاط الزراعي في فترة السبعينات انظر الدراســـة الشمولية التالية:

أحمد مجدي حجازي ، الريف المصري بين الاقتصاد المستقل والاقتصاد التابع : دراسة في التكوين الإجتماعي للتخلف وتاريخ الاستغلال علـــى المستويين المحلي والعالمي ، في : ندوة التحولات في المجتمع الريفـــي (٢٤ _ ٢٦ أكتوبر ١٩٨٣) ، المركز القومي للبحـــوث الاجتماعيـــة والجنائية مع المركـــز الفرنســي للتوثيــق والدراســات الإقتصاديـــة والاجتماعية والقانونية ، ١٩٨٣ ، وخصوصا ص ص ٤٣/ ٤٦ .

(٢١) محمد أبو مندور وآخرون ، بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

(٢٢) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية ، مصدر سابق ، ص ص ١٤ / ١٥ .

(٢٣) عبد الباسط عبد المعطي ، المصدر السابق، ص ١٥ .

(٢٤) محمد إبراهيم السقا ، هجرة العمالة المصرية المؤقتة وآثارها على هيكل العمالة في جمهورية مصر العربية ، كراسات سكانية ، العدد ٦٨، يناير / مارس ١٩٨٤ ، ص ص ٥٥/ ٥٦م.

(٢٥) جمال فاضل (محرر) ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

(٢٦) علي ليلة، الإصلاح الزراعي والتحولات الاجتماعية في الريف المصري في: ندوة التحولات في المجتمع الريفي، مصدر سابق، ص ٦٤ .

(٢٧) جمعه عبده قاسم ، القرية المصرية الاستهلاكية ، الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، العدد ٧٥٦ ١٩٨٣ ، ص ص ٢٦ / ٢٧ .

(٢٨) نجد معالجة ضافية حول التغيرات في أنساق القيم الاجتماعية في مصر في المصادر التالية :

- سمير نعيم أحمد ، أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الثاني ، يونيو ١٩٨٢ .

- سمير نعيم أحمد ، أثر التغييرات البنائية في المجتمع المصري منذ أوائل السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الأول ، ١٩٨٣ .

- عبده حسن (مجموعة من الحوارات) ، الانفتاح الاقتصادي وقيم السبعينيات : كيف تأثر هيكل القيم في المجتمع المصري بظاهرة الانفتاح، الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٧٧٨ ، ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ص ١٩ / ٢٤ .

- إنعام عبد الجواد ، أهم ملامح التغيير البنائي في القرية المصرية ، في : ندوة التحولات في المجتمع الريفي ، مصدر سابق .

(٢٩) حول مستقبل " القرية المصرية في عصر الانفتاح والنفط " قدم محمد أبو مندور بعض التطورات لبدائل مستقبلية على افتراض (١) استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادي في تزامنها مع الحقبة النفطية أو (٢) في ظل الانحسار الملموس في الهجرة إلى الدول النفطية ، أو (٣) في ظل سياسات ترشيد الانفتاح الاقتصادي والاهتمام بتنمية القرية مع افتراض وجود نقصا في الأيدي العاملة الزراعية ، أو (٤) مع افتراض أن البدائل الثلاثة السابقة لن تحل دون تفاقم المشكلات والمخاطر التي تواجه المجتمع بصورة عامة والقرية المصرية بصورة خاصة .

انظر : محمد أبو مندور ، القرية المصرية في عصر الانفتاح والنفط ، مصدر سابق - (وخصوصا القرية المصرية : بدائل مطروحة في المستقبل) ، ص ص ٦٠ / ٦١ .

الفصــل الثامــن

الأنشطة الحضرية غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال

الفصل الثامن

الأنشطة الحضرية غير الرسمية :
المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال

مقدمة

لقد ساهم النزوح المتزايد للأيدى العاملة الريفية إلى المناطق الحضرية فى خلق ضغوط متزايدة على سوق العمل الحضرى فى معظم الدول النامية خلال السنوات الأخيرة . وبطبيعة الحال ، تراجعت معدلات نمو فرص العمل فى القطاع الرسمى formal sector ، وتضاءلت قدرته الاستيعابية على امتصاص "العرض" المتزايد لقوة العمل ، وبخاصة بالنسبة للعمالة غير الماهرة ، والتى شهدت فى جانب كبير منها قدرا من البطالة الصريحة والمحدودة ، خاصة فى المناطق الحضرية . وهكذا ظهر القطاع غير الرسمى informal sector كحل تلقائى (غير مخطط) لتوفير فرص العمل والدخل للذين ليس لهم عمل منتظم ، ولفقراء المدن بصفة عامة .

والحقيقة إن اتساع أنشطة هذا القطاع ، قد أمد أعدادا كبيرة من السكان الحضريين الهامشيين ، بفرص العمل ، وأتاح لهم بالتالى الحصول على

بدخول لا تقل – فى كثير من الأحيان – عن تلك التى يحصل عليها أقرانهم الذين يعملون فى أنشطة ومنشآت القطاع الرسمى . هناك شواهد كثيرة تؤكد الزيادة السريعة فى أعداد الحرفيين وصغار الباعة المتجولين فى مدن عديدة من الدول النامية ، حيث تُجبر البطالة والفقر والجوع الإنسان المحروم من إشباع احتياجاته المعيشية ، على أن يتناول أول أداة تقع بين يديه ، ليتحول إلى حرفى بسيط ، أو أن ينضم إلى صفوف صغار التجار فيمارس البيع المتجول أو الثابت .

وبطبيعة الحال ، فإن فقراء المدن يرون فى أنشطة الشارع والرصيف ملاذهم الأخير فى الحياة ، والإمكانية الوحيدة الباقية أمامهم ، كى يواصلوا البقاء . الأمر الذى تولد معه انطباع عام بأنهم يمارسون عملا مفيدا ، ويعيشون على حساب دخولهم الخاصة . غير أن انخراطهم فى وسط اجتماعى جديد ، لا يغير فى الحقيقة شيئا من أوضاعهم . فالبائع الصغير الجائل تظل الحاجة تقهره – كما فى السابق – ويبقى فى معظم الأحوال عاطلا عن العمل ، غير قادر على الوفاء باحتياجاته الأساسية (٣) .

وعلى الرغم من الاعتراف النسبى بالمساهمة الإيجابية للقطاع غير الرسمى سواء فى قوة العمل الحضرية أو الدخل القومى ، فإن ثمة اختلافا أساسيا بين العديد من المجتمعات حول تحديد مكونات ورقعة أنشطة القطاع غير الرسمى ، بحيث نجدها تتسع أحيانا لتشمل أنشطة ومنشآت صناعية لا تدخل بالضرورة فى نطاق هذا القطاع ، وقد تضيق أحيانا أخرى لتشمل القطاعات السلعية والخدمية ذات الطبيعة الهامشية ، والتى تمتد من المنشآت والورش الصناعية والحرفية ، حتى أنشطة البيع المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال ، بما فى ذلك ماسحى الأحذية ، وبائعى الصحف ، والحمالين والمتالين ومن إليهم . ولعل هذا يفرض علينا مواجهة العديد من الصعوبات المتصلة بتوفير البيانات التفصيلية لأهم فئات

هيكل العمالة المرتبطة بالشارع والرصيف كأنماط حرفية أو مهنية لأنشطة القطاع غير الرسمى ، وأعنى بها فئات الباعة الجائلين والثابتين داخل الأسواق ، والتى تمثل نحو ١٤٨ ألف بائع يشكلون (٤٥٪) من جملة العمالة فى قطاع الخدمات الهامشية فى مصر [٣] . أما التجارة الرابحة لهؤلاء الباعة ، فتختلف من مدينة لأخرى ، ومن موسم لآخر ، ولكنها تدور عموما حول أوراق اليانصيب ، وأقلام الكتابة ، والأحزمة ، وعلب الكبريت ، ولعب الأطفال ، والأقمشة الرديئة ... الخ [٤]

والمحقق أن جانبا هاما من قوة العمل فى المدن المصرية (الكبرى بالذات) لا ترتبط بفروع النشاط الاقتصادى فى القطاع الرسمى ، ولقد انعكس ذلك بصورة واضحة على تضخم قطاع الأنشطة الهامشية والعمالة الرثة فى مدينة القاهرة ، فحيث لا ينمو القطاع الرسمى بالقدر الذى يسمح باستيعاب هذه العمالة التى تتدفق سنويا على سوق العمل ، فإن القطاع غير الرسمى يظل أملها الوحيد . ومن ثم لم يصبح أمام هؤلاء سوى الالتحاق بقطاعى الخدمات والأنشطة الهامشية ، ليشكلوا ما يمكن تسميته "بجيش البطالة الاحتياطى" فى المدن ، وقد يطول بهم الزمن ، حتى يجىء اليوم الذى يلتحقون فيه بالقطاع الرسمى فى المجتمع . واللافت للنظر ، أن أعدادا كبيرة من سكان العاصمة ، يمارسون أعمالا اخترعوها بأنفسهم ولأنفسهم وعينوا أنفسهم بها ، كما هو الحال بالنسبة لماسحى السيارات فى مواقف الانتظار ، أو الذين يقدمون خدماتهم للناس دون أن يطلب أحد منهم هذه الخدمات ، أو مثل بعض مستخدمى الرصيف الذين يحاولون أن يفرضوا على الناس تجارتهم التافهة التى لا تتعدى فى كثير من الأحيان بيع بعض الأعشاب الطبية أو السلع الغذائية [٥] .

والواقع أن معظم الكتابات المعنية بدراسة أنشطة وأسواق الباعة الجائلين ،

نادراً ما تعرضت للموضوع من وجهة نظر العلاقة بالقطاع غير الرسمي ، أو على وجه أكثر تحديداً ، لقضية العمالة داخل هذا القطاع ، بالرغم من الدلائل الواضحة على الدور المميز الذي يحتله هؤلاء الباعة وأنشطتهم غير الرسمية داخل قطاع الخدمات الهامشية . ولعل ذلك يمثل من وجهة نظرنا أحد الأبعاد الهامة للقصور التحليلي الذي تعاني منه أغلب تلك الكتابات (٩) .

لذلك سوف تركز الدراسة الراهنة بصفة رئيسية على تأكيد هذه العلاقة ، كأساس هام لتناول تلك الأنشطة غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال . وتنطلق من مقولة أساسية وهي أن هذه الأنشطة تلعب دوراً هاماً في المجتمع الحضري المصري ، سواء فيما يتعلق بإسهامها في القضاء على البطالة ، أو باعتبارها وعاء ضخماً للعمالة الحضرية .

وتنشأ عن محاولة بلورة إطار التحليل في سياق التقرير الحالي عدة قضايا أساسية تتمثل أولها في تتبع الصيغة القانونية المنظمة لشئون الباعة الجائلين في مصر ، ومن ثم محاولة الوصول إلى تحديد دقيق لما هو مقصود بالأنشطة الجائلة وأنشطة الرصيف ، وتتضمن الثانية تحليلاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لشاغلي النشاطات غير الرسمية المرتبطة بالطريق العام أو ببعض جوانبه ، وطبيعة ومستوى الدخول المتولدة عنها . بينما تتعلق القضية الثالثة بمتغير النوع باعتباره واحداً من المتغيرات التفسيرية التي يمكن الإفادة منها في فهم ديناميات أسواق العمل الحضرية ، والتعرف من خلاله على بعض الفرضيات المرتبطة بالأنشطة غير الرسمية محل الدراسة . وهي فرضيات في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة ، وتتطلب رؤية اجتماعية تاريخية تحيلها إلى نتائج وقوانين عامة .

أولا: أنشطة البيع الثابتة والجائلة: طبيعتها وملامحها

على الرغم من صعوبة تحديد حجم مساهمة أسواق الباعة الجائلين، وباعة الرصيف في عمليات البيع والشراء داخل المدن والأحياء المختلفة، فإنه يمكن القول إن هذه الأسواق تلعب دورا أساسيا في تلبية احتياجات سكان هذه المدن والأحياء من السلع الأساسية، خاصة وأنها تنتشر في جميع البقاع، بشكل مستمر. ورغم الأهمية الاقتصادية لهذه الأسواق، فإن أجهزة الدولة ومؤسساتها تعتبرها عبئا على الأمن والنظام في المدينة. ومع مرور الوقت، أصبحت مصالح هؤلاء الباعة تتعارض بشكل واضح مع مسئوليات الأجهزة الرسمية ومصالح الهيئات المحلية في المجتمع.

والجدير بالذكر أن أول قانون لتنظيم شئون الباعة الجائلين - ومن في حكمهم - وهو القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٢ الذي استبدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧، قد نص في مادته الأولى على أن يعتبر بائعا متجولا كل من يبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع ويمارس حرفة أو صناعة في أي طريق أو في مكان عام دون أن يكون له محل ثابت، فضلا عن كل من يتجول من مكان لآخر، أو يذهب إلى المنازل ليبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع، أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول. هذا وقد اشترط القانون الأخير (رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧) في مادته الثانية، ضرورة الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم، كشرط أساسي لممارسة الحرفة(٣).

واستثناء من المبدأ العام الذي يفترض ألا يكون للبائع المتجول محل ثابت، تنص المادة الثامنة من القانون سالف الذكر، على أن "للسلطة القائمة على أعمال التنظيم، بعد موافقة المحافظة أو المديرية، والجهة الصحية المختصة، أن تخصص أماكن أو سويقات لوقوف الباعة المتجولين أو فئات خاصة منهم، وأن

تحدد الحد الأقصى لعددهم بكل منها ، ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن" [8] .

وهكذا يمكن تعريف الأنشطة الجائلة بأنها الوحدات التي لا تمارس أنشطتها داخل منشأة محددة ، بل إن القائم عليها (صاحب الوحدة أو النشاط) يكون إما متجولا في الطرقات ، أو قادرا على الانتقال بنشاطه من مكان عمل إلى آخر ، عارضا خدمته أو سلعته للبيع ، مثل كافة فئات الباعة المتجولين ، والمتجولين الثابتين (صفة الثبات هنا ترتبط بمكان مزاولة النشاط دون ارتباطها بمنشأة قائمة بذاتها) ، الذين يعرضون منتجاتهم على الأقفاص ، أو عربات اليد ، أو فاترينة صغيرة يمكن حملها أو نقلها بسهولة إلى أي مكان آخر . بالإضافة إلى الأفراد الذين يزاولون نشاطاتهم في وحدات قاموا بإعدادها بأنفسهم لهذه الأغراض كالعشة ، أو الخيمة ، أو الكشك الصفيح ... الخ [9] .

والحقيقة فإن الإعتراف بالباعة الجائلين "كفئة تأمينية" (صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ليقضي باعتبار الباعة الجائلين ضمن الفئات العاملة التي تمتد إليهم مظلة التأمينات الاجتماعية) ، لم يواكبه بعد اعتراف مماثل بهم "كفئة تعدادية" ، حيث لا تتضمن الإحصاءات الرسمية ، بما في ذلك التعداد العام الأخير (١٩٨٦) ، بيانات تفصيلية عن حجم الباعة الجائلين ، ولا عن طبيعة أنشطة البيع المتجول ، ولا تشير إليهم كفئة متميزة ، ولم ترد الإشارة إليهم إلا ضمن "قطاع الخدمات الهامشية" الذي يضم ثمانية أنشطة (مهن) متنوعة ، تشكل في مجموعها حجم وتركيب قوة العمل في ذلك القطاع .

ويحذر "إسحق" في دراسته "الباعة الجائلون" ، من الاعتماد على البيانات الرسمية في التعرف على حجم الباعة الجائلين في مصر . فقد تبين من واقع دراسته الميدانية والتي أجراها على مجموعة من الباعة في بعض أسواق القاهرة الكبرى (إمبابة - الخلفاوي - الدقي - الزيتون - حدائق القبة) أن نسبة كبيرة من

الباعة الجائلين (٣٧٫٨٪) لم يستخرجوا تراخيص للعمل ، الأمر الذى يترتب عليه أن هؤلاء الباعة إنما يمارسون أنشطة بالمخالفة لصريح القانون المنظم للعمل فى هذه الأنشطة ، وبالتالى فهم يعملون بعيدا عن رقابة الأجهزة المختصة ، ودون اتصال مباشر بها ، وهو ما يعنى أيضا عدم توافر أية بيانات رسمية عن هذه الفئات المتسربة من أحكام وشروط قانون ممارسة الحرفة (البيع المتجول أو الثابت) ، ومن ثم عدم دقة وشمولية البيانات الرسمية المتصلة بتحديد حجم ونمو الباعة الجائلين فى مصر ، بالنسبة لمختلف المجموعات المهنية التى تتشكل منها قوة العمل داخل قطاع الخدمات الهامشية فى مصر [١٠] .

والحقيقة أن تقدير أعداد الباعة الجائلين هو بالفعل واحدة من الإشكاليات الهامة التى تواجه الباحثين فى هذا الخصوص ، ذلك أن نشوءها وتطورها مرتبطان باختلال العلاقة بين معدلات سكان المدن من جهة ، ومعدلات نمو الاقتصاد (نمو الصناعة) بشكل خاص ، من جهة أخرى . إن ازدحام المدن بالعمالة الجائلة يرجع بشكل أساسى ، إلى الافراط النسبى للسكان ، وهو دليله على قوة ظاهرة الخروج الريفى صوب المناطق الحضرية ، التى تتمتع بفرص العمل الوفيرة ، وهو ما يعنى أن نمو سكان المدن ، مصحوب بوجه عام بنمو فئات العمالة الرثة ، التى تعيش على دخل مؤقت ، لأعمال متقلبة أو قائمة على الصدفة ، وغير منفصلة بشكل نهائى عن الوسط الفلاحى الذى خرجت منه . وبطبيعة الحال ، فإن حياتها تتسم - نسبيا - بالبؤس والفوضى وعدم الاستقرار فى مزاولة أعمالها ، وهى مجموعة متمايزة من حيث التركيب المهنى ، فإليها ينتسب ماسحو الأحذية ، وجامعو النفايات والقمامة ، والحمالون والعتالون ، والباعة المتجولون .. الخ ، الذين يشكلون قطاعا عريضا من مكونات سوق العمل غير الرسمى فى حضر الدول النامية [١١] .

وليس من الضرورى أن تكون هذه النشاطات الواسعة ، شاغرة ، لا تجد من يقوم بها داخل المراكز الحضرية المختلفة . إذ الواقع أن هذه النشاطات المتنوعة هى فى الأساس من نصيب الوافدين وفقراء المدن الذين يجلبون معهم كثيرا من الفقر والبؤس إلى المدينة ، كما أن كثيرا منهم يفشلون فى العثور على أعمال مناسبة يتكسبون منها ، ولذا فإن معظمهم يقنع - ماداموا قد جاءوا إلى المدينة بغية البقاء فيها تحت كل الظروف - بممارسة أى عمل يمكن الحصول عليه ، مهما كان مؤقتا أو تافها [12] .

إن عمل هؤلاء الباعة على عكس أقرانهم من المشتغلين فى فئة النشاطات المنزلية التى تستخدم عمل أفراد العائلة ، لا ينتجون ما يبيعون ، لكنهم يماثلونهم فى الحصول على تجهيزاتهم عبر روابط ما وراء اقتصادية ، (رغم أنهم يحصلون عليها من تجار الجملة أيضا) ، ويفيدون غالبا من خدمات الأقرباء والجيران ، وهكذا يمكنهم شراء الخضروات مثلا ، بشروط تفضيلية من قريب أو شركاء مختارين فى القرى أو المزارع القريبة ، أو إنتاجها فى حقول يمتلكونها بأنفسهم ، أو العمل كباعة حضريين لحصول يعود إلى أقرباء فى موطن نشأتهم [13] .

ولعله من المفيد هنا ، تحديد بعض الملامح الأساسية لطبيعة تلك الأنشطة الاقتصادية العائلة ، السائدة فى القلب التجارى للمدينة . تساعدنا على ذلك ، دراسة ميدانية حديثة ، أجريت فى شياخة معروف التابعة لقسم قصر النيل (غرب القاهرة) . يستدل من بعض النتائج التى توصلت إليها [14] هذه الدراسة ، أن تلك النشاطات العائلة تنحصر فى مجموعة من الأنشطة الأساسية ، تمثل فيها أنشطة بيع السلع الغذائية المجموعة الأكثر انتشارا ، يستوى فى ذلك الأنشطة ذات الطابع الخدمى مثل بيع الوجبات الشعبية : الفول ، والطعمية ، والكشرى ، أو الوجبات الجاهزة السريعة والساخنة (المطبوخة) ، أو تقديم المشروبات مثل الشاى

والقهوة .. الخ ، أو الأنشطة ذات الطابع التجارى ، مثل بيع الخضراوات والفاكهة والمياه الغازية ومنتجات الألبان والمخبوزات ... الخ . يلى ذلك فى الأهمية النسبية (المجموعة الثانية) – تبعا لمستوى وحجم الممارسة – الأنشطة المتصلة بوسائل النقل ، حيث يقوم ما يزيد على ٢٥٪ من أصحاب الوحدات الجائلة بشياخة معروف بالقاهرة بالعمل فى مجال صيانة وإصلاح السيارات (متضمنا بيع قطع الغيار) . وتغطى الأنشطة المرتبطة بهذا المجال مجموعة من الحرف والمهن ، لعل أكثرها شيوعا أعمال تجديد وإصلاح السيارات مثل أعمال الدهان (الدوكو) ، وأعمال السمكرة وضبط الأبواب وعمل المفاتيح ، وسراجة وتنجيد الفرش ، وأعمال خراطة المعادن ، وأعمال الكهرباء وشحن البطاريات ، فضلا عن وجود بعض الأنشطة الخدمية الأخرى المتصلة بوسائل النقل ، وبخاصة سيارات الركوب الخاصة ، مثل المنادى (السايس) وأعمال تنظيف وغسيل السيارات ، وإصلاح ولحام إطارات المركبات .. الخ . وفى المرتبة الثالثة ، تجىء الأنشطة المرتبطة بإنتاج وبيع وإصلاح المستلزمات العائلية والمنزلية المختلفة ، حيث تمثل التجارة وأعمال تنجيد المفروشات ، حرفتين بارزتين فى مجال تصنيع وإنتاج المستلزمات المنزلية فى حى معروف بالقاهرة . وأخيرا ، إذا كان أكثر ممارسى الأنشطة الاقتصادية الجائلة (مجال الخدمات) هم العاملين فى أنشطة جمع القمامة وإصلاح الكهرباء ، وتركيب الزجاج بالمنازل ، وملء الولاعات ، فإن الأنشطة الجائلة المتصلة بالمستلزمات والاحتياجات المنزلية الأخرى (مجال التجارة) ، هى الأكثر تنوعا ، وتدور حول بيع الصحف (الجرائد والمجلات) ، والفرشات ، والأدوات المنزلية ، والزهور ، وبيع وشراء السلع القديمة (الروبابيكا) ... الخ .

ثانيا: شاغلو الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة

الهوية الاجتماعية والخصائص الاقتصادية

تتغاير كثيرا الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين فى الأنشطة غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال . وتشكل الفئات الأساسية منها القائمين ببيع السلع الاستهلاكية على الرصيف ، كالأطعمة والملابس ولعب الأطفال ، والسجاير ، والعاملين فى أنشطة وخدمات النقل وجمع القمامة وتنظيف السيارات وأعمال الحراسة ، والصناع لدى أصحاب الورش الحرفية كتصليح السيارات وأعمال السباكة وتشغيل المعادن وقطع الأخشاب وأعمال التجارة ، وكى الملابس ... الخ ، والباعة الجائلين والمتنقلين فى الأسواق ، والساعين وراء كسب رزقهم ، وتأمين قوت أولادهم ، وغيرهم من "المشتغلين فى أعمال شاذة" ، وهم المشتغلون فى نشاطات ومهن غير مصنفة أو يصعب تصنيفها . وهى فى العادة ذات إنتاجية منخفضة ، ودخول متدنية ، وتتمركز بشكل خاص فى المناطق الحضرية بالنظر إلى غيرها من المناطق غير الحضرية . يؤكد ذلك أن المناطق الحضرية فى مصر (١٩٧٦) قد استقطبت حوالى ٥٨٪ من الأنشطة غير المصنفة ، و٦٥٪ من نسبة المهن غير المصنفة (المشتغلون بالأعمال الغريبة) ، وأن القاهرة وحدها قد أسهمت بنسبة ١٩٪ من المهن غير المصنفة [١٥] . تضم هذه الشريحة (شاغلى المهن غير المصنفة) ، أولئك الأشخاص الذين يمارسون أعمالا هامشية ومتقلبة ، والذين يعملون ويعيشون على هامش الحياة الحضرية ، أو ما يسمى أحيانا "بالبروليتاريا الرثة Lunrpenproletariat" ، وربما كان أبرز أنشطة هؤلاء ماسحى الأحذية ، والحواة وممارسى ألعاب التسلية فى الشوارع ، والحمالين والعتالين فى أنشطة غير ثابتة وغير منظمة [١٦] .

ولعله من المناسب الآن أن نلقى مزيدا من الضوء على مجمل أوضاع

العمالة فى هذا القطاع ، بالنظر إلى بعض الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لهذه الفئات ، كما تكشف عنها بعض المحاولات التحليلية والدراسات الميدانية التى أتيح لنا الإفادة منها فى طرح جانب من هذه الخصائص التى سنشير إليها فى هذه الفقرة من الدراسة .

وفى مستهل هذه الخصائص الاجتماعية ، تتبدى أهمية التعرف على شاغلى هذه الأنشطة غير الرسمية المتصلة بالشارع والرصيف والتجوال ، من حيث *النوع* . لعل أول ما يميز هذه الأنشطة أنها أنشطة ذكورية بدرجة أكبر ، فمن بين ١٩٢ شخصا هم إجمالى عينة دراسة أسواق الباعة الجائلين فى القاهرة بلغ عدد الذكور ١٧٥ بائعا يمثلون (٩١٪) تقريبا من جملة المبحوثين . أما الإناث فيبلغن ١٧ بائعة ، يمثلن (٩٪) فقط من إجمالى العينة [١٧] .

تؤكد أيضا هذه الطبيعة الذكورية للمشتغلين بأنشطة البيع الثابت أو الجائل ، تلك الدراسة الميدانية التى أجريت على الباعة الجائلين فى مدينة الزقازيق ، حيث بلغت أعداد الذكور ١١٩ بائعا ، فى مقابل ٦٢ فقط للإناث ، بواقع (٦٥,٧٪) للذكور ، و (٣٤,٣٪) للإناث [١٨] . ولعل ضآلة دور المرأة ومشاركتها المحدودة فى هذه الأنشطة ، إنما يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات ، منها أن جزءا كبيرا من هذه النشاطات الممارسة بمعرفة النساء يصعب رصدها ، حيث تتم داخل الوحدات السكنية ، وهى بذلك أنشطة غير مرئية . كما أن الوحدات الثابتة أيضا ، تتضاءل فيها ملكية المرأة للوحدات المستخدمة فى النشاط ، بالقياس إلى دورها فى ملكية الوحدات الجائلة [١٩] .

أما عن *موطن الميلاد* ، فيستدل من العديد من التحليلات الميدانية التى أجريت على القائمين بأنشطة الطريق الثابت منها أو الجائل ، أنهم فى أغلبهم من المهاجرين إلى المدينة ، وهم فى معظمهم لا يعملون فى منطقة (محل) ميلادهم .

أن جانبا ليس قليلا من البيع المتجول أو الثابت هو من نصيب المهاجرين الذين ينتمون فى الأصل إلى المناطق غير الحضرية ، حيث كانوا يمارسون العمل الزراعى وفلاحة الأرض . يخلص حلمى تادرس وزملاؤه فى دراستهم (أسواق الباعة الجائلين فى القاهرة) إلى أن (٣٠٪) من مفردات عينة دراستهم ينتمون إلى مدينة القاهرة بالميلاد ، وأن (٢ر٤١٪) قد اكتسبوا صفتهم الحضرية ، ليس فقط بسبب الهجرة إلى مدينة القاهرة ، ولكن بفضل النشأة فى مناطق حضرية أخرى ، فهم مهاجرون من الحضر إلى الحضر . يترتب على ذلك أن أكثر من (٤ر٧٢٪) من الباعة الجائلين فى أسواق القاهرة ، هم أصلا حضريون إما بالمولد أو بالهجرة من مناطق حضرية . أما النسبة الباقية وقدرها (٦ر٢٧٪) فتخص المهاجرين من المناطق الريفية[٣٠] .

وليس صدفة أن يكون معظم الباعة قادمين من خارج العاصمة ، أى من صعيد مصر (الجنوب) ، حيث تصل نسبتهم إلى ما يزيد على (٥٦٪) فى مقابل (١٣٪) فقط من الوادى . وعلى الرغم من الفوارق النسبية بين قطبى الهجرة فى مصر (الدلتا والصعيد) ، إلا أن ذلك قد لا يبدو خروجا على المألوف ، حيث قلة فرص العمل فى الجنوب (الصعيد) بالقياس إلى القاهرة والوادى . ففى الأولى (أعنى القاهرة) تنتشر المؤسسات الصناعية الهائلة القادرة على استيعاب المزيد من المهاجرين ، وفى الثانية (الوادى) توجد الأراضى الزراعية الخصبة التى تستطيع أن تمتص نسبة كبيرة من الباحثين عن عمل خارج مجتمعهم الريفى[٣١] .

ويتفق مع البيانات السابقة ، ما أشارت إليه نتائج دراسة شياخة معروف من أن (٨٠٪) من أصحاب الوحدات الجائلة (المهاجرين) قد ولدوا بمحافظات الصعيد والوجه القبلى ، حيث تمثل محافظتا سوهاج (٤٢ر٣١٪) وأسيوط (٨٦ر٢٢٪) منطقتى الطرد الأساسية لهؤلاء المهاجرين . أما عن المناطق المقابلة

فى الوجه البحرى فلعل أهمها محافظتا المنوفية (٧٥ر٨٪) والوادى الجديد (٦٢ر٧٪) [٣٣].

ولعل من أهم الخصائص الاجتماعية محل الدراسة هنا ، التعرف على *الفئات العمرية* لشاغلى الأنشطة الثابتة والجائلة المرتبطة بالشارع والرصيف كما عبر عنها بعض البحوث والدراسات الميدانية . تخلص دراسة القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف إلى أن نصف أصحاب الوحدات الجائلة تقريبا ، البالغ عددهم ٢٢٨ شخصا [١٢٢ يمثلون (٦ر٤٩٪)] ، يقعون فى الشرائح العمرية من ٢٠ عاما إلى أقل من ٥٠ عاما ، مع تركز شديد فى الشريحة من ٢٠ - ٤٠ عاما . وأن هناك تفوقاً ملحوظ فى نسبة شاغلى فئات السن الأعلى من ٥٠ - ٦٠ سن ، حيث تبلغ نسبتهم ما يزيد على (٣١٪) من إجمالى مجتمع الوحدات الجائلة . وفى هذا الخصوص تلاحظ الباحثتان اللتان أعدتا الدراسة أن الروح السائدة داخل تجمعات أصحاب الوحدات الجائلة هى احترام كبار السن والأخذ برأيهم والالتزام بوجهة نظرهم فيما يتصل بتقسيم العمل بينهم جميعا [٣٣] . ويدور فى هذا الفلك أيضا ، ما خلص إليه إسحق من أن الفئات العمرية من ٢٠ عاما إلى أقل من ٥٠ عاما ، هى الفئات الأكثر تمثيلا ، إذ تبلغ (٦ر٦٦٪) . أما الفئة العمرية من ٥٠ عاما فأكثر ، فلا تتجاوز (٤ر٨٪) من جملة مبحوثى دراسته الموسومة الباعة الجائلون [٣٤].

وتكشف دراسة العمالة الجائلة فى مدينة الزقازيق ، أن أعلى الشرائح العمرية لمبحوثيها ، تلك التى تقع فى المتصل العمرى من العشرين إلى ما دون سن الأربعين وتمثل (٥٠٪) . وهى فئة عمرية تتسم بالفتوة العمرية التى يمكن الاعتماد عليها فى نسق الإنتاج . أما الفئة التالية الواقعة فى الشريحة العمرية من سن الأربعين إلى ما دون الخمسين من العمر، فهى وإن كانت تتسم بالاتساع النسبى

(٤٥٪) ، إلا أنها تكشف عن عدم قدرتها على بذل طاقاتها في حركة عرض وتداول السلع ، وخاصة أن بعض هذه السلع لا تواجه طلبا كاف عليها لأسباب تكنولوجية وثقافية ، الأمر الذى دفع بعض هؤلاء العمال إلى البحث عن سلع أخرى يتزايد الطلب عليها ، وبخاصة السلع التافهة التى يتم عرضها على أرصفة الطريق [٣٥] .

ويتفق نتائج دراسة حلمى تادرس وزملائه (أسواق الباعة الجائلين في القاهرة) مع غيرها من الدراسات السابقة ، في التأكيد على نفس الملامح العمرية التى يتمتع بها الباعة الجائلون فى المناطق الحضرية فى مصر ، توضح الدراسة المذكورة أن (٦٠٪) من الباعة الجائلين فى الأسواق الحضرية بالقاهرة ، يتوزعون على الشرائح العمرية دون الأربعين من العمر ، وبالتحديد أقل من ٣٤ عاما ، وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى ان حوالى نصف هذه النسبة تتدرج فى الفئات العمرية أقل من الخامسة والعشرين . وتشير ذات الدراسة إلى أن متوسط العمر للباعة الجائلين فى أسواق القاهرة تتراوح ما بين ٢٧ عاما و ٣٠ عاما . وهى بطبيعة الحال سنوات من العمر تمثل مرحلة النضج الكامل والفتوة العمرية [٣٦] .

أما عن *الحالة الاجتماعية* بين هؤلاء القائمين بأنشطة البيع ، فتشير واحدة من الدراسات المعنية بالعمل فى هذا القطاع ، إلى أن غالبية مبحوثيها (٨٢٫٤٪) متزوجون ولديهم زوجات وأطفال ، بينما فئة قليلة نسبيا ، (١٢٫٥٪) غير متزوجين ولم يسبق لهم الزواج . وعلى حين أن (٣٫١٪) من المبحوثين فى هذه الدراسة "أرامل" ، لا تتجاوز فئة "المطلقون" (١٪) [٣٧] .

ويتفق مع نفس المعدلات تقريبا ، نتائج دراسة أخرى (العمالة الجائلة فى مدينة الزقازيق) ، حيث أشارت إلى أن (٧٥٪) من مبحوثى الدراسة متزوجون ويعولون وتمثل نسبة الأرامل (١٢٪) ، أما المطلقون فتصل نسبتهم إلى (٣٪)[٣٨] .

وفي تحليل دقيق لنمط العائلة التي يعمل عائلها كبائع ثابت أو جائل في الأسواق المصرية بمدينة القاهرة ، تذهب دراسة الجامعة الأمريكية بالقاهرة (١٩٩٠) السابق الإشارة إليها ، (أسواق الباعة الجائلين في القاهرة) ، إلى أن هذه العائلات هي من نوع "الأسر النووية" وإن اتسمت بكبر العدد ، حيث يصل متوسط عدد الأطفال في الأسرة الواحدة (٢ر٧ طفل) بينما يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة نحو (٦ر٦ فرد) . فإذا ما أضفنا الوالدين وبعض ذوي القربى ، فلاشك أن المتوسط العام لهذه الأسر سيميل إلى الاتساع بشكل لافت للنظر . تؤكد استجابات البائعين في هذه الدراسة أن (٥ر٨٦٪) منهم يعتبرون أسرهم نووية ، على حين أشار (٢ر٦٪) فقط ، أنهم يعيشون في أسر ممتدة ، وفي المقابل ، فقد عبر (٢ر٥٪) من المبحوثين أنهم يعيشون في نطاق عائلات مشتركة ، وأن (٢٪) فقط قد أشاروا بأنهم لا يقيمون مع عائلاتهم ، وأنهم يعيشون حياة مستقلة دون مشاركة من آخرين[٣٦].

وقد نجد من الضروري هنا ، الإشارة إلى *التعليم* باعتباره واحداً من الخصائص الاجتماعية الهامة المتصلة بفرص العمل في المجتمع المعاصر . فماذا عن توزيع هؤلاء الباعة ومزاولي أنشطة الرصيف والشارع والتجوال ، حسب المستويات التعليمية المختلفة ؟ تشير بعض البيانات المتاحة ، أن ثمة تواضعاً كبيراً في المستوى التعليمي لشاغلي الأنشطة الجائلة ، حيث يبدو لأول وهلة تفشي معدلات الأمية بين صفوف هؤلاء الباعة ، فنسبة الأميين في دراسة معروف تصل إلى (١ر٦٤٪) من إجمالي القائمين بالأنشطة الجائلة على مستوى الشياخة . والحقيقة أن الحالة التعليمية للغالبية العظمى من أصحاب الأنشطة الجائلة ، وإن كانت بالفعل متدنية . إلا أن الموقف التعليمي قد شهد قدراً من التحسن ، وخصوصاً خلال فترة الثمانينيات وما بعدها ، حيث لوحظ اقتراب بعض حملة

الشهادات المتوسطة ، من مجال الأنشطة الجائلة ، وخصوصا فى جمع القمامة تفريغ – تصنيف – إعادة بيع المكونات المختلفة كالكرتون ، والزجاج ، والكاوتش ، والأحذية القديمة ، وكمتاتين فى أماكن تجمع السيارات فى بعض الميادين ، وفى الشوارع الرئيسية ، وأمام المؤسسات الهيئات الحكومية ... الخ [٣٠].

وهناك بعض التحليلات المتصلة بالقوى العاملة فى القطاع غير الرسمى وبخاصة فى بعض الفئات الدنيا فى قوة العمل ، تؤكد على أن أكثر من نصف مبحوثيها (الإشارة هنا إلى تلك التحليلات التى قدمها حلمى تادرس وزملاؤه والتى سبقت الإشارة إليها فى أكثر من موضع سابق) لا يعرفون القراءة والكتابة (أميين)، وأن حوالى (٧ر٥٪) من عينة البحث ، لا يتجاوز مستوى تعليمهم الإلمام بالقراءة والكتابة ، على حين أن (٤ر٢٪) منهم قد وصلوا تعليمهم إلى نهاية الصف السادس من التعليم الابتدائى ، وأن (٧ر٥٪) من مبحوثى هذه الدراسة قد أكملت الحلقة الأولى من التعليم المتوسط (الإعدادى) ، كما أن نسبة مماثلة تقريبا (٥٪) قد أنجزت تعليما متوسطا يصل إلى نهاية المرحلة الثانوية . أما من حصل على مؤهل جامعى فلم يتجاوز شخصا واحدا ، يمثل (٥ر٠٪) [٣١] . وهى معدلات تؤكد بكل المعايير ضحالة المستويات التعليمية لشاغلى المهن والحرف المتصلة بأنشطة الرصيف والشارع والتجوال .

والواقع أن هذا البناء التعليمى يتسق إلى حد كبير مع مستوى تعليم باقى أعضاء أسر هؤلاء الباعة الذى يجولون أسواق القاهرة ، حيث كانت (٤٠٪) تقريبا من هذه الأسر تعانى من الأمية بشكل عام ، وأن نسبة مساوية لهذه النسبة السابقة ، قد أكملت مرحلة التعليم الابتدائى ، على حين لم يزد من حصل على تعليم عال من بين صفوف هذه العائلات عن (٢٪) [٣٢]

وتجدر الإشارة – أيضا – إلى ما خلص إليه إسحق فى دراسته عن الباعة

الجائلين . يخلص الباحث إلى أن توزيع المستويات التعليمية بين مبحوثيه يكشف عن أن الأميين قد حصلوا على أعلى المعدلات بين شاغلي أنشطة البيع والتجوال ، إذ بلغت نسبتهم (٣ر٧٨٪) . يليها مباشرة نسبة من يقرأون ويكتبون (٥ر١٢٪) . أما من أنهى منهم تعليمهم الأساسي والمتوسط والثانوي فقد توزعت معدلاتهم على التوالي : (٨ر٣٪) ، (٩ر١٪) ، (٥ر١٪) (٣٢) .

والحقيقة أن الإشارة إلى تدني هذه المستويات التعليمية بين أوساط العاملين بالبيع الثابت أو الجائل في مصر ، تعد واحدة من الملامح الهامة التي تحظى بقدر كبير من الاتفاق - بين المشتغلين بالبحوث الاجتماعية في القطاع غير الرسمي في حضر مصر ، وخصوصا في مجال الأنشطة المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال - على ضرورة العمل على تحسين هذا البناء التعليمي وتطويره ، والحرص على اتساع معدلات استيعابه لكل فرد (تعليم الكبار) ، وهو مطلب أساسي لمجتمع في حاجة إلى الإفادة من طاقات أبنائه وتجاوز حالة التخلف ، وتأهيل الفرد المنتج والمواطن الصالح بغض النظر عن الجنس أو الموقع الوظيفي أو الحرفي ، ولن يتأتى ذلك دون الرقي بالمستوى التعليمي ، والقضاء على جيش الأمية الرابض بين صفوف الفئات الدنيا في القوى العاملة المصرية .

أما عن *البناء المهني والحرفي* وإمكانات *الحراك* الاجتماعي والمهني بين شاغلي الأنشطة المتصلة بالتجوال ، فيمكننا أن نطرح خريطة مهنية تضم في جنباتها المواقع والأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يقوم بها هؤلاء الباعة في أسواقهم وفي تجوالهم ، والإفادة من بعض المنتج البحثي حول الاختيار المهني ومجالات العمل في القطاع غير الرسمي ، في التعرف على ظاهرة التوارث المهني في بعض هذه المجالات . فقد كشف السيد حنفي في دراسته سابقة الذكر (الباعة الجائلون في مدينة الزقازيق) ، أن ثمة علاقة إيجابية بين هامشية مهن الآباء

باشتغال (أو مزاولة) الأبناء بأنشطة متصلة بالبيع الثابت أو الجائل . ويستدل من بعض النتائج المتضمنة فى هذا السياق أن آباء المبحوثين فى هذه الدراسة ، يتوزعون على بعض المهن الهامشية بالمعدلات التالية : (٨ر٢١٪) يعملون ببعض المصالح الحكومية ، و (٣ر١٩٪) يزاولون أنشطة زراعية وفلاحية ، و (٢ر١٩٪) يمارسون بيع الخضروات والمواد الغذائية والمشروبات غير المعبأة (العرقسوس مثلا) ، و (٨ر١١٪) يقومون بسياقة وسائل الركوب غير الميكانيكى (عربجى) . وعلى حين أن (٤ر٨٪) يعملون بأنشطة الصيد ، و (١ر٥٪) يداومون على العمل فى الأنشطة الخدمية بمحلات ومنشآت القطاع الخاص ، نجد (٦ر٧٪) يزاولون بعض الحرف اليدوية وأعمال البناء والتشطيبات المعمارية ، أما النسبة الباقية فتتوزع بين (٢ر٤٪) ، لعمال بالمعاش ، و (٦ر١٪) لآباء أدركتهم المنية [٣٤]

وتتصل إسهامات معدى دراسة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، بذات الملمح الذى أشارت إليه سابقتها ، من ظهور ما يمكن أن يطلق عليه "الميل المهنى" بين أفراد عائلة الباعة الجائلين فى أسواق القاهرة وشوارعها ، حيث يميل أعضاء هذه الأسر إلى العمل فى أنماط متشابهة من الأنشطة أو المهن ، وحينما تتاح لهم الفرصة للعمل فى نطاق جائل أو ثابت يفضلون أعمال تسويق الطعام (٢ر٧٦٪) ، أما هؤلاء الذين لا يعملون فى هذا النطاق ، فإنهم غالبا ما سيلتحقون بأدنى درجات السلم الوظيفى ، بكل ما يعنى ذلك من تدنى فى المكانة الاجتماعية والمستوى الاقتصادى ، وأن (١٠٪) من بين صفوف هؤلاء الباعة ينتمون لأسر يعمل آباؤهم كأصحاب حرف يدوية ، وأن نصف هذه النسبة تقريبا (حوالى ٥٪) مقيدون كعمال يومية غير مهرة . أما الأسر التى يعمل عوائلها فى الأعمال الكتابية بالجهاز الحكومى أو فى ممارسة بعض الأنشطة التى تتطلب مستوى مهاريا محدودا ، فهى قليلة أو نادرة ، الأمر الذى يعنى انخفاض القدرة على

الحراك الاجتماعي بين صفوف هذه المجموعات من الأسر التي يمارس قياداتها أنشطة البيع المختلفة المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال [٣٥] .

وتلاحظ أميرة مشهور وزميلتها في دراستهما بشياخة معروف ، أن بعض مهن وأنشطة التجوال تخضع لنوع من التوريث المهني ، أي أنها تنتقل من الآباء للأبناء بالتوريث . فتجمع الزبالين (الذي يأتي معظمه من جنوب مصر) ، يؤكد حرص الآباء – بعد أن يتقاعدون في مراكزهم في الصعيد – على دفع أبنائهم تباعا للعمل بنفس المهنة في القاهرة ، وبخاصة بعد حصولهم على شهاداتهم الدراسية . كذلك الحال بالنسبة لمنادي السيارات ، حيث تدل الشواهد المختلفة أن السياس الحاصلين على رخص العمل كمنادين للسيارات ، يعملون وتحت إمرتهم أبنائهم الحاصلون في بعض الحالات على شهادات دراسية ، الأمر الذي يعني أن جانبا ليس قليلا من الأنشطة المرتبطة بالشارع والتجوال تتأثر إلى حد كبير بمسألة التوارث من الآباء إلى الأبناء ، ولايقلل من ذلك حصول الآخرين على شهادة دراسية أو الانشغال بقضاء الخدمة العسكرية [٣٦] .

نأتي بعد ذلك إلى الحديث عن *الدخل* كخاصية اقتصادية ، وهو مؤشر بطبيعته يخضع لطبيعة العمل الذي يمارسه هؤلاء الباعة الجائلون أو الثابتون على الأرصفة أو في الأسواق ، ويتأثر بظروف المكان والزمان . وفي ضوء تلك المعايير ، حملت نتائج دراسة السيد حنفي بعض الدلالات الاقتصادية المتصلة بتوزيع الدخل بين مبحوثي دراسته من الباعة الجائلين في مدينة الزقازيق . كشفت الدراسة المذكورة أن (٦٥٪) من مبحوثيها يتحصلون على دخل يتراوح ما بين جنيهين وثلاثة جنيهات يوميا ، وأن حوالي (١٥٪) تصل دخولهم إلى ما بين ثلاثة جنيهات وخمسة جنيهات في اليوم الواحد ، في مقابل (١٠٪) يتراوح دخلهم من خمسة جنيهات إلى سبعة جنيهات عن يوم العمل . أما الباقون فتزيد نسبة الدخول

الذين يتحصلون عليها يومية إلى ما بين سبعة جنيهات وعشرة جنيهات [٣٧] وبحساب الحد الأدنى لهذا الدخل بعد استقطاع يوم واحد أسبوعيا كأجازة من العمل ، نجد أننا إزاء أربع فئات دخلية في الشهر هي فئات : ٥٠ ، ٧٥ ، ١٢٥ ، ٢٥٠ بالجنيه المصري ، وعلى أساس الأسعار السائدة في ذلك الوقت (عام ١٩٨٧) .

وبمقارنة هذه الفئات الدخلية سنويا ، بجدول الأجور السنوى طبقا لقانون العاملين بالدولة والذى ينظم درجات ووظائف ورواتب العاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، يتبين الآتى :

أولا : دخل فئات العمالة الجائلة ٦٠٠ جنيه ، تقابل المستوى الثالث من الدرجات (الرابعة : ٢٤٠ - ٩٠٠ جنيه) ، و (الخامسة : ٢١٦ - ٧٢٠ جنيها) و (السادسة : ١٩٢ - ٥٤٠ جنيها) .

ثانيا : دخل فئات العمالة الجائلة ٨٠٠ جنيه ، تقابل المستوى الثانى من درجات الوظائف (الأولى : ٩٦٠ - ١٦٨٠) ، والوظائف (الثانية : ٦٦٠-١٥٠٠) .

ثالثا : دخل فئات العمالة الجائلة ١٥٠٠ جنيه ، تقابل المستوى الأول (مدير عام ١٢٢٠ - ١٩٢٠) ، وتقترب من الفئة العالية (١٥٠٠ - ٢٠٤٠ جنيها) .

رابعا : دخل فئات العمالة الجائلة ٤٢٠٠ جنيه ، وهذه الفئة ليس لها نظير في مستوى أجور الدرجات الوظيفية المعمول بها فى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام[٣٨] .

يتأسس على ذلك أن مستوى دخل العمالة الجائلة بالنظر إلى قرينه السنوى لمستخدمى المؤسسات العامة وشركات القطاع العام بمستوياته الأربعة ، يبدو أكثر ارتفاعا بشكل ملحوظ . غير أن القياس بين كاسبى الأجور على هذا النحو ، يتجاهل واحدا من المحددات الهامة وهى أن الأجر الشهرى أو السنوى فى حالة

العمالة الجائلة هو أجر يوم عمل كامل فى معظم الأحوال ، لا يتحدد بساعات عمل معلومة . ومن الطبيعى أن يتحصلوا على دخول أعلى و إذا ما قورنوا بمن يعملون بضع ساعات لا تتجاوز سبع أو ثمانى ساعات فى اليوم الواحد .

أما عن *أوجه الإنفاق* المختلفة المتولدة عن الأنشطة الجائلة أو الثابتة بين ذوى المستويات المعيشية المنخفضة بين هؤلاء العمال فتشير دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية بالقاهرة بالتعاون مع معهد الدراسات الاجتماعية بلاهاى (هولندا) ، أن الشباب من شاغلى هذه الأنشطة يبددون دخولهم على شراء الملابس الجديدة ، فضلا عن التدخين وتعاطى المخدرات ، واللهث وراء الملذات ، وقد يتغيبون عن العمل لمدة أيام ، ولا يعودون إليه إلا بعد أن ينفقون تماما ما لديهم من مال . أما الكبار فسرعان ما تلتهم اجورهم الاحتياجات اليومية ، والانماط الاستهلاكية المتزايدة لأسرهم الكبيرة العدد . غير أن مستوى المعيشة المنخفض ، ونوعية الحياة المتدهورة لا يسهل تغييرهما . وفى حالات قليلة أو نادرة ، يستطيع العامل أن يدخر مبلغا يكفى لتاسيس ورشة خاصة ، أو الانتقال إلى مسكن أفضل ولكن رأس المال اللازم يظل أمرا صعب المنال [39] .

وبمناسبة الحديث عن *الأوضاع السكنية* لهؤلاء العمال يذهب السيد حنفى فى دراسته الميدانية أن (٣٦٪) من مبحوثيه يعيشون فى غرفة واحدة ، وأن (٧٪) يقيمون فى غرفة وصالة ، أما الذين يعيشون فى غرفتين وصالة فيمثلون (٤٤٪) . وأن هناك (١٦٪) يعيشون فى ثلاث غرف فأكثر ، بينما تصل نسبة من يعيشون فى عشش فوق أسطح المنازل أو خلف المبانى إلى حوالى (٧٪) من المبحوثين[40] .

يتبقى فى هذا الخصوص الإشارة إلى جانب عن *العلاقات مع أصحاب الورش* والمنشات الاقتصادية تؤكد بعض الدراسات المعنية بدراسة أوضاع العمالة فى انشطة القطاع غير الرسمى ، أن العلاقات بين العمال وأصحاب الورش

الصغيرة ، تتميز غالبا بالصراع والاستغلال غير المتكافئ ، ففى ظل ظروف العمل ومخاطر التشغيل المختلفة فى هذه الوحدات الاقتصادية ، تتهدد صحة وسلامة العمال الصغار ، حيث لا تتوفر أساليب الرعاية الصحية أو خدمات التأمين الاجتماعى ، ونظرا لتذبذب الطلب فى الأسواق ، فإن أصحاب الأعمال يعرضون أجورا أقل أو حتى يقوموا بطرد بعض العمال أثناء فترات الكساد أو الركود ، وفى مواجهة مثل هذه الظروف ، لايشعر العمال بأى التزام أدبى تجاه الورش الحرفية التى يعملون بها ، ويعلنون تذمرهم وشكواهم من استغلال أصحاب العمل . وبوجه عام ، فإن مناخ العمل يسوده جو من الإهمال ، وهدر لموارد الإنتاج ، وضياع للوقت والتغيب فى كثير من الحالات بدون أسباب واضحة [٤١].

ثالثا : المرأة فى القطاع غير الرسمى

بعض القضايا والمسلمات حول مشاركة النساء فى أنشطة الرصيف والتجوال

يمثل متغير النوع واحدا من المتغيرات التفسيرية التى تساعدنا على فهم ديناميات أسواق العمل غير الرسمية فى المناطق الحضرية فى الدول النامية والتعرف على بعض خصائص ومكونات أنشطتها المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال ... الخ.

فالملاحظ أن القطاع غير الرسمى بما يتمتع به من سهولة الدخول إليه ، وبساطة إجراءات الالتحاق بالعديد من أنشطته ومجالات العمل به – فى الوقت الذى يتسم فيه سوق العمل فى القطاع الرسمى بوجود ضوابط صارمة سواء فى الالتحاق به ، أو وجود قواعد أو لوائح رسمية تنظم إجراءات العمل فى نشاطاته المختلفة – قد أتاح تكوينا نوعيا أكثر عدالة ومرونة ، وأقل تحيزا ضد المرأة بوجه خاص .

إن الأنشطة غير الرسمية بسوق العمل غير الرسمى ، قد سمحت للمرأة

بالعمل ، بالالتحاق بها بدون قيود أو شروط ، ولهذا فإن نسبة كبيرة منهن يعملن فيها [42] . فإذا كان القطاع الرسمي يشهد تمييزا واضحا بين الرجال والنساء فيما بعد الالتحاق بالعمل ، وذلك من خلال الأنشطة أو الوظائف التى تخصص للنساء داخله ، وهو تمييز يتم تبريره بالإشارة إلى أن النساء يعملن فى المهن التى تتناسب مع قدراتهن ، فإن من الصعب ممارسة أى تمييز فى الدخول (الأجور) داخل هذا القطاع ، فمثل هذا التباين يظهر فقط فى القطاع غير الرسمى وشبه الرسمى [43].

وبطبيعة الحال ، فإن القطاع غير الرسمى يكشف عن تنويعات ذات دلالة فيما يتصل بأنماط عمالة المرأة وظروف عملها والأجور التى تتحصل عليها ؛ فعلى سبيل المثال ، فإن المرأة العاملة فى أسواق العمل فى بومباى وأحمد اباد (عينة كلية) – فى الهند – تشكل قرابة (١٥٪) من مجموع العمال غير الدائمين (أى العمال الذين لا يلتحقون بعمل دائم وإنما يعملون يوما بيوم) ، ولكنها لا تشكل إلا (٦٪) فقط من قوة العمل الدائم فى المنشآت الصغيرة الثابتة (الذى لا يزيد عدد عمالها على عشرة عمال) ، و (٤٪) من العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص بأحجام بسيطة من رأس المال ، والذين يمكن اعتبار دخولهم كالأجور تماما . وعلى الرغم من أن للمرأة العاملة فى هذه الفئات الثلاث ، تعمل فى كل الأيام تقريبا خلال الشهر ، إلا أن العاملات فى عمل غير منتظم (غير دائم) منهن ، يصل متوسط أجورهن ١٠٥ روبية فى الشهر ، أما العاملات فى منشآت صغيرة ، فيصل متوسط أجورهن ٢١٧ روبية شهريا ، أما العاملات المستقلات اللاتى يعملن لحسابهن الخاص – فيصل متوسط دخولهن ٢٥٠ روبية فى الشهر . ويتشابه العاملون من الرجال فى الفئات الثلاث فى هذه الفروق النسبية ، بالرغم من أن الرجال يحصلون على دخل أعلى من النساء فى كل فئات العمل . أما

القضية الأكثر أهمية تتصل بالقطاع الفرعي الذي يضم أعلى نسبة من النساء العاملات ومع ذلك فهو يدفع أقل معدل من الأجور ، يترتب على ذلك أننا نستطيع حقيقة أن نميز ليس فقط بين عمالة نسائية في قطاع رسمي وآخر غير رسمي ولكن بإمكاننا أن نميز أيضا بين فئات مختلفة من عمالة النساء في القطاع غير الرسمي ذاته [44] .

تبين الدراسات التي عنيت بأبعاد وجود المرأة في القطاع غير الرسمي أن النساء العاملات في هذا القطاع ، أكثر نسبيا بالمقارنة بالنساء العاملات في المجتمع المحدد ، وفي قطاعه الرسمي من الرجال العاملين في القطاع غير الرسمي بالمقارنة بإجمالي الرجال العاملين في المجتمع المحدد ككل ، وبإجمالي العاملين منهم في القطاع الرسمي [45] .

وسنحاول هنا أن نطرح بعض الفرضيات الأولية التي تكررت في الدراسات المختلفة بعمالة النساء في القطاع غير الرسمي بوجه عام ، وفي مجال الأنشطة المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال بوجه خاص ، وهي فرضيات [46] في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة ، وإلى تحليل تاريخي اجتماعي يحيلها إلى مسلمات أو نتائج .

١ – إن المرأة التي تعمل في القطاع غير الرسمي أكبر سنا من نظيرتها التي تعمل في القطاع الرسمي ، فضلا عن أنها أكبر سنا من الرجال في نفس القطاع .

٢ – إن النساء العاملات لا يقدمن على العمل ، إلا على إثر زيادة حجم الأسرة ووجود عوامل أخرى تدفع بالأسرة إلى موقف اقتصادي صعب ، ولا يجدن أمامهن إلا مزاولة العمل في بعض الأنشطة التلقائية ، مثل أعمال النظافة ، والبيع في المحال التجارية ، أو البيع المتجول أو الثابت ... الخ .

٣ – إن النساء اللاتى يلتحقن بمثل هذه النشاطات غير الرسمية يظللن بها ، على عكس الرجال الذين يقدرون على تغيير أنشطتهم ، وينتقلون من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى .

٤ – إن معظم هؤلاء النسوة فى وظائف القطاع غير الرسمى من المهاجرات ، ومن المحتمل أن يكن قد التحقن بنشاط مماثل أو مغاير بقراهم قبل الهجرة إلى المدينة ، وإن نسبة كبيرة منهن من أسر هاجرت من الريف .

٥ – إن جانبا غير قليل من هؤلاء العاملات فى الأنشطة غير الرسمية فى هذا القطاع ربات لعائلاتهن أو هن كبيرات لأسرهن .

٦ – إن متوسط عمر المرأة فى الأنشطة المتصلة بهذا القطاع يبلغ ٣٤ عاما ، أما الرجل الذى يعمل فى أنشطة مماثلة ، فإن متوسط عمره يصل إلى ٣٢ . أما بين العمال غير الدائمين والذين يعملون لحسابهم الخاص ، فإن متوسط سن النساء يرتفع عن متوسط سن الرجال فى نفس المجال ، وعن النساء العاملات فى أى مجال آخر من مجالات العمل فى القطاع غير الرسمى .

٧ – إن ثمة علاقة سلبية بين معدل مشاركة المرأة فى الأنشطة غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال ، وبين مستويات الدخل فى الأسرة . تؤكد دراسة هندية – على سبيل المثال – أن أكثر من ٦٠٪ من النساء فى أسر العمال غير الدائمين ذات الدخل المنخفض ، يعملن خارج الأسرة .

٨ – إن حاجة الأسرة إلى تدعيم دخلها (من خلال عمل الزوجة) تفوق فى أهميتها حاجة الأطفال إلى رعاية الأم . ويحدث فى فئات من العاملات فى الأعمال غير الدائمة والعاملات لحسابهن الخاص (كبائعات الخضروات اللاتى يجلسن فى مكان محدد أو فى أحد المحلات) أن تأخذ الأمهات أطفالهن إلى مقر عملهن ، وهو ظرف مريح غير متوفر لكل النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى .

٩ – إن زيادة واطراد عمالة النساء فى القطاع غير الرسمى وخاصة فى الأنشطة والمجالات التى تحتاج لعمالة رخيصة لفترات محدودة ولساعات عمل قليلة – أو طويلة – تنبع أساسا من خصائص المرأة وحجم الفرص التى أتيحت لها فى المجتمع من زاويتى التعليم وتنمية المهارات والتدريب ، ومن ثم فإن خصائص القطاع غير الرسمى ملائمة وخصائص المرأة ، والعكس صحيح [٢٧].

الهوامش والمراجع

١ – تعنى بالأنشطة غير الرسمية – هنا – كافة أعمال الخدمات الهامشية والعمالة الرثة ، باعتبارها تشكل جانبا هاما من قوة العمل الحضرية رغم عدم ارتباطها بفروع النشاط الاقتصادى الرسمى ، أو اشتراكها فى تسيير حركة الجهاز الإنتاجى المنظم بشكل مباشر .

٢ – ف . ل . تيانوتنكو وآخرون ، التركيب الطبقى للبلدان النامية ، ترجمة داود حيدو ومصطفى الدباس ، دمشق ، وزارة الثقافة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٢٥٠/٢٥١ .

٣ – حافظ ، محمد ، المدن الكبرى ، مشكلاتها وتطلعاتها ، دراسة فى آثار النمو الحضرى لمدينة القاهرة ، فى ، دراسات فى المجتمع المصرى ، المنصورة ، مكتبة مشالى الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص ٧٤ .

٤ – الحسينى ، السيد ، المدينة ، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٨١ ، ص ٣١٩ .

٥ – حافظ ، محمد ، الهجرة الداخلية ومشكلات النمو الحضرى فى مصر ، فى : مصر ومشكلاتها : دراسات فى الهجرة والتحضر والعدالة الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٦ ، ص ٣٩ .

٦ – يستثنى من ذلك دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف والتى أنجزتها كل من أميرة مشهور وعالية المهدى والتى تعد من أهم الدراسات المتصلة بشكل مباشر بموضوع الورقة الراهنة ، والدراسة المذكورة تثير العديد من القضايا النظرية والمنهجية الملائمة للبحث فى القطاع غير الرسمى ، وقد استطاعت الباحثتان الإفادة منها فى تطبيق بعض أدوات وأساليب البحث الميدانى ، للتعرف على أهم خصائص وآليات القطاع غير الرسمى فى حضر مصر .
انظر ، مشهور ، أميرة ، المهدى ، عالية ، القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف ، دراسة استطلاعية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٤

٧ – إسحق ، ثروت ، الباعة الجائلون في : عازر ، عادل ، إسحق ، ثروت ، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٧، ص ٨٦ .

٨ – تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ بشأن التعامل مع رصيف الشارع ، ومحاولة تطهيره من محاولات التعدي والإشغال الذي يصل إلى حد أن أكثر من ٦٠٪ من الشوارع الرئيسية والتجارية في بعض أحياء محافظة الجيزة – حي شمال ، على سبيل المثال – لا تسمح بمرور المواطنين بسبب تنوع إشغالات الطريق (باعة جائلين أو إشغالات المحلات العامة أو إفتراش بعض بائعي الخبز والغذاء وماسحي الأحذية ... الخ) ، لجانب من الرصيف يمثل مساحات غير قليلة من الأرض ، تقوم السلطات البلدية بإزالة مثل هذه التعديات والمحافظة على الطريق العام، والحفاظ على سيولة الرصيف وإنشاء سويقات متخصصة في أماكن معدة لذلك . ويكفي الإشارة هنا إلى التجربة الرائدة لحي شمال الجيزة ، لإزالة "سوق الجمعة الأسبوعي" (١٥٠ ألف بائع) بمنطقة المنيرة بإمبابة ، حيث كان هؤلاء الباعة ، يحتلون أرصفة وشوارع وميادين مدينة إمبابة ، بعد أن أمكن إقناعهم بضرورة الإنتقال إلى السوق الجديد خارج المدينة في منطقة الغرى ، تبعد عن التطهير السكني والتجاري السكان بمسافة كافية . وحول تجربة نقل باعة الخضر والفاكهة الجائلين بنفس المنطقة يشير رئيس الحي إلى أن الأجهزة التنفيذية برئاسته ، قد قامت بإنشاء سويقة بنفق المنيرة بعدد ١٠٠ باكية بيع الخضر والفاكهة والمواد الغذائية ، وتم نقل هؤلاء الباعة الجائلين إلى هذه السويقة . وأن هذه الفكرة قد حققت عدة أهداف هامة ، فضلا عن سيولة المرور للمشاه والسيارات ، فقد تحقق عنها هدف آخر لا يقل أهمية عن سابقه ، هو إمكانية السيطرة على هؤلاء الباعة الجائلين صحيا وأمنيا وتموينيا بعد أن سهل تجميعهم في سويقة محددة لممارسة عملهم ، واستخراج شهادات صحية لهم ، وتسجيل حالاتهم ، وأماكن بطاقاتهم في ملفات خاصة محفوظة لدى إدارة الحي الذي يتبعونه .

انظر ، المطوي ، دلال ، رصيف الشارع لكل شئ إلا المشاة (تحقيق صحفي) ، الأهرام القاهرية ، ٢٠ أبريل ١٩٩٦ ، ص ١١ .

انظر أيضا ، إسحق ، ثروت ، مرجع سبق ذكره ، الموضع نفسه .

٩ – مشهور ، أميرة ، المهدي ، عالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .

١٠– إسحق ، ثروت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧ .

١١– تياتوتيتكو ، ف . ل ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٩ – ١٠٠ ، ص ١٠٢ .

١٢– أبوزيد ، أحمد ، الثورة الحضرية الجديدة في العالم العربي ، محاضرة عربية لشركة كاريراس، لونجمانز ، جامعة إسكس ، ١٩٦٧ ، ص ٨ .

١٣– ورسلي ، بيتر ، العالم الثالث : الثقافة والتنمية العالمية ، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، ج ٢ ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشئون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ ، ص ٦٢ .

١٤– مشهور ، أميرة ، المهدي ، عالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٧ – ١١٨ .

١٥ – لمزيد من التفاصيل انظر :

هانس ، بنت ، رضوان ، سمير ، العمل والعدالة الاجتماعية في اقتصاد متغير : مصر في الثمانينات ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣ ، ص ٢٠١ .

١٦- عبد الفضيل، محمود، العمالة الهامشية أو المتحولة، فصل في كتابه: تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٢، ص ٣٧.

١٧- Tadros, H; Feteeha, M; and Hibbard, A; Squatter Market in Cairo, The Cairo Papers in Social Science, Monograph One, The American University in Cairo, 1990, p. 22.

١٨- عوض، السيد حنفي، العمالة الهامشية بمدينة الزقازيق: بحث في ضوء علم الاجتماع الحضري، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٧، ص ٢٤.

١٩- انظر، المهدي، عالية، مشهور، أميرة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

٢٠- Tadros, H; Feteeha, M; and Hibbard, A; op. cit., p. 22.

٢١- Ibid; p. 23.

٢٢- المهدي، عالية، مشهور، أميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٨ – ١٠٩.

٢٣- المرجع نفسه، ص ١٠٧.

٢٤- إسحق، ثروت، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

٢٥- عوض، السيد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

٢٦- Tadros, H; Feteeha, M; and Hibbard, A; op. cit., p. 22.

٢٧- Ibid; p. 22.

٢٨- انظر، عوض، السيد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

٢٩- Tadros, H; Feteeha, M; and Hibbard, A; op. cit., p. 24.

٣٠- مشهور، أميرة، المهدي، عالية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

٣١- Tadros, H; Feteeha, M; and Hibbard, A; op. cit., p. 26.

٣٢- Ibid; p. 26.

٣٣- إسحق، ثروت، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٥ – ٩٦.

٣٤- عوض، السيد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

٣٥- Tadros, H; Feteeha, M; and Hibbard, A; op. cit., p. 25.

٣٦- مشهور، أميرة، المهدي، عالية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٢ – ١١٣.

٣٧- انظر، عوض، السيد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

٣٨- استنادا إلى: الجريدة الرسمية، العدد (٢٩) تابع الفقرة (ب) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ٢٠ يوليه ١٩٧٨ والخاص بقانون نظام العاملين المدنيين في الدولة، نقلا عن، عوض، السيد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

٣٩- الخطيب ، فتح الله ، فالنيونهاوز ، ك . (منسقان) إمكانات التنمية بين ذوى مستوى المعيشة المنخفض (تقرير موجز باللغة العربية) ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع معهد الدراسات الاجتماعية بلاهاى (هولندا) ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٥ .

٤٠- عوض ، السيد حنفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧ - ٢٨ .

٤١- الخطيب ، فتح الله ، فالنيونهاوز ، ك . ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥ .

٤٢- انكر ، ريتشارد وزملاؤه (محررون) ، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، ترجمة علياء شكرى ، حسن الخولى ، أحمد زايد ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ٤٢٦

٤٣- المرجع نفسه ، نفس الموضع .

٤٤- المرجع نفسه ، ص ٤٢٧ .

٤٥- عبدالمعطى ، عبدالباسط ، دراسة استطلاعية حول خصائص ومشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى فى حى شعبى بمدينة القاهرة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، الأمم المتحدة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .

٤٦ - اعتمدنا فى رصد هذه الفرضيات على المصدر التالى :

ريتشارد انكر وزملاؤه (محررون) ، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، مصدر سابق ، ص ص ٤٢٨ - ٤٣٥ .

٤٧- عبدالمعطى ، عبدالباسط ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

الفصــــل التاســـع

عمالة الأطفال فى القطاع الحضرى غير الرسمى

الفصل التاسع

عمالة الأطفال في القطاع الحضري غير الرسمي

محمد حافظ** عزيزة عبد الرازق***

مقدمة

لقد كان من المألوف دائما عند تناول قضية "العمل" أن تكون النظرة إليه موجهة بشكل خاص إلى بعض جوانبه التقليدية ، حيث الاهتمام بالأبعاد الكمية والديموجرافية للعمل ، أو تتبع العلاقة بين الأجور والأسعار ، أو رصد أوضاع القوى العاملة خاصة في الاقتصادات النقدية ، حيث إنتاج السلع والخدمات للتعامل في الأسواق ... الخ ، وهي كلها قضايا هامة تتصل مباشرة بمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتكشف عن الأهمية النسبية للعوامل والقوى المختلفة المؤثرة في هذا المجال . غير أن هناك في حقيقة الأمر قضايا أخرى ، قد باتت الآن تحتل أهمية كبرى في سوسيولوجيا العمل في السنوات الأخيرة ، لاتصالها الوثيق بطبيعة العمالة ، ونوعية القائمين عليها. لقد أصبح من الضروري توجيه الاهتمام صوب العمالة في القطاع غير الرسمي Informal sector - الذي

* على الرغم من أن هذه الدراسة هي ثمرة تعاون تام بين كاتبيها ، فإن الإنجاز النهائي لها قد تم على نحو تولت فيه دكتورة عزيزة عبد الرازق كتابة المكونين الثالث والرابع ، بينما تولى دكتور محمد حافظ كتابة باقي المحاور .

** أستاذ علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة

*** خبير أول اقتصاد ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة

يعد الآن مسئولا عن ثلث النشاط الاقتصادى تقريبا فى كثير من الدول النامية مثل عمالة النساء كخادمات فى المنازل ، والالتحاق المبكر للأطفال بسوق العمل .

إن الاهتمام بالأطفال يستمد شرعيته من ارتفاع مكانة الطفل فى المجتمع . فالطفولة فى واقع الأمر "مفهوم حضارى" يتباين مضمونه من مجتمع لآخر . وقد اتفق فى العلم الاجتماعى على أن المعيار الأفضل لتحديد الطفولة هو العمر الزمنى . ومن ثم ، فالمقصود بالطفل فى هذه الدراسة ، فرد يقل عمره عن ستة عشر عاما . واتجاه الطفل إلى العمل وهو لم يزل بعد فى مرحلة عمرية يفترض أنها مرحلة إعداد وتشكيل ، يرجع فى واقع الأمر إلى مجموعة من العوامل ، بعضها يتصل بالطفل ذاته ، وبعضها يتصل بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى لأسرته ، والبعض الآخر يرجع إلى سيادة بعض أنماط من التشكيلات الاجتماعية المتخلفة التى تتضافر عناصرها فى إنتاج مناخ مواتٍ لعمل الطفل على نطاق واسع . ويتأكد هذا العامل الأخير بملاحظة ازدياد عمل الأطفال فى بعض الدول النامية ، بل استمرار وتشديد الإعلانات الرسمية والقوانين الهادفة للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال[١].

ومن هنا ، فإن هذه الدراسة الموجزة سوف تتجه أولا وقبل كل شئ إلى دراسة بعض الجوانب العامة لعمالة الأطفال ، باعتبارها أحد الروافد الرئيسية المغذية لأنشطة القطاع غير الرسمى فى الدول النامية (ومن بينها مصر) ، دون مناقشة تفصيلية لهذه الجوانب ، فتلك مهمة سنوليها عنايتنا - بطبيعة الحال - فى إطار الدراسة الميدانية (القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة) ، وذلك بغية تقديم صورة شاملة لجوانب الظاهرة (عمالة الأطفال) ، وطرح بعض أساليب الحماية لمواجهتها فى الأجلين القصير والبعيد .

هذا عن غرض الدراسة وماهيتها . أما عن مكوناتها ، فتتحدد - منذ البداية - باهتمامها برصد إحصائى للظاهرة على النطاقين العالمى والمحلى ،

أعقبناه برؤية تحليلية لمحدداتها وأهم أنماطها ، كتمهيد ضروري لاستعراض العلاقة بين خصائص أسر ومحاولة الكشف عن الطبيعة الاندماجية بين "بيئة الطفل" المتصدعة و"بيئة العمل" غير الآمنة . وبهذا نكون في وضع يسمح لنا بطرح بعض الإجراءات وأساليب المواجهة ، التي من شأنها توفير الضوابط القانونية والأخلاقية المنظمة لعمالة الأطفال في مجتمعنا المصري ، لتنتهي الدراسة بعد ذلك ببعض الأفكار الأولية والاستنتاجات الأساسية حول موجهات الاستخدام الأمثل للأطفال ، كقوى عاملة ، يتجاوز مردود عملها نطاق احتياجاتهم الشخصية والعائلية ، ليمثل في الواقع "إضافة تنموية" حقيقية لمجتمعهم ، تتوزع إلى حد كبير على مختلف أنشطة القطاع غير الرسمي ، والتي تمثل في الواقع ، نسبة ليست قليلة من الدخول الإجمالية المتولدة في المجتمع .

أولاً : عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي : الحجم ودلالته

تكشف بعض البيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، أن حوالي ٥٢ مليون طفل (أقل من ١٥ سنة) يعملون في العالم بأسره (١٩٧٩) ، وهو رقم لا يمثل الواقع تمثيلا صادقا ، حيث اعتمد هذا التقرير على الإحصاءات الرسمية للعمالة، وهي إحصاءات تركز على القطاع الرسمي فقط في كافة الدول التي استند إليها هذا التقرير . وفي عام ١٩٨١ قدر مكتب الإحصاء التابع لمنظمة العمل الدولية ، أن عدد الأطفال العاملين في الفئة العمرية من ٨ - ١٥ سنة ، يبلغ ٧٥ مليون طفل في دول العالم الثالث . هذا وقد أشار نفس المصدر إلى أن أطفال العالم الذين يسهمون في قوة العمل قد تجاوز عددهم ١٠٠ مليون طفل في عام ١٩٨٨(٣).

- وغالبا ما تكون مشاركة الأطفال في القطاع غير الرسمي في صورة عمل في بعض المنشآت ، مثل قمائن الطوب ، وأعمال البناء ، أو الصناعات اليدوية أو الخدمات الغذائية (المطاعم) وغيرها . كما يعمل بعض أطفال المدن لحسابهم

الخاص ، ويقوم معظمهم بممارسة بعض المهن في الشوارع ، مثل الباعة المتجولين، وماسحي الأحذية ، ومنظفي السيارات . وبطبيعة الحال ، فإن بعض هذه المهن تعد من أخطر المهن التي يمكن أن يشتغل بها الأطفال ، كما أنها أيضا قد تكون سببا في أعاقة نموهم وتعرضهم لأقسى التجاوزات التي تحدث أحيانا في هذا القطاع ، وهي نقطة سنوليها قدرا من التوضيح في موضع لاحق من هذه الدراسة .

وليست هذه الظاهرة (عمالة الأطفال) في حقيقة الأمر وقفا على الدول النامية ، حيث تشير بعض البيانات إلى أن عدد الأطفال (الأحداث) الهاربين من أسرهم في العاصمة الأمريكية يبلغ عشرين ألفا في أي وقت من الأوقات ، وأن كثيرا من المدن الصناعية التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة ، ومن نقص خدمات الإسكان ، تواجه اليوم مشكلات مماثلة وإن اختلفت في بعض التفاصيل[٣]. والمحقق أنه لا يمكن الادعاء ، بسهولة ، بخطأ تجربة عمالة الأطفال خارج نطاق العائلة ، دون توافر قدر من المعلومات أكثر دقة ، عن نوعية العمل، وطبيعته ، والحالة التي يعمل بها الأطفال ، وانتظام العمل ، وساعاته ، ومدى تأثير العمل على الدراسة ، والمعنى المقصود من عمالة الأطفال في المجتمعات المختلفة ... الخ .

ويكفي هنا للتدليل على حجم الظاهرة على الصعيد العالمي ما جاء بتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة (١٩٩٣) ، حيث يشير إلى أن عمالة الأطفال قد حققت زيادة كبيرة في جميع مناطق العالم ، وأن أعلى نسبة من الأطفال العاملين موجودة في آسيا ، حيث يشكل هؤلاء الأطفال في بعض المناطق أكثر من ١٠٪ من إجمالي القوى العاملة . كما تضم أفريقيا نسبة كبيرة أيضا ، حيث تصل في بعض مجتمعاتها إلى حوالي ٢٠٪ من مجموع أطفالها . أما في أمريكا اللاتينية ، فتصل معدلات عمالة الأطفال في بعض مدنها إلى أكثر من ربع

الأطفال . أما عن الوضع فى البلاد الصناعية فيشير إلى وجود قوة عاملة كبيرة من الأطفال ، ففى أوربا توجد نسبة كبيرة منهم فى إيطاليا وأسبانيا . ومن الثابت كذلك أن هناك أعداداً كبيرة فى الولايات المتحدة ، حيث شهدت الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠) زيادة ملحوظة فى انتهاكات قوانين العمل ، خاصة فيما يتصل باستخدام الأحداث ، تصل إلى أكثر من ٢٥٪ (٤) .

لقد بدأت المساهمة الاقتصادية للأطفال فى المجتمعات الغربية مع بداية التصنيع ، وازدهار التجارة ، واتساع دور القطاع الخاص ، فارتفع الطلب على عمالة الأطفال . ففى اليونان - على سبيل المثال - ينخفض النمو السكانى وترتفع معدلات العمل ، مما يبرز الطلب على عمالة الطفل . ولتفادى الخضوع للقانون ، يقوم أصحاب الورش الصغيرة باستخدام الأطفال لفترات محددة ، ويستغنون عنهم قبل أن يخضعوا لنظام التأمينات أو التسجيل من جانب القوى العاملة . وقد بينت إحصاءات ١٩٨٨ انخفاض معدلات العاملين أقل من ١٤ سنة ، لتصل نسبتهم إلى ١ر٧٪ من مجموع الأطفال (٥) . أما الوضع فى العالم الثالث فتعد آسيا (كما سبق القول) من أكثر قارات العالم استخداماً للأطفال . تشير البيانات الدولية إلى أن أندونسيا هى من أعلى نسب الأطفال العاملين فى العالم ، كما أن نمط عمالة الأطفال فى أندونسيا مختلف ، ويدق ناقوس الخطر فى مواجهة زيادة هذا النمط فى مختلف البلاد . وحسب إحصاءات ١٩٨٨ نجد أن عمالة الأطفال فى الهند تمثل حوالى ٥ر٢٪ من مجموع الأطفال أقل من ١٤ سنة ، كما أن عدد العاملين من الأطفال فى تايلاند يبلغ حوالى مليون ونصف ، يمثلون ٦ر٨٪ من الأطفال أقل من ١٤ سنة ، الأمر الذى يعنى أن عدد الأطفال العاملين يبلغ حوالى ١٧ مليون طفل فى ثلاثة بلدان من قارة آسيا وهو رقم مرتفع بكل المقاييس (٦) .

أما فى أمريكا اللاتينية - فحجم عمالة الأطفال حسب إحصاءات منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٨ (أقل من ١٤ سنة) حوالى ٥ر٢٪ من مجموع الأطفال

فى بيرو ، ٨ر٦٪ فى الأرجنتين ، وفى البرازيل التى قطعت شوطا ناجحا على طريق التصنيع والإصلاح الاقتصادى ، فإنه يوجد ملايين من الأطفال فى سوق العمل ، يعملون فى الشوارع فى ظروف بالغة القسوة أو الاستغلال ، تصل نسبتهم إلى ٦ر٨٪ ، من مجموع قوة العمل بها .

وفى شيلى أدى ارتفاع نسبة البطالة إلى زيادة الطلب على عمالة الأطفال وإذا كانت المعطيات الكمية مفتقدة ، إلا أن الشواهد الواقعية تدل على أن الزيادة فى عمالة الأطفال تحدث بين الجماعات ذات الدخل المنخفض ، خاصة فى القطاع غير الرسمى من الحضر ، حيث يصبح العمل فى هذا القطاع عائقا رئيسيا يحول دون الدخول بعد ذلك فى أنشطة القطاع الرسمى ذاته .

وتمثل عمالة الأطفال فى السياق الأفريقى مدخلا أو تمهيدا للطفل كى ينتقل إلى عالم الكبار . ويمكن إرجاع أحد أسباب عمالة الطفل إلى الرغبة فى اكتساب ذلك النوع من التعليم الذى يعد الطفل مهنيا . إلا أن السبب الأهم هو الذى تفرضه الحاجة الاقتصادية ، والفقر الذى يشيع بين الأسر الفقيرة . وتسود عمالة الأطفال فى نيجيريا فى القطاع غير الرسمى ، يليه القطاع شبه الرسمى كأعمال البناء ، وتنخفض فى القطاع الرسمى ، حيث إعمال القوانين ، والأخذ بأساليب التحضر والتحديث . بينما يتسم عمل الأطفال فى القطاع غير الرسمى بعدم الالتزام بساعات عمل منتظمة ، كما يؤدى فى بعض الحالات إلى تعرض الأطفال لأخطار بدنية وأخلاقية هائلة[٣] .

غير أن الصورة على الصعيد الوطنى لا تبدو - فى واقع الأمر - أفضل من قرينتها على الأصعدة الأخرى (الدول المتقدمة - الدول النامية) . وتؤكد البيانات الإحصائية التى أتيح لنا مراجعتها فى هذا الخصوص [انظر الجدول رقم(١)] ، خطورة تفشى هذه الظاهرة (عمالة الأطفال) فى مصر ، وبخاصة بين الذكور فى بعض الفئات العمرية التى تتزامن مع سنوات التعليم الأساسى .

جدول رقم (١)

المشاركة في النشاط الاقتصادي للأطفال في مصر حسب النوع وفئة عمر مختارة*

التاريخ	ملاحظات	فئة العمر	الجملة: السكان	الجملة: السكان النشطون	الجملة: معدل النشاط %	ذكور: السكان	ذكور: السكان النشطون	ذكور: معدل النشاط %	إناث: السكان	إناث: السكان النشطون	إناث: معدل النشاط %
١٩٨٤/٥	ق ع ع	٦–١١	...	١٠١٤٢٠٠	...	...	٥٦٨٣٠٠	...	...	٤٤٦٠٠٠	...
		١٢–١٤	...	٤٥٨٣٠٠	...	...	٣٤٣٠٠٠	...	...	١١٥٣٠٠	...
		٦–١٤	...	١٤٧٣٦٠٠	...	...	٩١١٣٠٠	...	...	٥٦١٣٠٠	...
		الجملة	٤٤٩٩٤٢٠٠	١٤٣٦١٣٠٠	٣١,٩	٢٣٨١٨٠٠٠	١١٣٦٣٠٠٠	٤٨,٨	٢٣١٦١٠٠٠	٢٩٩٨٣٠٠	١٢,٥
١٩٨٦/١١	ت ع	٦–٩	٤٢١٦٠١٦	١٣٦٤١٦	٣,١	٢١٣٥٤٣١	١٠٠٨٧٩	٤,٧	٢١١٠٦٠٩	٣٥٥٣٧	١,٣
		١٠–١١	٢٢٧٢١٩٨	١٠٨١٤١	٤,٨	١١٨٢٨٤٤	٩٢٤٠٣	٧,٩	١٠٩٠٣٥٤	١٥٢٣٨	١,٤
		١٢–١٤	٣٣٨١١٥٥	٢٧٧٧١٢	٨,٢	١٧٢٠٥٨٢	٢٥١٢٤٦	١٤,٦	١٦٦٠٥٧٣	٢٦٤٦٦	١,٧
		٦–١٤	٩٨٦٩٣٦٩	٥٢٢٢٦٩	٥,٣	٥١٣٨٨٥٨	٤٤٤٥٢٨	٨,٨	٤٧٣٠٥٢٥	٧٧٧٤١	١,٦
		الجملة	٤٧٧٦١٣٠٢	١٣٣٣١٩٩٠	٢٧,٩	٢٤٤٠٢٤٨٥	١١٧٠٩٧٥	٤٨,٢	٢٣٣٥٩٨١٧	١٥٥١٤١٥	٦,٦
١٩٨٨/١٠	ق ع ع (١)	٦–١١	٧٦٢١٠٠٠	٥٦١٠٠٠	٧,٤	٣٨٩٨٠٠٠	٢٨١٠٠٠	٧,٢	٣٧٢٣٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٧,٥
		١٢–١٤	٣٧٠٥٠٠٠	٨٢٦٠٠٠	٢٢,٣	١٩٠٦٠٠٠	٤٦٥٠٠٠	٢٤,٤	١٧٩٨٠٠٠	٣٦١٠٠٠	٢٠,١
		٦–١٤	١١٣٢٦٠٠٠	١٣٨٧٠٠٠	١٢,٢	٥٨٠٤٠٠٠	٧٤٦٠٠٠	١٢,٨	٥٥٢١٠٠٠	٦٤١٠٠٠	١١,٦
		الجملة	٥٠٨٨٦٠٠٠	١٨٦٢٣٠٠٠	٣٦,٦	٢٥٣٩٧٠٠٠	١١٨٤٦٠٠٠	٤٦,٦	٢٥٤٨٩٠٠٠	٦٧٧٩٠٠٠	٢٦,٦
١٩٨٨/١٠	ق ع ع (٢)	٦–١١	٧٦٢١٠٠٠	٩٠٦٠٠٠	١١,٩	٣٨٩٨٠٠٠	٥٠٥٠٠٠	١٤,٢	٣٧٢٣٠٠٠	٤٠١٠٠٠	١٠,٨
		١٢–١٤	٣٧٠٥٠٠٠	١٣٣٧٠٠٠	٣٦,١	١٩٠٦٠٠٠	٧٧٧٠٠٠	٤٠,٨	١٧٩٨٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	٢٥,٦
		٦–١٤	١١٣٢٦٠٠٠	٢١٩٣٠٠٠	١٩,٤	٥٨٠٤٠٠٠	١٣٣٢٠٠٠	٢٣,٠	٥٥٢١٠٠٠	٨٦١٠٠٠	١٥,٦
		الجملة	٥٠٨٨٦٠٠٠	١٩٠٧٣٠٠٠	٣٧,٥	٢٥٣٩٧٠٠٠	١٢٠٦١٠٠٠	٤٧,٥	٢٥٤٨٩٠٠٠	٧٠١١٠٠٠	٢٧,٥
١٩٩٠/١٢	ق ع ع	٦–١١	٧٧٣٦٥٠٠	١٠٦٩٤٠٠	١٤,١	٣٩٣٧٠٠٠	٧٣٣٣٠٠	١٨,١	٣٧٩٩٦٠٠	٣٣٦١٠٠	١٠,٨
		١٢–١٤	٤١٣٢٥٠٠	٣١١٩٠٠	٧,٥	٢١٥٣٩٠٠	٢٣١١٠٠	١٠,٧	١٩٧٩٦٠٠	٨٠٨٠٠	٢٥,٦
		٦–١٤	١١٨٥٩٠٠٠	٤٢١٣٠٠	٣,٦	٦٠٨٢٤٠٠	٣٠٢٤٠٠	٥,٠	٥٧٧٥٦٠٠	١١٢٩٠٠	١٥,٦
		الجملة	٥٣٦٣٢٧٠٠	١٦٣٢٥١٠٠	٣٠,٦	٢٧٣٣٥٣٠٠	١٤١٠٧٣٠٠	٤٤,٢	٢٦٢٩٨٤٠٠	٤٢٧٧٨٠٠	٢٧,٥

* نقلا عن : [illegible]، عمل الأطفال في البلدان العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة يناير ١٩٩٣، ص ص ٢١/١٠ : ٢٤/٢٢.

ملاحظات إيضاحية : ١٩٨٨ (١) : الفترة المرجعية أسبوع، ١٩٨٨ (٢) : الفترة المرجعية عام. ق ع ع : مسح القوى العاملة بالعينة. ت ع : التعداد الكامل، بيانات نهائية.

المصادر : ١٩٨٤ : بحث العمالة بالعينة، تقرير دورة مايو ١٩٨٤، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ١٩٨٦ : التعداد العام ١٩٨٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ١٩٨٨ (١) : مسح القوى العاملة بالعينة، أكتوبر ١٩٨٨، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ١٩٨٨ (٢) : مسح القوى العاملة بالعينة، أكتوبر ١٩٨٨، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ١٩٩٠ : مسح القوى العاملة بالعينة، ديسمبر ١٩٩٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

إن نظرة أولية على البيانات المتضمنة في الجدول رقم (١) تتيح لنا نقطة بدء مناسبة للتعرف على حجم عمالة الأطفال ، ورصد بعض خصائصها الأساسية ، حيث تتوفر خمس مجموعات من البيانات الإحصائية ، عن أربع نقاط زمنية ، بفاصل زمني متساو تقريبا ، خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠ ، تتفق كلها في الحد الأدنى لسن العمل ، بصرف النظر عن مصادر بياناتها (انظر المصادر الإيضاحية أسفل الجدول) . وتمثل هذه المجموعة من البيانات ، زادا ملائما ، نستطيع من خلاله التوصل إلى بعض الدلالات الهامة على النحو التالي [٨] :

١ - إن هناك تفاوتا شديدا في قياس حجم عمالة الأطفال في المطلق والنسبي على حد سواء ، حيث يمثل عدد الأطفال النشطين اقتصاديا في تعداد ١٩٨٦ حوالي ثلث الرقم الناتج من كل من مسحي ١٩٨٤ و١٩٨٨ (الأسبوع المرجعي) . ولعل ذلك يعود إلى اختلاف الفترة المرجعية (يوم واحد في التعداد) ، وفارق الاهتمام المتوقع بين تعداد ومسح صغير ، بالإضافة إلى سوءات كثيرة ، يبدو أنها لحقت بالتعداد الأخير (١٩٨٦) . [لاحظ انخفاض حجم قوة العمل الكلية بالمقارنة بمسحي ١٩٨٤ و١٩٩٠] .

٢ - إن المفارقة الكبرى في رصد عدد الأطفال العاملين في أنشطة اقتصادية تتمثل في الفارق الضخم بين حجم عمل الأطفال في مسحي ١٩٨٤ و١٩٩٠ ، على افتراض إمكان مقارنتها باستثناء فارق التوقيت (أجرى الأول في مايو ، بينما أجرى الثاني في ديسمبر) إذ يقل عدد الأطفال النشطين اقتصاديا في الأخير عنه في الأول بحوالي الخمس ، برغم مرور أكثر من ٦ سنوات ، وتوافر العديد من الشواهد الدالة على زيادة انتشار الظاهرة .

٣ - ثمة دلالة أخرى فارقة ، تبرزها بعض الأرقام المتضمنة بالجدول رقم (١)

حيث تبدو الفروق بين التعداد ومسحى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ من جانب ، وبين مسح ١٩٨٨ من جانب آخر ، بدرجة أعلى بين الذكور دون الإناث ، حيث إن درجة القصور فى حصر عمل الإناث تكون أكبر من حصر عمل الذكور ، وهى سمة تبدو شائعة فى العديد من العمليات الإحصائية التقليدية . ولعل ذلك يرجع - أساسا - إلى صعوبة حصر وإنكار عمل الإناث ، سواء داخل نطاق الأسرة أو خارجها .

٤ - غير أن هذه المفارقات فى البيانات المتصلة بالمصادر الإحصائية التى اعتمد عليها الجدول رقم (٩) لا تحول دون التوصل إلى عدد الأطفال النشطين اقتصاديا حسب الفئة العمرية . وفى هذا تشير بيانات مسح أكتوبر ١٩٨٨ - مع التسليم التام بأنه يقلل من حجم عمالة الأطفال خاصة فى المناطق الحضرية ، نتيجة لصعوبات الحصر - إلى أن قرابة مليون وأربعمائة طفل فى فئة العمر (٦ - ١٤) كانوا يشاركون فى النشاط الاقتصادى ، ويتوزعون على مختلف أوجه العمل فى القطاع غير الرسمى فى مصر ، يمثلون أكثر من ١٢٪ من الأطفال فى هذه الشريحة العمرية ، كما يمثلون أكثر من ٧٪ من قوة العمل الكلية . أما معدل المشاركة فى النشاط الاقتصادى فى الفئة العمرية (١٢ - ١٤) فيزيد على ٢٢٪ ، الأمر الذى يعنى أن أكثر من خمس الأطفال فى سن التعليم الأساسى هم أعضاء فى سوق العمل غير الرسمى .

٥ - بيد أن حجم مساهمة الأطفال فى النشاط الاقتصادى بالقطاع غير الرسمى ، قد شهد نموا واضحا بشكل مطلق ونسبى ، بالنظر إلى طول الفترة المرجعية لمسح ١٩٨٨ (والتى استغرقت عام كامل) . ففى العام السابق لتوقيت ذلك المسح ، وصل عدد الأطفال النشطين اقتصاديا إلى

قرابة مليون ومائتي ألف طفل ، أي بمعدل نشاط اقتصادى يربو على ١٩٪ ، ويمثلون أكثر من ١١٪ من إجمالى قوة العمل . وتجدر الإشارة إلى أن حوالى المليون طفل كانوا يعملون دون الحد الأدنى من العمر الذى ينص عليه قانون العمل فى مصر (١٢ سنة) ، حيث تراوحت أعمارهم ما بين (٦ - ١١) سنة ، وهى فئة تشكل بدورها الجانب غير القانونى لعمالة الأطفال ، وتمثل ٤٤٪ من إجمالى هذه العمالة بوجه عام . أما بالنسبة لفئة العمر من (١٢ - ١٤) سنة ، فترتفع معدل المساهمة فى النشاط الاقتصادى خلال تلك الفترة المرجعية (أى خلال العام) ، إلى حوالى الثلث (أكثر من ٤٠٪ للذكور ، وأكثر من ٢٥٪ للإناث) . ولعل فى ذلك إشارة إلى بعض الخصائص الهامة التى تحيط بعمالة الأطفال ، حيث تخضع لتأثير موسمى قوى من جانب ، ومن جانب آخر فهى تتسم بمرونة عالية من ناحيتى العرض والطلب . أما الخاصية الثالثة فتدور فى فلك مزايا عمل الأطفال فى سياق التنظيم الاجتماعى والاقتصادى الراهن فى الدول النامية ، حيث يكثر الاستعانة بالأطفال فى الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع غير الرسمى .

ويكفى للتعليق على التصورات السابقة ، التأكيد على أن عمل الأطفال فى مصر يميل إلى الازدياد بشكل واضح ، نتيجة لاتساع نطاق الفقر ، وزيادة التفاوت فى توزيع الثروة والدخل فى السنوات الأخيرة ، وارتفاع معدلات البطالة بوجه عام ، فضلا عن التدهور الملحوظ فى أوضاع التعليم ، وتأخر تعليم البنات عن الصبية فى المناطق الريفية بنسبة أكبر ، إذا ما قيست بقرينتها فى المدن والمراكز الحضرية .

ورغم صعوبة طرح تصور عام حول معالم عمل الأطفال فى مصر ، نظرا

لغياب قاعدة إحصائية واسعة ودقيقة ، فضلا عن أن جانبا ليس قليلا من البيانات التى أتيح لنا مراجعتها ، تعانى من القصور والاضطراب ، الأمر الذى يحول بيننا فى كثير من الحالات وبين محاولة التعرف على نمط تطور عمالة الأطفال عبر الزمن ، نظرا لندرة البيانات المقارنة المتصلة برصد مساهمة الأطفال فى النشاط الاقتصادى .

ثانيا : عمالة الأطفال فى القطاع غير الرسمى : محدداتها وأنماطها الأساسية .

تظهر مختلف الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المعنية بالموضوع ، أن ثمة مؤشرين أساسيين استقر الإجماع عليهما كمحددين رئيسيين لعمالة الأطفال : أولهما ، قصور نظام التعليم الأساسى ، وهو يعد المحدد الأول فى مصر من حيث إن تكلفة فرص التعليم أكبر من طاقة الأسر الفقيرة ، ولا تعمل على تأهيلهم بصورة مجزية للعمل والحياة ، ومن ثم ينتج عنها فشل فى التعليم مصحوب بالرغبة فى تعلم صنعة ، وفى هذا يتساءل نادر فرجانى ، فى تقريره السالف الإشارة إليه ، عما إذا كان الفشل فى التعليم هو التعبير السليم ، أم أن فشل التعليم هو التعبير الأدق وفى مصر كان الفشل فى التعليم من أهم أسباب التسرب للأبناء وذلك بنسبة ٦ر٢٥٪ [٩] [انظر الجدول رقم (٢)] .

جدول رقم (٢)

العوامل المؤدية لعمالة الأطفال

العوامل	التكرار	النسب المئوية
١ - الفشل فى التعليم	٢٨١	٦ر٤٩
٢ - لتعلم صنعة	٢٥٦	٢ر٤٥
٣ - لمساعدة الأهل فى المصروف	٢٢٦	٦ر٣٩
٤ - للإنفاق على الذات	١٨٧	٣٣
٥ - أسباب أخرى	٣٨	٧ر٦

المصدر : عادل عازر وآخرون ، عمالة الأطفال فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص٢٥ .

يمكننا أن نتبين من الجدول رقم (٢) أهم العوامل التى ساهمت فى تأسيس ظاهرة عمالة الأطفال فى مصر ، وهى إما عوامل تعليمية ، أو عوامل ذات طابع اقتصادى . وتظهر النتائج أن أكثر الأسباب المتعلقة بالجانب التعليمى - وعلى وجه التحديد - الفشل فى التعليم ، ويليه الرغبة فى تعلم صنعة كبديل للتعليم (الذين ذكروا أحد السببين أو جمعوا بينهما حوالى ٨ر٥٠٪ من مجموع العينة) .

وفى دراسة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى منطقة شبرا الخيمة الصناعية (القاهرة الكبرى) ، أرجعت غالبية الأمهات تشغيل أطفالهن إلى الفشل فى الدراسة (٧٢٪) ، كما أعربت الأمهات عن شكواهن من ارتفاع تكلفة التعليم (٩٠٪)[10] .

وفى هذا الخصوص تشير نتائج دراسة ميدانية حديثة ، إلى أن مبحوثيها من الأطفال (٤ر٢٦٪) ، قد منحوا عامل كراهية المدرسة أهمية كبيرة فى ذكر العوامل التى دفعت بهم إلى الالتحاق بالعمل . يدخل فى ذلك أيضا عامل آخر متصل بالأوضاع الدراسية وهو الفشل الدراسى ، حيث أشارت نفس الدراسة إلى أن (٥ر٢٢٪) من الأطفال المبحوثين قد أعربوا عن أهمية هذا العامل كمؤشر أو كدافع رئيسى يعكس إلى حد كبير أثر العلاقات الاجتماعية السلبية بين المدرسة والتلاميذ ، فى خلق بيئة تعليمية طاردة ، لا يرجى من ورائها سوى أن يبحث الأطفال عن بيئة بديلة قد يكون العمل أحد أضلاعها[11] .

وتتفق تلك المحددات المتصلة بالنظام التعليمى وموقف الأسرة إزاء تعليم أطفالها ومتابعة انتظام هؤلاء الأطفال فى مدارسهم ، مع ما توصل إليه أحمد عبد الله فى دراسته الميدانية عن عمل الأطفال فى الصناعة فى مصر ، والتى أنجزها بتكليف من منظمة العمل الدولية ، حيث كشف عن المسئولية الخاصة لأرباب الأسر ذات الأصل الريفى القريب أو حديثة الهجرة للمدينة ، عن

عدم إرسال أطفالهم للمدرسة ، حيث قدمت في هذا الخصوص مبررات متباينة غير موضوعية أو منطقية . أما عن ترك المدرسة بعد بدء الدراسة بالفعل ، فقد ارتأى ١٠٪ من أرباب الأسر أن السبب يرجع لعدم حب الطفل للمدرسة ، بينما كانت نسبة الأطفال العاملين الذين ارتأوا نفس السبب ٢٨٪ . ويلاحظ أخيراً أن الدراسة قد كشفت النقاب عن أن التكلفة الفعلية للتعليم قد ارتفعت بشدة مع انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، بحيث أصبحت تتراوح بين ١٣٪ و٢٥٪ من دخل أسر العينة ، الأمر الذي ينذر مستقبلاً بالمزيد من الرفض بالنسبة لعمل الأطفال ، فيتحول التعليم إلى امتياز اجتماعي غير متاح إلا للقادرين [١٢]

أما ثاني هذين المحددين فهو الفقر ، الذي يدفع بعض الأسر إلى تشغيل أطفالها للمساهمة في الوفاء باحتياجاتها . ويعني ذلك أن الأسر الفقيرة تدفع بالأطفال للعمل ، للمساعدة في الإنفاق على الأسرة والإنفاق على الذات أيضاً . وتمثل الدوافع الاقتصادية المحدد الأول بالنسبة للأسر التي تترأسها سيدة (مطلقة أو أرملة) . كما أن هناك علاقة طردية بين حجم الأسرة وعمالة الطفل . فقد انحصر هؤلاء الأطفال في أسر يتراوح عددها من ٥ - ٧ أفراد بنسبة ٦٥٪[١٣] .

وقد أكدت دراسة عمل الأطفال في مدابغ حي مصر القديمة الأطروحة القائلة بأن الفقراء هم الذين يرسلون أطفالهم إلى سوق العمل ، بدلاً من المدرسة ، بحثاً عن دخل أكبر لمواجهة متطلبات العيش . لقد جاءت إجابات أرباب أسر الأطفال العاملين حول سبب إرسال أطفالهم للعمل على النحو التالي .

جدول رقم (٣)

وجهة نظر أرباب الأسر فى تشغيل أطفالهم

السبب	نسبة أرباب الأسر٪
احتياج الأسر للمال	٩٠
دخل الأسرة غير مضمون	٥٦
لم تقو الأسرة على تكاليف المدرسة	٤٨
رب الأسرة عاطل عن العمل	٢٠

المصدر: أحمد عبد الله ، عمل الأطفال ومواجهة الاستغلال الاجتماعي ، مجلة القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٢ ، ص٨١ .

ويلاحظ هنا أن الأطفال العاملين أنفسهم يميلون إلى التهوين من اعتبار احتياج الأسرة للمال كسبب لذهابهم للعمل ، حيث أقر ٥٠٪ من هؤلاء الأطفال بذلك ، كما لم تزد نسبة من أقروا بعجز الأسرة عن مواجهة تكاليف المدرسة عن ٧٪ فقط ، ويشير ذلك إلى أن الطفل العامل يعمد لإقناع نفسه بأن ذهابه للعمل إنما يتأسس على اختياره الخاص . وتجدر الإشارة هنا كذلك إلى ملاحظتين هامتين : الأولى هى أن نسبة من الأطفال إنما تساهم فى زيادة دخل الأسرة من خلال العمل لبعض الوقت ، دون أن تترك المدرسة تماما (٤٤٪ من أطفال العينة) . والثانية هى أنه برغم إسهام الأطفال بعملهم فى زيادة دخل الأسرة ، فإنهم ليسوا الوحيدين الذين يوفرون للأسرة دخلا ، حيث لم تزد نسبة من تحمل هذا العبء عن ٢٪ فقط [14] .

ومن الأوفق الآن أن نتوقف أمام عمالة الأطفال فى القطاع غير الرسمى ، لنميز بين بعض أنماطها الشائعة ، سواء داخل أو خارج نطاق الأسرة . وبطبيعة الحال ، فإن عمالة الأطفال فى كل من هذه الأنماط تتسم بعدد من السمات

الخاصة ، فضلا عن بعض الخصائص الأساسية التي تستند إلى طبيعة ومحددات تقسيم العمل ، التي تميز تلك الأنشطة التي يلتحق بها هؤلاء الأطفال ، والتي تمثل بدورها شكلا اجتماعيا جادا وملائما ، لمشاركتهم في النشاط الاقتصادي لمجتمعهم .

ولعل من المفيد هنا أن نلقي نظرة خاطفة على بعض النماذج العامة المستندة إلى التحليلات الكيفية المتضمنة في بعض الكتابات والدراسات والتقارير العلمية المتصلة بالموضوع . وتجدر الإشارة إلى أن هذه النماذج لا تضم كل أنماط عمالة الأطفال داخل القطاع غير الرسمي ، وإن كانت تجسد - في الحقيقة - أهم هذه الأنماط وأكثرها شيوعا ، فضلا عن أن هذه المحاولة التصنيفية المحدودة قد تفسح المجال لوجهات نظر أخرى اجتماعية واقتصادية عميقة وشاملة .

وفي ضوء ذلك يمكننا الإشارة - بإيجاز - إلى النمطين التاليين وذلك في علاقتهما بشكل خاص بكل من النظام التعليمي في المجتمع ، والأطفال كمصدر دخل ودعم لميزانية الأسرة :

١ - الصبي المتعلم

تظهر معظم التحليلات النظرية والإمبيريقية أن طائفة غير قليلة من الصبية لا تتفرغ للعمل كلية ، وإنما تباشره في خارج أوقات أو ساعات اليوم المدرسي أو في خلال العطلات المدرسية . فهم بهذا المعنى صبية متعلمون يجمعون بين العمل والدراسة ، يقضون نصف يومهم في مؤسساتهم التعليمية (مدارس التعليم الأساسي) ، وينخرطون في النصف الآخر بشكل جزئي داخل بعض المحال أو الورش الحرفية الصغيرة ، للمساعدة في بعض الأعمال المهنية المحدودة ، مقابل

أجر يتراوح فيما بين ٢٠٪ و٧٠٪ من أجر أقرانهم البالغين . ومن الجدير بالإشارة أن بعض الحكومات تنظر إلى تدريب الأطفال كصبية عمل خلال فترات الدراسة ، باعتباره حلا ملائما للمشكلات التي تواجه ظاهرة عمالة الأطفال في مجتمعاتها، دون التفات كاف لما يقع على هؤلاء الأطفال من مخاطر مهنية أو مضار صحية أو سلوكيات انحرافية [١٥] . وتؤكد بعض التحليلات المتصلة بمعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في فئة العمر (١٢ - ١٤ سنة) أن هذا المعدل يزيد على ٢٢٪ ، الأمر الذي يعني أن أكثر من (خُمس) الأطفال الداخلين أو المقيدين رسميا في التعليم الأساسي هم في صفوف القوى العاملة ، سواء لدى آبائهم أو لدى غيرهم [١٦].

وقد كشفت نتائج دراسة إمبيريقية حديثة حول مجموعة من الأسر المنتجة في الريف الدمياطي في مصر أن نمط "الصبي المتعلم" هو أكثر أنماط عمالة الأطفال شيوعا في المناطق التي يغلب عليها إنتاج الصناعات الخشبية ، حيث تؤكد معظم حالات عمالة الأطفال في دمياط أنهم تلاميذ مدارس ، يواظبون نهارا في مدارسهم ، ويلتحقون بورش إنتاجية (التجارة وصناعة الأثاث الخشبي) عند منتصف النهار ، يدفعهم إلى ذلك ليس فقط اكتساب أجور ورواتب من شأنها المساعدة في نفقات التعليم أو دفع جزء منها في اتجاه المدخرات العائلية التي تعينهم مستقبلا على مزاولة أنشطتهم كأصحاب أعمال ... الخ ، بل أيضا تعلم مهارات حرفية ، والتزود بفنون إنتاجية فيما يتدربون عليه ، ولا يتعارض في ذلك مع التعليم في مؤسسات تربوية رسمية والتدريب في مؤسسات حرفية غير رسمية، بل على العكس ، إذ أن العلاقة بين التعليم وعمل الأطفال تؤكد دوما أن حرص الأطفال الشديد على المداومة في مجال عملهم ، لا يقل بأي حال من الأحوال عن حرصهم على المواظبة في مؤسساتهم التعليمية . ولعل ذلك يفسر لنا

إدراك الأطفال المبكر لأهمية التعليم في تشكيل صانع حرفي متعدد المهارات ، قادر مستقبلا على استيعاب تكنولوجيا العمل الذي تخصص فيه ، فضلا عن إمكانية أداء دوره في تقسيم العمل الاجتماعي بنجاح ، دون التعرض لصعوبات في التنفيذ أو هدر في الموارد أو الخامات[3] .

٢ - الصبي "الفقير المهمل"

يشكل الأطفال الفقراء المهملون مكونا رئيسيا من مكونات العمالة الحضرية في أنشطة القطاع غير الرسمي ، حيث تلجأ الفئات الفقيرة غير القادرة على رعاية أبنائها إلى دفعهم مبكرا إلى سوق العمل الحضري (يتراوح أعمارهم بين الخامسة والثالثة عشرة) . وعلى الرغم من أن محاولة رصد حجم أو تطور نمو هذا النمط من العمالة ، أو تقييم الوزن النسبي لمساهمته في النشاط الاقتصادي في مصر ، أمر محفوف بالعديد من المشكلات التي يعد من أبرزها التقليل من حجم عمالة الأطفال خاصة في المناطق الحضرية ، كنتيجة لصعوبة حصر أو إنكار عمل الأحداث من ناحية ، والحذر الشديد من الإدلاء بأي بيانات حول الدخل أو الكسب ، بسبب الفهم الخاطئ لدور الدولة كجامع للإحصاءات ، ومهامها الأخرى خاصة فرض الضرائب وجبايتها من ناحية أخرى ... الخ ، على الرغم من ذلك فإن هذا النمط من العمالة في اقتصادات الحضر (في القطاع غير الرسمي) لابد وأن يكون في ازدياد ، كنتيجة لاتساع نطاق الفقر ، وزيادة التفاوت في توزيع الثروة والدخل ، وارتفاع معدلات البطالة في السنوات الأخيرة في مصر على نحو ما أوضحنا في موضع سابق عن هذه الدراسة .

وهكذا فإن المعنى الاجتماعي لأنشطة الأطفال الاقتصادية في هذا النمط ، يدور حول تجاوز حلقة الفقر ، والرغبة في مساعدة الأهل ، والنظرة إلى

الأطفال كمصدر دخل يدعم لميزانية الأسرة ، ورغبة بعض الأطفال في العمل والكسب ، للاستقلال المبكر عن الظروف المتردية لحياة أسرهم . لقد كان السبب الرئيسي لإرسال الأطفال إلى العمل – كما تؤكد واحدة من الدراسات الميدانية التي عنيت بدارسة أحد الأنشطة الإنتاجية للأطفال – هو الحاجة إلى المال بنسبة ٩٠٪ (في رأي الأسرة) و٥٠٪ (من وجهة نظر الأطفال) . كما أشارت ذات الدراسة إلى أن ٤٨٪ من الأسر تؤكد أن السبب في دفع أبنائهم إلى العمل هو عدم القدرة على تدبير مصروفات الدراسة [١٨] . لقد أصبحت التكلفة الاقتصادية التي يتحملها أولياء الأمور في الفئات الدنيا ، مقابل تعليم الأبناء تمثل حملاً شاقاً على الأسر التي ينتمي إليها هؤلاء الأبناء ، وقد سجلت الدراسة المشار إليها هنا أنها تمثل ما بين ١٣٪ – ٣٥٪ من دخل الأسرة [١٩] .

يتأسس على ذلك ، أن عمالة الأطفال في هذا النمط ، ترتبط بالتخلف الاقتصادي والتوزيع غير العادل للدخل . ومن ثم ، فإن الأسر الفقيرة – في أغلب الدول النامية – تلجأ إلى تشغيل أطفالهم كمصدر للدخل . وتقدر دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال ، متوسط مساهمة الطفل في دخل الأسرة (تبعاً لبيانات عام ١٩٩١ ، وهي السنة التي أجريت فيها الدراسة) بحوالي ٤٤ جنيها شهريا ، تمثل ٢٣٪ من متوسط دخل الأسر (حسب تقدير الأطفال) أو ٣١٪ من متوسط دخل الأسرة (حسب تقدير الأمهات) ، وهي مساهمة لا يستهان بها في دعم دخل الأسرة [٢٠] .

ولقد أسهمت البطالة بين البالغين في تزايد عدد الأطفال العاملين في هذا النمط ، حيث يميل أصحاب العمل إلى استخدام عمالة أقل أجرا وأكثر انقيادا وطاعة ، مما يجعلهم يفضلون استخدام الأطفال دون أدنى إدراك ، بأن ذلك خليق بتنامي ظاهرة البطالة بين البالغين بوجه عام . فضلا عن أن البالغين أنفسهم

يدفعون بأطفالهم إلى سوق العمل ، لأنهم يعانون من ضيق فرص العمل المتاحة لهم ... الخ ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى طرح العديد من المشكلات التى يصعب الخروج منها .

غير أن الأوضاع الاقتصادية المتردية المتمثلة فى الفقر ، لا تقدم تفسيرا كاملا لهذا النمط ، إذ أن تدمير الأنماط التقليدية للحياة الاجتماعية هو سبب آخر من أسباب الظاهرة . وهناك شواهد تؤكد هذه النقطة ، حيث يبرز كثير من الباحثين مسألة المشكلات العائلية باعتبارها السبب الرئيسى الذى يبديه معظم هؤلاء العاملين ، لتفسير القرار الذى يتخذونه مختارين أو مدفوعين ، للبحث عن محل للعمل لكسب الرزق ، ومن ثم ، فقد أصبح تشغيلهم أمرا يجرى السعى إليه واستغلاله ، خاصة فى الدول النامية التى تتسم بهياكل اجتماعية قوية قهرية واستغلالية للفئات المستضعفة ، كالأطفال والنساء ، وبخاصة الفقراء منهم [31] وليس من شك فى أن أطفال الفقراء يمثلون أضعف الفئات الاجتماعية على الإطلاق . إذ لا تمتلك هذه الفئات المستضعفة أية مقومات للنفوذ الاقتصادى أو السياسى ، ومن ثم فهى لا تشكل جماعات ضغط ، تستطيع السعى لرفع مستوياتها المعيشية ، والمطالبة بحقوقها الأساسية .

ثالثا : عمالة الأطفال بين خصائص الأسرة وخصائص القطاع غير الرسمى .

إن فهما دقيقا لعمالة الأطفال لن يستقيم دون أن نأخذ فى الاعتبار العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وبين عمل أطفالها فى القطاع غير الرسمى . ذلك أن السياق الاجتماعى والثقافى المحيط بالطفل يعد مؤشرا هاما دالا بدرجة أو بأخرى على توجهات هؤلاء الأطفال نحو العمل فى أنشطة ذلك القطاع .

تؤكد بعض الدراسات المعنية بدراسة النشاط الاقتصادي للأطفال في بيرو أن الأطفال يمثلون قيمة اقتصادية واجتماعية لآبائهم ، باعتبارهم استثمارا غير مباشر ، ومصدرا للأمان في السن المتقدم ، كما أنهم يشاركون في تحمل الأعباء العائلية مع ذويهم[٣٢] . والواقع أن المساهمة الاقتصادية للأطفال ، واعتماد البالغين عليهم ، كثيرا ما يكون لها أساس مادي هام ؛ حيث يقوم الأطفال بأعمال متنوعة في السياق العائلي ، كما أن لهم مقدرة خاصة على تسهيل وأداء بعض أنواع الأعمال خاصة في الأنشطة الصناعية الصغيرة . وإذا ما سلمنا باعتماد الكبار اقتصاديا على الأطفال ، يسهل علينا إذن البحث عن العلاقة بين الخصوبة وعمالة الأطفال ، ذلك أن فهم هذه الظاهرة (عمالة الأطفال) وتقديم إطار تحليلي حول أنماط النشاط الاقتصادي للأطفال ، من شأنه المساعدة في وضع السياسات الديموجرافية ، التي تقوم على فهم حقيقي لدوافع الإنجاب . وبخاصة في المجتمعات التي تفضل إنجاب الذكور ، أو تلك التي يحقق فيها الطفل الذكر حراكا اجتماعيا واقتصاديا عاليا . وقد يصل الأمر إلى الحد الذي يرتبط فيه الطلب على الطفل بقيمته كسلعة استثمارية مباشرة . وكثير من الدراسات التي أجريت حول العلاقة بين عمالة الأطفال والخصوبة كانت تتجاهل – إلى حد كبير – حقيقة أن الزوجين يتفقان على طريقة للإنجاب والإنفاق والموارد ، بما في ذلك عمالة الأطفال ؛ ولذا فإن كلا من الرجل والمرأة قد تكون لديه أسباب مختلفة تماما عن رغبته أو رغبتها في الإنجاب ، كما أن سلطة الرجل أو المرأة على الطفل قد تتباين تماما[٣٣] .

– ولقد استعانت تيندا Tienda في دراستها حول النشاط الاقتصادي للأطفال في سوق العمل في بيرو ، بمجموعة من التحليلات المستندة إلى بعض الجداول الارتباطية بين متغيرات اجتماعية واقتصادية وأسرية وسكانية ، للتوصل إلى

تقديرات لآثار العديد من العوامل ، كالنوع ومحل الإقامة والمستوى التعليمي ، كما اهتمت بتركيب الأسرة من حيث الحجم ، والإقامة مع الأبوين ، والخلفية الاقتصادية والمهنية للأبوين . لقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن بعض الأبعاد الهامة ، حيث أفادت بأن ٢٥٪ من الأطفال المقيمين مع أسرهم (أكثر من نصفهم أقل من ١٠ سنوات) يمارسون نشاطا اقتصاديا . وتتزايد نسبة الأطفال العاملين من بين غير الملتحقين بالتعليم ، فيتجاوز من يعمل من الأطفال غير المقيدين بالمدارس ضعف الملتحقين بها على المستوى القومي . ولقد خلصت الدراسة إلى أن أطفال المدن المنتمين إلى الشريحة العمرية (٦ - ٩ سنوات) لا يتركون مقاعد الدراسة بسبب وجود فترة في المدارس المختصرة ، على حين أن ٤٠٪ من الأطفال المقيدين بالمدارس الريفية ، يعملون في أنشطة زراعية مختلفة . ويرجع تزايد من يجمعون بين العمل والدراسة في المناطق الريفية إلى بعض خصائص هذا العمل (فهو عمل موسمي) ، فضلا عن وجود مرونة من قبل المدرسة إزاء انتظام الدراسة خلال فترة الحصاد مثلا ، حتى تتاح الفرصة للأسرة للإفادة من عمل أبنائها عند الحاجة دون اللجوء إلى إقصائهم عن التعليم.[٣٤]

وقدمت شيلد كروت Schildkrout دراسة بعنوان "نظرة جديدة إلى عمالة الأطفال" ، حاولت من خلالها التأكيد على بعض المداخل التفسيرية لعمالة الأطفال، وتحليل بعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية المحيطة بتشغيل الأحداث في المجتمعات النامية . وقد أشارت الكاتبة – في معرض تحليلها – إلى أن الظروف الاجتماعية وتزايد التعليم والتدريب في مجتمع ما ، يؤدى إلى تطور مفهوم وقيمة عمل الأطفال في ذلك المجتمع . وقد ركزت الدراسة فيما يعنينا هنا على طبيعة العلاقة المتبادلة بين الطفل والبالغ ، وهى بطبيعتها علاقة متغيرة من مجتمع لآخر ، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى في نفس المجتمع . لكن على الرغم من كل هذا

التباين ، فإن علاقة الطفل العامل بالبالغين من أفراد العائلة تختلف تماما عن علاقته إذا كان يعمل لدى صاحب عمل من خارج أسرته . إن الاعتماد المتبادل بين الطفل والبالغ فى كثير من المجتمعات ، لا يعنى أن بناء السلطة أو النفوذ من نصيب كليهما ، إذ أن النفوذ يختص به الكبار فقط . ويبدو أن سيطرة الآباء على أطفالهم تبدو أكبر بكثير فى المجتمعات التى يساهم فيها الطفل اقتصاديا فى حياة أسرته [٣٥].

وعلى المستوى القومى فى مصر ، خلصت واحدة من الدراسات الميدانية الهامة ، التى أنجزها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال ، إلى أن انخفاض المستوى الاجتماعى والاقتصادى لأسر الأطفال العاملين ، بالإضافة إلى عدم الوعى الكافى لهذه الأسر بأهمية التعليم ، وانخفاض قيمته لديهم ، حيث انخفاض المستوى التعليمى بين هذه الأسر وانخراط أغلبهم فى أعمال حرفية ... الخ ، كل هذه العوامل قد تضافرت معا ، ولعبت دورا جوهريا فى اتخاذ المسار الذى اتجه إليه هؤلاء الأطفال ، وتفضيلهم الإلتحاق المبكر بسوق العمل فى القطاع غير الرسمى ، وقيامهم بمساعدة أسرهم على الوفاء بمستلزماتها المعيشية ، والمشاركة فى تلبية احتياجاتها اليومية [٣٦] .

وفى محاولة منهجية غير مسبوقة ، قام فرجانى بدراسة محددات عمل الأطفال داخل وخارج نطاق الأسرة - استنادا إلى مسح إحصائى أجرى عام ١٩٨٨ - باستخدام تحليل "اللوجيت" والذى يسمح باختبار تأثير عدة متغيرات مفسرة مجتمعة على المتغيرين التابعين . وتتكون المتغيرات المفسرة للظاهرتين (العمل داخل نطاق الأسرة ، العمل خارج نطاق الأسرة) محل التحليل ، من أربع مجموعات : تصف الأولى محل الإقامة ، وتضم الثانية عددا من خصائص الأطفال ، والثالثة خصائص رب الأسرة ، والرابعة خصائص الأسرة ككل .

وقد أظهر التحليل المشار إليه أن المتغيرات المفسرة على تعددها ، لا تشرح إلا حوالي ٣٢٪ من التغير في الظاهرتين . ورغم أن هذا المستوى من القدرة التفسيرية معقول بالمقارنة بالمتوقع في التطبيقات الاجتماعية والاقتصادية ، فإنه أيضا مؤشر على الطبيعة المركبة للظواهر محل التفسير . وسنكتفي هنا بالإشارة إلى بعض النتائج ذات المعنوية الإحصائية المرتفعة ، خاصة بالنسبة لكلا صنفي عمل الأطفال كما وردت في دراسة فرجاني الموسومة "عمل الأطفال في البلدان العربية" (٣٧) .

تدل نتائج التحليل أن زيادة مستوى التحصيل التعليمي لرب الأسرة ، تؤدي إلى انخفاض معنوي في احتمال عمل الأطفال في نطاق الأسرة ؛ أسرع ، عند المستويات الأدنى من التحصيل التعليمي . غير أن الفارق بين احتمال العمل داخل نطاق الأسرة وخارجها ، الذي يبدأ كبيرا نسبيا في حالة أرباب الأسر الأميين ، يقل هو الآخر بزيادة تعليم رب الأسرة حتى يقترب احتمال صنفي العمل من الصفر عند أعلى مستويات التعليم . وينبغي النظر إلى مستوى التعليم هنا كمؤشر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي العام (٣٨) .

ويزيد احتمال عمل الأطفال داخل نطاق الأسرة بشكل واضح مع كبر حجم الأسرة ، بينما تنقص "مخاطرة" العمل خارج نطاق الأسرة قليلا مع كبر حجمها . وقد يعود ذلك إلى أن كبر حجم الأسرة يوفر عددا أكبر من المتكسبين بالعمل خارج نطاق الأسرة خلاف الأطفال (٣٩) .

وينبغي أن نشير أخيرا ، إلى ما يترتب على ارتفاع معدل البطالة في الأسرة من زيادة قليلة في احتمال عمل الأطفال خارج نطاق الأسرة ، وانخفاض قوي في احتمال عملهم داخل الأسرة . وهذا استنتاج معقول ، حيث يرتبط عمل

الأطفال خارج نطاق الأسرة بالرغبة فى الكسب ، وربما لتعويض الفقد فى الكسب نتيجة لتعطل البالغين فى الأسرة التى تعانى من معدل بطالة مرتفع بين أعضائها عامة (يتعين ملاحظة أن البطالة فى مصر ترتبط عكسيا بالفقر ، حيث تطول البطالة فى الأغلب خريجى التعليم المتوسط والعالى ، وليس هؤلاء أولاد الفئات الاجتماعية الأفقر) (٣٠).

رابعا : عمالة الأطفال : الحماية الاجتماعية وأساليب المواجهة

لم تلق ظاهرة عمالة الأطفال بصفة عامة ، كما سبق الذكر ، الاهتمام والعناية الكافية من قبل الدارسين والباحثين خاصة فى الدول النامية ، بالرغم من أن منهج منظمة العمل الدولية فى مكافحة عمالة الطفل ، صار ينادى بضرورة تغيير الواقع الاجتماعى والاقتصادى ، إذا كان للقضاء على الظاهرة من سبيل ، ويعترف بأن قصور التعليم وفشل السياسات التعليمية ، والفقر ، هما المدخلان الرئيسيان لتحقيق هذا الهدف . ولكن لكى نكون منصفين ، فإن محاولة تحجيم الظاهرة والسيطرة عليها ، لابد أن يكون هو الهدف الواقعى لأية محاولة لدراسة الظاهرة والحد منها ، وإن القضاء عليها أشق كثيرا من صياغة الاتفاقيات والعقود فى المحافل الدولية . ولا يفوتنا التأكيد على سلبيات الظاهرة خصوصا خلال السنوات الأولى من عمر الطفل . وحتى تكون المعالجة واقعية ، فلا مجال للتحيز النظرى ، لأن التجربة العملية قد أثبتت إخفاق هذا الأسلوب فى معالجة الظاهرة ، بل وحتى الحد من انتشارها ، قصرا بالأسلوب القانونى والتشدد فيه ، لأن النتائج المتوقعة ستكون حينئذ أكثر سلبية وخطورة ، خاصة وأن أسباب (٣١) هذه الظاهرة لا تملك فى حلها تهائيا من فكاك فى الأجل القصير . لابد إذن من البحث عن البديل الذى

يحقق مصالح الفئات الاجتماعية المعنية ، ويستأصل جذور الظاهرة بأسلوب واقعى يعتمد على التخطيط العلمى وليس "التخطيط الفوقى" الذى يعدم القدرة على رؤية الأولويات التى تتحدد حسب رؤية فئة أو طبقة اجتماعية ، تختلف فى كثير من الأحيان عن نظرة واحتياجات المستفيدين ، ومن ثم فلا بد أن يكون التخطيط على المستوى الشعبى grass roots Level ، حيث التعرف على تفاصيل الواقع الاجتماعى وأحكامه . فقد يكون عمل الأطفال ضرورة اجتماعية واقتصادية ، وحاجة ملحة ، أو قد تكون أخف الضررين*.

وبالرغم من كافة الجهود المبذولة فى مصر لدراسة الظاهرة ، بدءاً باللجان المختلفة التى تتبع وزارة الشئون الاجتماعية وتمارس أعمالها بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وإصدار تقرير عام ١٩٨٩ الذى تضمن العديد من التصورات والمقترحات للعلاج من خلال الرؤى المختلفة للجهات المعنية بتلك المشكلة ، ومعاصرة ذلك لجهد آخر استغرق ثلاث سنوات يختص بدراسة متعددة المناحى شاملة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية لهؤلاء الأطفال ، علاوة على التعرض للجوانب التشريعية فى الظاهرة ، كما استخدمت مناهج أخرى كثيرة ، تلقى الضوء على هذه الظاهرة من خلال دراسات الحالة ، للتعرف على نمط حياة هؤلاء الأطفال وأسلوب عملهم وعلاقاتهم بالكبار والصغار ، ودراسة البيئة التى يعيشون فيها ، وصدرت فى تقريرين أحدهما مفصلا صدر عام ١٩٩١ والثانى موجزا وصدر فى نفس العام . كما

* فى مقابلة مع أحد ضباط شرطة الأحداث ، أفاد بأنه يسعى إلى إيجاد أعمال ملائمة للأحداث الجانحين ، وذلك بإلحاقهم ببعض الورش الصناعية ، كمساهمة فى إصلاحهم ووقايتهم من العودة للانحراف .

صدرت ترجمة باللغة الإنجليزية . واستكمالا لهذه الجهود تم الاتفاق بين المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة اليونيسيف ومكتب العمل الدولى بعمل خطة عمل تطرح جميع النتائج السابقة [٣٢] . ومن حسن الحظ أن واكب هذا الجهد دور رائد لمنظمة العمل العربية ، يناظر الدور الذى تلعبه منظمة العمل الدولية على الصعيد العالمى ، وبعض المنظمات المهتمة بأمور الطفل ، مثل منظمة اليونسكو التى تبحث فى السبب الأول لعمالة الطفل ، وأعنى به قصور نظام التعليم ، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ، وأن تتكاتف كل هذه الجهود وتعمل معا للإقلال وتحجيم هذه الظاهرة والحد من انتشارها ؛ مع الأخذ فى الاعتبار أن اتفاقية عام ١٩٧٣ والتى قرر مؤتمر العمل الدولى فيها تعيين الحد الأدنى الأساسى لعمر العمل للطفل لم يتم الاتفاق عليها دوليا ، فقد صدقت عليها أربعون دولة فقط ، منها ثلاث دول عربية (الجزائر ، والعراق ، وليبيا) حتى عام ١٩٩٢ [٣٣] .

وفى هذا الخصوص ، يؤكد نادر فرجانى أن المنظمات الحكومية ، لم تأخذ واجباتها الاجتماعية بجدية لأن دورها يتناقص فى سياق السياسات التى تهدف إلى تقليص دور الدولة وتفضيل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ، وأن الدولة عليها دور أساسى هو الإقلال من التسرب من التعليم بداية فى الأجل القصير ، أما إذا حدث هذا التسرب ، فلا بد من وضع البرامج الجادة لتدريب هؤلاء المتسربين فى الأجل الطويل لخلق طلب اجتماعى فعال ، مشيرا إلى أن تراخى الفعل المجتمعى وعجزه عن الاستمرار والتراكم ، هو السبب الرئيسى فى الفشل فى مكافحة عمل الأطفال وليس القصور فى الأفكار والتصورات ، حيث يغيب عن ساحة الفعل المجتمعى باطراد فارسه التقليدى ، أى الحكومة ، فلا معنى

من الرمان علي قابس العصر ، وهو القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية . وقد يكون عمل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية مكملا لعمل الحكومة ، ولكنهما لا يستطيعان أن يحلا محلها" [٣٤].

وإذا سلمنا بانحسار نسبي لدور الحكومة في مصر ، فلا بد من أن يبقى للدولة أدوارها ، فالقطاع الخاص بالرغم من تنامية في الحجم ، فلا يرتجى منه دور اجتماعي ضخم كدور الدولة في قيادة التطور الاجتماعي والاقتصادي العام . وعلى الرغم من حقيقة أن القطاع غير الرسمي هو بشكل ما جزء من القطاع الخاص ، فإن القطاع الأخير يحرص على أن ينأى بنفسه بعيدا عن المسئولية ، حيث لا يشغل أطفالا ، لهؤلاء الأطفال يتجهون إلى نشاطات القطاع غير الرسمي الذي هو بحكم التعريف غير معترف به . ولذلك فعند البحث عن حلول جذرية وأساليب الحماية الاجتماعية لمواجهة عمالة الأطفال ، يجب الأخذ في الاعتبار وإعادة التأكيد على كافة الحقائق التالية :

١ – إنه في ظل السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة ، فإن النفقات العامة للدولة – ومنها بالطبع [٣٥] نفقات التعليم – قد انخفضت ، وضعفت الموازنة الموجهة للتعليم . لذا فالحاجة ماسة لتآزر الكثير من الأطراف ، لأن المشكلة التعليمية ليست مشكلة القائمين عليها وحدهم ، فالأزمة ضاربة في جذور جوانب كثيرة من المجتمع . كما تؤكد خبرات كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، أن الفروقات في التعليم ترتبط ارتباطا قويا بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لكل فئة من فئات المجتمع ، حيث يتضح الارتباط القوي بين التسرب من التعليم والحاجة المادية للأسر الفقيرة .

وعلى ذلك ليجب أن تكون مناهج التعليم (٣٦) :

أ – لصيقة الصلة بحياة الفئات الدنيا ، وأن يكون لها عائد يستجيب لاحتياجاتهم.

ب – ذات آليات هتمثية تعمل على تعديل اتجاهات المتلقين العملية التعليمية ، كما تؤدى إلى إحساس الأطفال الفقراء بالانتماء .

جـ – ضرورة توجيه معظم المجهودات والمخصصات المالية والعينية للمدارس فى الأحياء الفقيرة النائية بالأقاليم ، لأننا شئنا أم أبينا فإن الخصائص السكانية آخذة فى التدهور ، بحكم أن هذه الفئات هى الفئات التى قد لا تستجيب لتنظيم الأسرة ، وأن أعدادا كبيرة من المواليد الجدد من هذه الفئات ، فلا بد من تضافر الجهود بين العملية التعليمية والدعوة إلى تنظيم الأسرة ، حتى يمكن النهوض بهذه الفئات ، وعدم ارتدادها عن العملية التعليمية بترغيبها فيها (٣٧) .

د – أن تتوزع استراتيجيات التعليم بين تعويض هذه الفئات والتحيز الإيجابى لها Positive Discrimination بمعنى تعويض الخلفية الاجتماعية لهذه الفئات ببعض البرامج البديلة كمساعدة أولياء الأمور لزيادة قدرتهم فى التعامل مع المدرس ، والإعانات المالية ، لأن التعليم المجانى فى أوضاعه الراهنة لا يحول دون تسرب الفقراء ، كذلك توفير نظام لتغذية التلاميذ من خلال وجبة متوازنة ، يعتبر إحدى الضمانات لجذب أطفال تلك الأسر التى لا تدرك أهمية التعليم ، يدخل فى هذا أيضا نظام التأمين الصحى المدرسى. كما أنه من الأهمية بمكان إعادة توزيع المخصصات المالية لصالح المناطق ذات المستوى

المعيشي المنخفض ، وربط برامج التعليم بالاحتياجات المحلية . كما يجب الأخذ في الاعتبار قضية تعدد أنظمة التعليم وأثرها السلبي على الطفل الفقير ، الذي لن يستطيع الحصول على حقه كاملا من القنوات الرسمية ، وأن غيره يلجأ إلى قنوات استثنائية (الدروس الخصوصية) باتت تستشري وتنتشر في جميع مراحل التعليم حتى في السنوات الأولى من تعليم الطفل[٣٩] .

٢ - كما سبق التنويه ، فإن التغيرات الديموجرافية التي تعرض لها المجتمع المصري قد أثرت تأثيرا سلبيا ليس فقط على خطط التوسع في التعليم بل أيضا على مستواه ، فوجدت الأنظمة التعليمية مشقة ملحوظة لمجرد محاولة الاحتفاظ بمعدل ما تقدمه حاليا من خدمة للمجتمع ، لأن الزيادة السكانية الكبيرة والتي كان من الضروري التخطيط لها مسبقا ، لم يواكبها إنشاء عدد كبير من مدارس التعليم الأساسي حتى تستوعب الأطفال في سن الإلزام ، ولم تأخذ في الاعتبار أيضا الشكل الأمثل لتعميم الإلزام . كما شهدت معدلات النمو التعليمي نموا أعلى نسبيا في المرحلتين الثانوية والجامعية ، وتسابقا لإنشاء الجامعات تدعيما لمفهوم المكانة الاجتماعية ونقلها إلى مستوى أعلى ، بينما لم تحظ المدارس الابتدائية بنفس معدل التسابق - بل إن المشكلة التعليمية تعدت ذلك إلى المضمون والهدف من العملية التعليمية ، إذ أصبحت المناهج منفصلة إلى حد كبير عن الواقع الفعلي وفقدت الارتباط المطلوب بين الجانب العملي والجانب النظري .

أما بالنظر إلى مشكلة الأطفال العاملين ، والمتسربين بالفعل من العملية التعليمية ، فمعظم هؤلاء الأطفال يعانون أصلا من الأمية ، وهذه المشكلة ذات

أبعاد اقتصادية واجتماعية متنوعة بتنوع أنماط وبيئات الأطفال ، وأنواع الأعمال التى يشتغلون بها ، لذا فحل مشكلتهم يستغرق وقتا وجهدا كبيرين ، ولابد من توجيه الجهود إلى جانبين أساسيين مترابطين هما :

١ - حماية الأطفال العاملين من الاستغلال بمختلف صوره .

٢ - العمل على محو أمية هؤلاء الأطفال من خلال برامج لتعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب وذلك حتى يكون التعليم عاملا مساعدا فى مقاومة الاستغلال ، أو التقليل من صوره التى يتعرض لها الطفل العامل ، كما سيتمكن الطفل من اكتساب أسرع لمهارات الحرفة ، وسوف تتيح له فرص الترقى والنمو المهنى بطريقة أفضل .

وفى جميع الأحوال ، فإن الهيئات المحلية ، ينبغى أن توكل إليها مسئولية تنظيم عملية تعليم الأطفال العاملين ، مستعينة بما تتيحه الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ووزارة التعليم ، ووزارة القوى العاملة ووزارة الأوقاف من موارد فنية ومالية . ومن الضرورى أن تقوم تلك الهيئات المحلية ، بحصر أعداد الأطفال ومواقع عملهم وأنواع الحرف والمهن التى يعملون بها لدى أصحاب الورش أو المتاجر أو المؤسسات ومستوى إلمامهم بالقراءة والكتابة ... الخ .

وأخيرا يجب أن نشجع الجهود الذاتية والمبادرات الجماعية والفردية لبناء المدارس وإنشاء صندوق على مختلف المستويات المحلية لتمويل التعليم . وإذا كانت الجهود الذاتية تمثل تمويلا من قبيل "فرض الكفاية" ، إلا أن "فرض العين" يظل من مسئوليات الدولة والمحليات ، ضمانا لتوفير التعليم الأساسى الفعال للمجتمع . لابد أيضا من استمرار الدولة فى تحمل أعباء دعم السلع الأساسية والتوسع فى نظام الأسر المنتجة ، وكفالة الدعم الملائم للأسر المعدمة ، والارتقاء بنظام الضمان

الاجتماعي بمفهومه الواسع ، لأداء دوره في إعادة توزيع الدخل ، وتوفير مستوى معيشي لائق للقطاعات الفقيرة من السكان .

خامسا : خاتمة أفكار أولية واستنتاجات أساسية

والآن ، هل يمكن لنا تقديم بعض الأفكار الأولية حول موجهات الاستخدام الأمثل للأطفال - كقوى عاملة - في أنشطة القطاع غير الرسمي ؟ نستخلص في هذا السبيل مجموعة من الآراء والاستنتاجات الهامة على النحو التالي :

١ - ارتبطت ظاهرة عمالة الأطفال على طول تاريخها ، بواقع اجتماعي اقتصادي يتعين تغييره وتجديده ، بما يكتنفه من تمايز طبقي حاد ، وتدهور في مستوى معيشة القطاعات الأفقر من السكان ، ونظام تعليمي يعمل في النهاية على ترسيخ نطاق الأمية ... الخ . ففي الدول النامية (ومن بينها مصر) يعيش أكثر من ٣٥٪ من الأسر القروية ، و٢٧٪ من الأسر الحضرية تحت خط مستوى الفقر . ومن البديهي في ظل ظروف الفقر والكساد التي تواجهها هذه الدول أن يعاني التعليم - كخدمة اجتماعية - من صعوبات شديدة في الإنفاق والتمويل . فلم يعد قادرا ، - أعني التعليم - خاصة في مرحلته الأولى ، على الاحتفاظ بنسبة كبيرة من طلابه ، أو الوفاء بأهدافه الأساسية التي تتمثل في القضاء على الأمية ... الخ .

وعلى الرغم من أن القطاع غير الرسمي كان ومازال هو الملاذ الحقيقي الذي استطاع أن يستوعب جانبا كبيرا من عمالة هؤلاء الأطفال ، الذين ضاقت بهم ظروفهم الأسرية ، وعجزت مؤسساتهم التعليمية عن الاحتفاظ بهم ، فإن عمالة الأطفال داخل هذا القطاع من المنظور السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي

– على المستوى القومى– لم تحظ بالاهتمام والدراسة إلا فى فترة متأخرة نسبيا قد لا تتجاوز العشرية الثامنة من القرن الراهن ، وهى فى أغلبها اهتمامات مؤسسية وحكومية ، والقليل منها قد أنجز كمشروعات بحثية فردية ، تظل بكل المقاييس محدودة النطاق بالنسبة للمجالات البحثية الجديدة التى تفرض نفسها الآن – وبقوة – على المشتغلين بعلوم المجتمع بوجه عام ، وبعلمى الاجتماع والانثروبولوجيا بوجه خاص [٣٩].

٢ – من المفترض أن التعليم الابتدائى من أهم خدمات الطفل الأساسية ، والأمر الأكثر خطورة فى مجتمعاتنا العربية ، هو ارتفاع معدلات الأمية بين صفوفها ، فليس هناك سوى أربعة بلدان عربية فقط ، تقل نسبة الأمية بين البالغين فيها عن (٥٠٪) ، وهى لبنان (٣٢٪) ، والأردن (٢٨٪) والكويت (٤٥٪) وتونس (٤٥٪) ، وفى بعض الدول تصل الأمية إلى نسب تتراوح بين (٨٥٪) و(٩٠٪) ويبلغ تأثير هذه البيئة الأمية على رعاية الطفولة أبعاد الكارثة .

وتخلق الأمية عندما يضاف إليها الفقر ، تحديا أساسيا يحول دون الحد من عمالة الأطفال ، وليس أمامنا من سبيل فى هذا المجال ، سوى العمل على ضمان ودعم تعليم أولاد الفقراء ، وتوسيع مظلة الأمان الاجتماعى التى يمكن أن تساعد على مكافحة عمل الأطفال [٤٠].

والحقيقة أن تطويرا حقيقيا للتعليم الابتدائى لن يتحقق إلا بزيادة العائد الاجتماعى والاقتصادى للتعليم ، الذى يتوقف بدوره على مجموعة من العوامل ، تتعدى نسق التعليم ، إلى تنظيم الإنتاج ، والفن الإنتاجى المستخدم ، ومدى توفر فرص العمل المنتج ، ومحددات التشغيل والإنتاجية ... الخ . وهنا تجدر الإشارة

إلى أن التغلب على قصور التعليم ، لن يساعد على حل مشكلة الأطفال الملتحقين بسوق العمل في السياق الحالي فقط ، ولكن ، وربما وهذا هو الأهم في المنظور البحثي ، أنه سيواجه مشكلة الأطفال المحرومين من كلا الدراسة والعمل[٤٩].

أما فيما يتصل بضمان الأمان الاجتماعي للفقراء ، فالمطلوب لاجتثاث جذور عمل الأطفال ، ألا تضطر أسرة إلى الاعتماد على كسب أطفالها لمواجهة أعباء حياتها ، أو تجد في عملهم بديلاً أجدى من التحاقهم بصفوف التعليم الابتدائي ، وينطوي تحقيق هذا الهدف على وضع سياسات ، وتنفيذ برامج لدعم الوفاء بحاجات الفقراء الأساسية ، وزيادة دخولهم بصورة قابلة للاستمرار ، لتمكينهم من الاعتماد على الذات ، ولعل أشهر الأنواع المطبقة في هذا الخصوص ، "شبكة الأمان" Safety Net والصندوق الاجتماعي Social Fund .

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى دور النشاط الأهلي ، والمنظمات غير الحكومية في تعبئة طاقات الناس للمشاركة بفعالية في برامج اجتماعية واقتصادية لمحاربة الفقر والاستضعاف ، وبالتالي المساهمة في ضمان حقيقي للأمن الاجتماعي للفقراء[٥٢].

٢ – إن ظاهرة عمالة الأطفال ليست في واقع الأمر خيراً كلها ، كما أنها ليست شراً على طول الخط ، فهي وإن كانت لا تخلو من بعض المصاحبات الاجتماعية والنفسية والبيئية غير المحمودة على التنشئة الاجتماعية للأطفال في هذه السن الباكرة ، إلا أن الدوافع الحقيقية لعمالة الأطفال غير منبتة الصلة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي لأسر هؤلاء الأطفال ، وبحرصهم على إشباع احتياجاتهم الأساسية وذويهم ، فهم في كثير من الأحيان عوضاً عن عجز آبائهم عن الالتحاق بسوق العمل الرسمي أو غير

الرسمي . وهم بهذا المعنى أيضا ركيزة أساسية تكفى الأسرة شر الحاجة وقطاعة الانحراف .

غير أن الأمر يقتضي ضرورة العمل على توفير عناصر استراتيجية ملائمة لتنمية الطفل العامل ، خاصة إذا ما سلمنا بأن الفئة الاجتماعية الأكثر ضعفا وعددا في مجتمعات العالم الثالث ، هي بوجه عام الأكثر حرمانا . ويمثل الأطفال لكونهم عاجزين سياسيا ، وغير ناضجين ذهنيا أكثر من يضحى بهم ، بين السكان المغلوبين على أمرهم في الدول النامية . من الضروري إذن العمل على تحسين أوضاع الطفل العامل في دول العالم الثالث ، وأن يتم ذلك دون دراسات جادة وشاملة ، تسعى إلى تحليل الظاهرة بكل تعقيداتها ، وفي سياق كافة القيود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بها . كما أن هناك حاجة ماسة إلى الإعلان عن النتائج التي سوف يتم التوصل إليها ، وعن العلاجات المقترحة ، بغية شحذ حساسية الرأى العام واهتمامه السياسي ، ذلك أنه بدون أولوية تخطيطية وسياسية عليا لن يتحقق تحسن ملموس في هذا المجال الذى أغفل كثيرا، ولفترة طويلة للغاية[٢٢].

٤ - هناك أيضا بعض الاعتبارات الاجتماعية والثقافية ، ذات أهمية خاصة ، ونحن في معرض مناقشة مثل هذه الأفكار الأولية والاستنتاجات الأساسية المتصلة بظاهرة عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي ، تتمثل في طرح بعض التساؤلات حول تأثير البطالة - مثلا - بين الكبار في الأسرة ، على رعاية أفرادها العالين ، أو حول المعنى الاجتماعي لمشاركة الأطفال في سوق العمل غير الرسمي ... الخ . فالحقيقة أن الكساد والغلاء والبطالة ، هي في الواقع، متغيرات هامة ، قد أثرت تأثيرا سلبيا على معدل مشاركة

الأطفال فى سوق العمل ، وذلك من خلال انخفاض الطلب على الأيدى العاملة المدربة والمؤهلة ، والاستعاضة عنها بقوة عمل صغيرة السن ، قليلة الخبرة ، محدودة الأجر . الأمر الذى زادت معه تكاليف الفرص الضائعة لعمالة البالغين . وهذا يعنى ضمنا تحول الأدوار الاقتصادية فى كثير من الأسر ، حيث يعمل الأطفال خارج الأسرة ، بينما يشتغل الكبار بإدارة شئون البيت ، ويتفرغ الزوجين للوظائف الإنجابية (التوالدية) لإشباع رغبتهما فى المزيد من الأطفال وبخاصة الذكور ، حيث يصل الأمر فى كثير من الحالات إلى الحد الذى يرتبط فيه الطلب على الإنجاب بقيمة الطفل نفسه كسلعة استثمارية مباشرة . وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة النظر بحذر شديد إلى "المعنى الاجتماعى" الكامن وراء التحاق الأطفال بسوق العمل فى القطاع غير الرسمى ، ومساهمتهم فى الإنفاق العائلى ، واعتماد البالغين عليهم ، وعلاقة الطفل العامل بالبالغين من خارج أسرته (أصحاب العمل أو أقران العمل) ، وهى كلها اعتبارات ثقافية واجتماعية بالغة الأهمية، تتطلب رؤية مستقبلية دقيقة ، خاصة على مستوى توزيع الأدوار ، وبناء السلطة واتخاذ القرار ، والدعم الاجتماعى ، وتبادل الخدمات ، والتضامن العائلى ، ونمط العلاقات بين الأجيال داخل الأسرة ... الخ [٤٩].

ه – وعلى صعيد الحماية الاجتماعية والتشريعية ، يجب أن تعطى الأولوية لتقنين حد أدنى معقول من العمل فى الأنشطة الشاقة والخطرة التى تستقطب عمل الأطفال فى القطاع غير الرسمى ، وتغليظ العقوبة على مخالفته ، والعمل على تنفيذه بدقة وصرامة ، خاصة وأن المعايير الدولية ترتب أولوية حاسمة لهذا المطلب ، نظرا لأهميته القصوى من المنظور الإنسانى ، كما

تجدر الإشارة أخيرا إلى الأحكام المختلفة المتضمنة فى قانون العمل ، المتصلة بحماية الأحداث عند العمل ، ضد العديد من أشكال الاستغلال ، والظروف غير الملائمة فى مكان العمل أو أثناء ساعاته ، والحالة الصحية (الأمن الصناعى) المؤهلة للعمل ، وضرورة الكشف الدورى على الأطفال ، وتقديم الراتب للحدث نفسه ، وتأمين إصابات العمل على العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ، سواء أكانوا من الأطفال المتفرغين للعمل كلية ، أو التلاميذ الصناعيين ، أو الطلاب الملتحقين بمشروعات عمل مؤقتة خلال فصل الصيف أو فى بعض المواسم السنوية (٥٥)

المصادر والهوامش

١ – أنور ، علا مصطفى ، عمالة الأطفال عالميا ومحليا ، فى مجموعة من الباحثين ، ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٦ .

٢ – المرجع نفسه ، الموضع نفسه .

٣ – فال ، ميريك ، أبناء الشارع ، رسالة اليونسكو ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ص ٢٥/٢٦ .

عبد النبى ، عبد الفتاح إبراهيم ، التناول الإعلامى لمشكلة الطفولة المشردة ، فى : مؤتمر أطفال فى خطر ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات العليا والطفولة ، ١٩٩٤ .

داود ، خالد ، مشكلة أطفال الشوارع فى مصر ، فى : مجلة القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سبتمبر ، ١٩٩٣ ، ص ص ٨٦/٨٨ .

٤ – انظر : تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ ، ص٣٢ .

ILO, Child Labour, Geneva, Vol., 17, N°., 5, Dec, 1981, p.

٥ – أنور ، علا مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦/٧

٦ - للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

أنور ، علا مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، الموضع نفسه .

تقرير التنمية فى العالم : الفقر ، واشنطون : البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ١٩٩٠ .

ILO, Year Book of Labour Statistics Geneva, 1988.

٧ - أنور ، علا مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨/٩ .

٨ - استعنا فى رصد بعض هذه الدلالات على التقرير التحليلى الهام التالى : فرجانى ، نادر ، عمل الأطفال فى البلدان العربية ، تقرير معد للمجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ص ٢٥/٢٨ .

٩ - المرجع نفسه ، ص ٢٨ .

١٠ - كريم ، عزة ، دراسة حالة بمنطقة شبرا الخيمة الصناعية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨ .

١١ - انظر نتائج الدراسة الميدانية التالية :

صيام ، عزة أحمد ، المخاطر الاجتماعية المصاحبة للالتحاق المبكر بسوق العمل : دراسة استطلاعية لعينة من الأطفال العاملين بقطاع إنتاجى صغير فى مدينة القاهرة ، مؤتمر الطفل والأمان ، القاهرة ، مركز دراسات الطفولة ، جامعة عين شمس ١٠ - ١٢ يناير ١٩٩٥ .

١٢ - انظر : عبد الله ، أحمد ، عمل الأطفال ومواجهة الاستغلال الاجتماعى ، فى : مجلة القاهرة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٨٢ .

١٣ - انظر : كريم ، عزة ، الظروف الأسرية واحتياجات الطفل ، فى : أنور ، علا مصطفى ، مجموعة من الباحثين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١١/١٣٦ .

محمد ، نجوى عبد الحميد ، المخاطر البيئية وأثرها على صحة الطفل : دراسة ميدانية ، فى : مؤتمر أطفال فى خطر ، مرجع سبق ذكره .

كامل ، سناء حسين ، التغير الاجتماعى والتكنولوجى وأثره على الأسر المصرية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ ، غير منشورة ، ص ٩ .

١٤ - كريم ، عزة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨١/٨٢ .

١٥ - انظر : صيام ، عزة أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤/١٨ .

أنور ، علا مصطفى ، ظروف عمل الطفل ، فى : أنور ، علا مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٧/١٧٨ .

عازر ، عادل ، رمزى ، ناهد ، عمالة الأطفال عالميا ومحليا ، فى : أنور ، علا مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٩/٥٦ .

١٦ - فرجانى ، نادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

١٧ - نجد عرضا لنمط "الصبي المتعلم" في المصدر التالي :
حافظ ، محمد ، الدور الإنتاجي للأسرة الريفية في مصر : دراسة حالة لمجموعة من الأسر المنتجة في الريف الصعيدي ، في : محمود عودة وإلهام عفيفي (إشراف) ، مؤتمر القرية المصرية : الواقع والمستقبل (١٠ - ١٢ إبريل ١٩٩٤) ، ج ١ ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦ ، ص ص ٨٧/٨٨ .

١٨ - عبد الله ، أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

١٩ - المرجع نفسه ، الموضع نفسه .

٢٠ - مازن ، عامل ، رمزي ، ناهد ، عمالة الأطفال عالميا ومحليا ، في : أنور ، علا مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ .

٢١ - انظر عرضا لمشكلات الأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة ، في المقال التالي : الجيل الضائع في إفريقيا ، رسالة اليونسكو (عدد خاص بعنوان : الأطفال في خطر) ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، أكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ١٨/٢٠ .

٢٢ - انظر على سبيل المثال : بعض البحوث النظرية والتطبيقية عن عمالة الأطفال التي أشارت إليها أنور ، علا مصطفى ، في دراستها المعنونة "عمالة الأطفال عالميا ومحليا" ، السابق الإشارة إليها ، ص ص ٢١/٣١ .

٢٣ - كروت ، أنيه شيلد ، نظرة جديدة إلى عمالة الأطفال ، في : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد الرابع والأربعون ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، يوليو - سبتمبر ١٩٨١ ، ص ٨٨ .

٢٤ - استنادا إلى : أنور ، علا مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

٢٥ - كروت ، أنيه شيلد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٦/٨٧ .

٢٦ - كريم ، عزة ، الظروف الأسرية واحتياجات الطفل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٧ .

٢٧ - فرجاني ، نادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٢/٦٨ .

٢٨ - المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

٢٩ - المرجع نفسه ، ص ٦٨ .

٣٠ - المرجع نفسه ، الموضع نفسه .

٣١ - مازن ، عامل وآخرون ، نحو سياسة متكاملة لعلاج الظاهرة ، في : مجموعة من الباحثين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

٣٢ - المرجع نفسه ، ص ٢٢٤ .

٣٣ - المرجع نفسه ، ص ٢٢٦ .

٣٤ - فرجاني ، نادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٥/٨٦ ، انظر أيضا : شرف الدين ، أحمد ، الأحداث قضية مليون طفل عامل في مصر ، في : قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، القاهرة ،

دار الثقافة الجديدة ، مايو ١٩٨٧ ، ص ص ٦٦/٦٧ .

٣٥ – عازر ، عادل ، عمالة الطفل في إطار حقوقه الأساسية ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ١٩٨٨ ، ص٦٧ .

٣٦ – لمزيد من السياسات الإصلاحية انظر :

عازر ، عادل ، نحو سياسة متكاملة لعلاج الظاهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٥/٢٥٠ .

مصطفى كامل ، سامية ، التعليم – سوق العمل ، بطالة المتعلمين ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٩ .

٣٧ – كومز ، فيليب ، أزمة العالم في التعليم : منظور الثمانينات (ترجمة : محمد خيري حربي وآخرون) ، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٧ ، ص ص ١١/١٣ .

٣٨ – عازر ، عادل ، نحو سياسة متكاملة لعلاج الظاهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

٣٩ – ليست هذه فقط ، حالة أو درجة الاهتمام ، بدراسات الطفولة داخل القطاع غير الرسمي في مصر ، وإنما تنسحب تلك الحالة على الاهتمام بالقطاع غير الرسمي ذاته ، حيث ندرة الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي تتصدى مباشرة لدراسة هذا القطاع ، مما لا يسمح بتراكم معرفي معقول ، في مجال القطاع غير الرسمي في حضر مصر .

٤٠ – حول أوضاع القيد في المدارس الابتدائية ، والتمييز بين الذكور والإناث في هذا المجال ، والتأثير الهائل للحالة التعليمية للأم على الأطفال ، وبخاصة في سنواتهم الأولى بالمدرسة ، انظر : عبد الله ، اسماعيل صبري ، عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي ، فصل في كتابه "في ... التنمية العربية" ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٣٢/١٣٤ .

٤١ – فرجاني ، نادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

٤٢ – المرجع نفسه ، ص ص ١٠٩/١١٠ .

٤٣ – عبد الله ، إسماعيل صبري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢١/١٢٢ .

٤٤ – كروت ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٦/٨٧ .

٤٥ – حول أهمية تبني سياسة تشريعية تتلاءم والواقع الاجتماعي والاقتصادي لعمل الأطفال في الأنشطة الشاقة والخطرة ، وتستهدف تحسين شروط عملهم . انظر :

فرجاني ، نادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٦/١٠٧ .

مصطفى ، منيرة إسماعيل ، التنظيم القانوني لعمالة الأطفال ، فصل في : عازر ، عادل وآخرين ، ظاهرة عمالة الأطفال ، مصدر سابق ، ص ص ٤٧/٤٨ .

عبد الله ، أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٤/٨٥ .

الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
اهداء	٥
الفصل الأول : رؤية عامة	٧
الفصل الثانى: المفاهيم والأطر المعرفية	٣٣
الفصل الثالث : تاريخ علم الاجتماع التربوى و مداخله النظرية	٦٧
الفصل الرابع : وظائف التربية ومضمونها الاجتماعى	٩١
الفصل الخامس : الصناعات الصغيرة و مشكلات التوطن الصناعى والتنمية الإقليمية	١١٩
الفصل السادس : الجاليات الأجنبية و النمو الحضرى فى مصر	١٥٥
الفصل السابع : جوانب من التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى القرية المصرية خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات	٢٠١
الفصل الثامن : الأنشطة الحضرية غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف و التجوال	٢٢٣
الفصل التاسع : عمالة الأطفال فى القطاع الحضرى غير الرسمى	٢٥٥